قاسيون

العدد 447
السبت 3 نيسان 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.407.754) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

مؤتمر القمة: «ماذا عن محدِّدات التضامن؟»..

عندما نقول إن الشعوب العربية لا تراهن على النظام الرسمي العربي، لابد من تدقيق مقاصد هذا المصطلح منعا لأي التباس، حيث لا نعتبر أن النظام الرسمي العربي هو مجموع الأنظمة والدول العربية، بل نشير إلى العلاقات البينية بين الأنظمة تحت مظلة الجامعة العربية، والتي تبدلت أدوارها ومرجعياتها الدولية بحيث أصبحنا أمام «نظام رسمي عربي» يؤدي دورا وظيفيا أخطر بكثير مما كان سابقا. وأصبح في حالة تعارض شديدة مع مصالح شعوبه الوطنية والاجتماعية، حيث تحولت دول الاعتدال العربي التي تلعب دورا مركزيا في ذلك النظام، إلى أهم أدوات التبعية للتحالف الإمبريالي- الصهيوني، وتضغط بشتى الوسائل لتنفيذ مطالبه السياسية وتأمين مصالحه الإستراتيجية في المنطقة.

وها قد انتهت قمة «سرت» في ليبيا دون أية قرارات فعلية تشعر المواطن العربي أن هناك قمة عربية معه، وليست ضده، بالمعنيين الوطني والاجتماعي. لقد انعقدت القمة تحت شعار: «صمود القدس»، ولكنها انتهت إلى المطالبة اللفظية بتجميد الاستيطان الصهيوني فيها مع تقديم «زكاة» مالية لدعم أهالي القدس المحتلة ومواجهة مخطط التهويد المنظم والزاحف ضد المدينة وجوارها، والذي يشمل عشرة بالمئة من مساحة الضفة الغربية.

ولعل أخطر ما تمخضت عنه قمة سرت هو تثبيت معادلة جديدة في الصراع العربي- الصهيوني، سقفها «وقف الاستيطان مقابل استئناف المفاوضات غير المباشرة» مع الكيان الصهيوني، وهذا هو سقف النظام الرسمي العربي الذي يجتر بنود المبادرة العربية سيئة الصيت، والتي لا يعترف بها التحالف الإمبريالي- الصهيوني طالما أقر أصحابها بأن «السلام هو خيارهم الاستراتيجي الوحيد»، وأنهم غير راغبين لا من قريب أو بعيد بخيار المقاومة، ذلك الطريق الذي سلكته كل الشعوب ضد الاحتلال.

تشاء المصادفة أن ينفرط عقد القمة عشية «يوم الأرض» في فلسطين المحتلة، ولم يأت على ذكره «بيان القمة» لأن الأرض المحتلة هي محط مساومة مع المحتل وليس مقاومته، ففي حين يربط الفلسطيني جسده بأشجار الزيتون كي لا يقتلعها الاحتلال، ويستخدم حجارة الأرض ليقذف بها الجنود الإسرائيليين، نجد دول الاعتلال العربي تخشى قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، وتكتفي بتوجيه التحية للرئيس أوباما على «موقفه» ومطالبته بتجميد الاستيطان في القدس، وبناء عليه تجرأت «دول المتابعة العربية» عدا سورية على إعطاء سلطة عباس في رام الله غطاءً سياسياً لاستمرار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

لقد أثبت النظام الرسمي العربي في قمة سرت، أنه لا يفكر مطلقاً لا بطرد السفراء الصهاينة من الدول العربية، ولا بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني، ولا باستخدام الثروات الهائلة التي تملكها الدول المركزية في النظام الرسمي العربي للضغط على واشنطن، لأن هذا النظام محكوم وجوده وحماية عروشه برضى التحالف الإمبريالي- الصهيوني على أدائه ودوره ضد المقاومة ودول الممانعة في المنطقة.

إن قمة عربية لم تتطرق في كل أعمالها ونقاشاتها ولو بكلمة واحدة، إلى الاحتلال الأمريكي وجرائمه الموصوفة في العراق، هي قمة هابطة، ومن حق الشعوب العربية أن تقيمها بما تستحق لجهة ابتعادها، بل تناقضها مع المزاج الوطني- الشعبي الناهض والمتمسك بخيار المقاومة الشاملة ضد العدو الصهيوني وحاضنته الإمبريالية الأمريكية.

وإذا كان البعض في بلدنا يكتب عن القمة بأنها «خطوة مطلوب توسيعها والبناء عليها، وإن ما تحقق في سرت هو خطوة في الاتجاه الصحيح مطلوب استكمالها بخطوات لاحقة أوسع»، فإننا نحيل من يكتب ذلك إلى المقولة الشعبية بأن «من جرّب المجرب..»، لأن النظام الرسمي العربي أداة تنفيذية خطرة بيد الإمبريالية والصهيونية ضد شعبنا وشعوب المنطقة، وليس أدل على ذلك من موقف مصر والسعودية الرافض لدخول إيران في «رابطة دول الجوار العربي» وهي التي تدعم القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، وتواجه أعتى الضغوط والتهديدات الإمبريالية والصهيونية بحجة ملفها النووي السلمي، في حين تُقبل دول أفريقية مثل تشاد في تلك الرابطة، في وقت يجري فيه السكوت الرسمي العربي عن السلاح النووي الإسرائيلي وتواجد أكثر من ثلاثمئة ألف عسكري أمريكي على الأرض العربية.

يجب أن يتوقف الحديث عن التضامن العربي دون محددات لأهداف هذا التضامن، وأهمها التضامن الكفاحي للشعوب العربية ضد التحالف الإمبريالي- الصهيوني كنقطة انطلاق لبناء نظام عربي حقيقي، يلتزم خيار المقاومة كبديل للنظام الرسمي العربي القائم المحكوم بالهزائم والتراجع..

السباق لمعاقبة إيران...



A.F.P

«المن» يهاجم سنابل القمح والشعير..

المطلوب حملة وطنية سريعة لإنقاذ المحاصيل الاستراتيجية

عاش فلاحو محافظة الحسكة على مدى ثلاثة الأشهر الماضية أسعد أيامهم ابتهاجاً بالموسم المطري الغزير الذي جادت به السماء على حقول المحافظة، والذي لم تشهده طيلة السنوات العشر الماضية، مما بعث الأمل في النفوس بالخروج من حالة الفاقة التي طبعت حياة معظم أبناء الجزيرة، وبعودة المهاجرين إلى ديارهم، بعد أن ساهم الجفاف والسياسات الاقتصادية بتهجيرهم عنها، لكن يبدو أن الفرحة تأبى أن تكتمل، وثمةٍ تخوفات من أن كادحي المحافظة قد يشهدون مأساة أخرى أعظم وأخطر، إذا لم تتحرك الجهات الوصائية سريعاً لإنقاذ موسم الحبوب من هجوم حشرة المن عليه قبل فوات الأوان، خاصة وأن السنابل توشك أن تصل إلى حد الاكتمال، ومن غير المعقول أو المصدق ترك محصولين إستراتيجيين كالقمح والشعير، وهما ركنان من أركان أمننا الاقتصادي واستقلال قرارنا السياسي، لمصيرهما البائس.

إن الكارثة لاشك واقعة، إذا لم تبادر الحكومة للتحرك بسرعة وفاعلية لإنقاذ آلاف الدونمات من حقول القمح والشعير في الحسكة من الهلاك، حيث تتعرض الآن لهجوم كاسح من حشرة المن، ولم يعد بمقدور الفلاحين مكافحتها عبر رش المبيدات بالطرق المعتادة سابقاً سواء بالطرق اليدوية أو بالجرارات لاكتمال حجم السنابل، والرش في هذه الأوقات لن يكون مجديا، إلا عن طريق الجو بواسطة الطيران الزراعي المخصص لهذه الغاية..

المصيبة الكبرى أن المساحات الآخذة الإصابة بازدياد مستمر، وهذا يعني الموت الوشيك لأفضل المواسم الزراعية التي عاشتها سورية مؤخرا..

إن المطلوب أن نشهد تحرك جدياً وسريعاً من وزارة الزراعة بمؤسساتها المعنية لمواجهة هذه الجائحة الطبيعية، وهو ما ينتظره آلاف الفلاحين بفارغ الصبر وأيديهم على قلوبهم؟ وإلا فإن البلاد والفلاحين والمحاصيل الاستراتيجية ستشهد ضربة قاصمة جديدة ستدفع البلاد بأسرها ثمنها غاليا..

الغلاء يوسّع الاحتجاج بروسيا



طالب آلاف الروس الأسبوع الماضي باستقالة حكومة فلاديمير بوتين، وانتقدوا بشدة أداء الكرملين خلال احتجاج جديد على ارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاض الأجور.

وحسب وكالة رويترز، فقد شارك نحو أربعة آلاف شخص في مظاهرة غير مرخص لها من السلطات في مدينة أركانغيلسك بشمال غرب روسيا، ورددوا خلالها هتافات مناهضة للحكومة.

ورفع المتظاهرون الذين تحدوا البرد القارس أعلام الحزب الشيوعي ولافتات كتب على بعضها «لا نصدق السلطات»، و«نطالب بزيادة الأجور».

وكانت المعارضة الروسية نظمت مؤخراً احتجاجات مماثلة منها يوم «غضب وطني» في ٢٧ آذار، وتعتزم تنظيم مزيد من المظاهرات لاحقاً، وخصوصاً في الأول من أيار المقبل، عيد العمال العالمي.

وتوزعت الاحتجاجات الأخيرة على مناطق عدة بالبلاد منها العاصمة موسكو، وفلاديفوستوك بأقصى شرق روسيا، وكالننغراد في غربها.

وطالب المحتجون في مظاهرات الأيام القليلة الماضية بزيادة الأجور، وخفض الفواتير الخاصة بالاستهلاك في المنازل، وإلغاء ضريبة النقل، وخفض الرسوم المفروضة على السيارات المستوردة.

بصراحة

ماذا بعد إقرار قانون العمل!

■ عادل ياسين

بعد الجدل المهم الذي دار في مؤتمر اتحاد عمال دمشق حول قانون العمل الجديد الذي أصبح قانوناً سيجري تطبيقه على ملايين عمال القطاع الخاص، بات من الواضح أن الطبقة العاملة خسرت جولة تشريعية أخرى بسبب عدم التوازن في القوى بين من يدافعون عن حق العمال بقانون عادل يؤمن لهم حقوقهم، ومكتسباتهم، ويؤمن مستقبلهم دون قلق من خسارتهم للعمل، وبين من يدافعون عن القانون باعتباره يؤمن في مواده عامل جذب للمستثمرين، ويطمئنهم بأن العمال أصبحوا بفضل هذا القانون حملاناً وديعة ولم يعودوا ذئاباً...ولم لا؟

والبلاد فتحت أبوابها على مصراعيها أمام الاستثمار والمستثمرين باعتبارهم خشبة الخلاص للاقتصادالسوري من أزماته، وهم قاطرة النمو المعول عليها إنهاء الأزمات المتراكمة من بطالة وفقر، وتدني الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي (الصناعي الزراعي)، وتراجع قطاعات الصحة والتعليم والسكن..إلخ، وبالتالي لابد من وجود أحد يضحي كي ينهض المجتمع والاقتصاد، والمضحون، أو بالأحرى المضحى بهم، هم العمال على مذبح الاستثمار والمستثمرين ومن لف لفهما، فالتجربة التاريخية للبشرية تقول إن الأضعف هو من يدفع الثمن دائماً لصالح الأقوى في أي صراع، إذا كان هذا الأضعف أعزلاً من إرادة الدفاع عن النفس، ولكن إذا كان يملك الإرادة والعزيمة في استنهاض قواه الكامنة سيتمكن من خلق الشروط الضرورية لرد الظلم، حين تتوفر لديه الشروط الذاتية لتحقيق هذا، وهذه الشروط الذاتية تتمثل في أشياء كثيرة، أهمها تعزيز وحدة الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية (في القطاعين الخاص والعام) في مواجهة من يحاولون دق إسفين في هذه الوحدة، من خلال التفريق بين عمال القطاع الخاص والعام، عن طريق الادعاء بأن مصالحهما مختلفة وشروط عملهما مختلفة، وبالتالي لا يجمعهما جامع مشترك.

إن ما طرحته الكوادر النقابية في مؤتمر عمال دمشق من قضايا عمالية، يعكس مستوى وعيها المتقدم بمصالح العمال في القطاعين العام والخاص، وهذا يؤكد أن مصالح العمال في هذين القطاعين مشتركة، وطريق النضال من أجل حقوقهم واحدة، وشروط الفقر والمستوى المعيشي واحدة أيضاً، وهذا محرك ودافع مهم لوحدة الموقف بين عمال القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الحس الوطني العالي بأهمية الدفاع عن القطاع العام الذي هو الركيزة الأساسية في تحقيق النمو الضروري الذي سيعكس نفسه بالضرورة، إن تحقق بالشكل المطلوب، على الشعب السوري بالتعليم والصحة والسكن والنقل ومستوى المعيشة...إلخ، وسيستفيد منه العمال في كلا القطاعين.

إن معركة الحركة النقابية متعددة الأوجه ومتداخلة بين ما هو خاص بالحركة النقابية وعام على الصعيد الوطني، وهي جديرة أن تخوضها ضد التيار الليبرالي وقوى الرأسمال التي تريد جر البلاد إلى مواقع أخرى على النقيض من مصالح الشعب السوري الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي قد حققت نجاحات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بسبب ضعف القوى الأخرى المناهضة لتلك السياسات، ومنها الحركة النقابية، حيث أوضح تباين المواقف في مؤتمر دمشق الأخير الحاجة إلى إعادة النظر في تقييمات ومواقف قيادة الحركة النقابية في أمور كثيرة، وأهمها عدم مجاراة السياسة الحكومية في برامجها «الإصلاحية» التي أطاحت بمكاسب هامة حققها الشعب السوري عموماً، والطبقة العاملة بشكل خاص، فالحديث عن تحسن في المستوى المعيشي للطبقة العاملة تدحضه الوقائع المعاشة، والأرقام، بما فيها تلك الصادرة عن الحكومة، تقول إن مستوى الفقر قد ازداد، وأزمة البطالة استفحلت وصار متعذراً إيجاد حلول حقيقية لها، وأن الحكومة غير قادرة على الاستثمار، في الاقتصاد الحقيقي الزراعي والصناعي إلا من خلال طرح الشركات والمعامل للاستثمار، لذلك فهي تطرح الآن مبدأ «التشاركية» مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتعقد العديد المؤتمرات والندوات بهذا الخصوص، وهذه التشاركية هي شكل من أشكال الخصخصة للملكية العامة للشعب السوري الذي أكد الدستور السوري على عدم جواز التصرف والتفريط بها، وكذلك أكد القانون النقابي /٨٤/ على ضرورة الدفاع عن الملكية العامة والحفاظ عليها لأنها تمثل سيادة وكرامة الوطن وقراره المستقل.

إن خسارة جولة لا تعني خسارة معركة، لأن المعركة مازالت مفتوحة كلما تقدمت قوى السوق ببرنامجها، وهذا يتطلب من القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية طرح البرنامج الوطني الإنقاذي، النقيض لبرنامج قوى السوق، وهذا يعني أيضاً تبني آليات عمل متناسبة مع ظروف الصراع الحالية، وأهمها الاعتماد على قوى الطبقة العاملة السورية الكامنة، وتفعيل دورها والرهان على قدرتها الكبيرة في تعديل موازين القوى، وبذلك تتعزز الوحدة الوطنية المطلوبة لمواجهة قوى العدوان الخارجية، وسد الطريق على منافذ العبور الداخلية المتمثلة بقوى السوق والقوى الليبرالية، وبهذا تحقيق لكرامة الوطن والمواطن.

adel@kassioun.org

في مؤتمر نقابات عمال حماة:
المطالب تتكرر... والحلول غائبة

◄ متابعة: نزار عادلة



• محمد سوتل (رئيس نقابة عمال الصناعات الكيميائية):

شرح الظروف والأوضاع التي أدت إلى انهيار الشركة العامة للإطارات، مشيراً إلى أن اللجنة الاقتصادية، وبناءً على اقتراح وزير الصناعة، أقرّت توصية بتخصيص شركة الإطارات بمبلغ /٧.٥/ مليون يورو لتأهيل خطوط الإنتاج. ورغم إن هذا المبلغ مقترح من إدارة الشركة منذ العام ٢٠٠٧ إلا أنه لا يكفي لتأهيل خطوط قسم الخلطة الثلاثة.

وتأهيل وتطوير خطوط الإنتاج يحتاج إلى أكثر من /١٠٠/ مليون دولار حسب مؤشرات العرض الصيني لشركة «بلوستار» الذي قدم في بداية عام ٢٠٠٨.

وتحدث سوتل عن معمل أحذية مصياف، مطالباً بتحرير هذه الشركة من القيود الكثيرة التي تعيق تطور العملية الإنتاجية، لإنتاج أصناف جديدة من الأحذية تواكب ذوق المستهلك.

وتحدث عن القطاع الخاص، مؤكداً بان النشاط النقابي في هذا القطاع يصطدم بعقبات عديدة أهمها: قناعة بعض أرباب العمل بأن التعاون مع النقابات يعطل عليهم ممارساتهم المجحفة بحق العمال، وعلى رأسها تهربهم من التأمين على عمالهم، وطالب بإقرار عقد عمل نموذجي ينظم العلاقة ما بين العامل ورب العمل.

• رئيس نقابة عمال الصحة:

هل وزارة الصحة هي وزارة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان فقط؟! علماً أنهم لا يشكلون سوى /١٠٪/ أو اقل من عدد العاملين في قطاع الصحة، وهذه النقابات المهنية تحتكر لنفسها كل ما في القطاع الصحي من مشاريع خدمية واستثمارية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة، مع العلم أن نقابات العمال في القطاع الصحي أو مديريات الصحة قادرة على استثمار هذه الخدمات، مثل مخابر التحليل الطبية لما قبل الزواج والتقارير الطبية في المشافي. ولا ندري ما هي الاستثمارات المقبلة.

وطالب بإعداد نظام داخلي لوزارة الصحة، وإعادة النظر بطبيعة العمل للعاملين في الصحة.

• محمود عدي (رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج):

طالب بإعادة النظر في الحوافز الإنتاجية لعمال شركة حماة للخيوط القطنية، نتيجة تحملهم أعباء عمل زائد بسبب النقص الحاد في اليد العاملة، رغم رفع أكثر من مذكرة بهذا الخصوص إلى المؤسسة النسيجية ووزير الصناعة.

• عبد الرزاق الخليل (عضو المجلس):

أصبح عدد عمال القطاع الخاص أربعة أضعاف عمال القطاع العام، وهم يتناقصون بسبب الاستقالات وإنهاء الخدمة، ولذلك علينا الاعتماد عليهم ورعايتهم عن طريق تقديم العديد من المزايا والمكاسب لهم.

• رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب:

إن معظم عمال النقابة هم من القطاع الخاص، والنقابة تأسست عام ١٩٤٦ من عمال القطاع الخاص، ومعاناتنا اليوم في تنسيب هذه الشريحة الكبيرة من العمال، نظراً لانتشار المهن من أصغر مزرعة وحتى مدينة المركز، ورغم وجود لجان نقابية في المناطق إلا أن عملها محدد نظراً لعدم إمكانية تقديم أي دعم للعمال.

حاولنا مساعدة عمال القطاع الخاص بطلب قرض لهم أسوة بالحرفيين أو ببقية النقابات المهنية، لكن لم نجد استجابة من أي مصرف.

نحن لسنا بحاجة لقانون ولا لمرسوم من أجل استقطاب العمال، وكل ما نحتاجه تعميم من محافظ حماه مصدق من النقابة إلى الوحدات الإدارية يتضمن طلب عقود العمل الأساسية «نجار بيتون، بناء، طيان،...» مع الرخصة، وبالتالي يكون العقد مستنداً للعامل ورب العمل، ولن يكلف المواطن أي عبء مادي مثل المخططات الهندسية المصدقة من نقابة المهندسين.

• عبد المعين حميدي (رئيس نقابة عمال النفط والثروة المعدنية):

طالب بالسعي مع رئاسة مجلس الوزراء لتطبيق القرار /٦١/ تاريخ /٦ ـ ٨/ القاضي بمنح تعويض العوامل الخطرة بنسبة /٥٪/ للعاملين، مؤكداً بان أغلبية العاملين في قطاع النفط يتعرضون للأخطار، وطالب بالإسراع بإصدار الأنظمة الداخلية والملاكات العددية لشركتي «المحروقات السورية» و«السورية لنقل النفط».

• سمر خوري (رئيسة نقابة عمال التبغ):

طالبت بتعويض مخاطر العمل، مؤكدة بأن صناعة ومعالجة التبغ ومشتقاته من الصناعات الخطرة، وتتعامل مع مواد كيماوية ومبيدات حشرية سامة وخطرة، لذلك من الواجب منح هؤلاء العمال تعويض مخاطر المهنة، وقالت أن المؤسسة العامة للتبغ هي من الشركات التنافسية والرابحة، وترفد خزينة الدولة بأكثر من /١٦/ مليار في العام، لذلك ألا يستحق العمال جانباً من الأرباح؟!!

• جهاد ضبعان (رئيس نقابة عمال الطباعة والإعلام):

طالب بتثبيت العمال المؤقتين، وإصدار قانون على غرار قانون /٨/ لعام ٢٠١٠، وتثبيت عمال الفاتورة في جريدة الفداء، ومعالجة أوضاعهم، ومنح العاملين في مديرية التربية تعويض طبيعة عمل.

مقتطفات من المؤتمرات النقابية في محافظة حلب:
لماذا تسكتون عن التعدي السافر على حقوق العمال؟!!

• مداخلة عيسى المحمد (تجمع الزجاج):

التوصيات والمقترحات:

- إيجاد مشروع بديل عن خط الزجاج المسطح الذي تم توقيفه في عام ٢٠٠٥.
- تثبيت العمال المؤقتين في الشركة والبالغ عددهم /٢١/ عاملاً، وعلى واقعهم الحالي، وليس الرجوع إلى أساس بدء التعيين.
- منح طبيعة العمل لكل العمال في جميع أقسام الشركة، بما فيهم عمال الإدارة، كون الإدارة تقع ضمن مكان العمل.
- الاستمرار في الاشتراك بصندوق التكافل الاجتماعي للعمال المحالين على التقاعد.
- منح العامل نصف التعويض المقرر من صندوق التكافل الاجتماعي وهو على قيد الحياة، والنصف الثاني في حال الوفاة.
- حساب أجر العامل المتقاعد على أساس آخر راتب تقاضاه أثناء خدمته وليس الرجوع إلى أساس متوسط /١٢/ شهراً، وغير ذلك.
- الإسراع بمنح تعويض مخاطر العمل للعاملين استناداً لقرار وزارة الصناعة رقم /٢٦٥٩/ تاريخ ١٣-١٠-٢٠٠٩

• محمد غياث عبد الحي (اللجنة النقابية لخط القوارير):

- إصدار الملاك العددي لعمال الشركة بأسرع وقت.
- تحسين الألبسة الواقية حرصاً على سلامة العمال.
- الاستفادة من مكابس الرؤوس لتصنيع أغطية قوارير الدواء وغيره.
- العمل على تشميل عمال الشركة جميعاً بطبيعة العمل، كون عمال الشركة هم عمال إنتاج، ومعرضين لظروف العمل نفسها، وبعد المسافة.
- زيادة تعويض المسؤولية الممنوحة بموجب القرار رقم /٣٩٤٠/٢٠٠٤ بما يتناسب مع الراتب الحالي.

• أنور أمين (تجمع معمل سيرومات حلب):

- تعيين عمال جدد للمعمل، وخاصة بعد أن تم إحداث مركز غسيل الكلى الجديد.
- عدم السماح بإعطاء تراخيص سيروم للقطاع الخاص، وذلك لحماية المنتج الوطني والمواطن، كون المعمل يحقق الخطط الإنتاجية المطلوبة.
- مكافأة جميع العمال في المعمل لجهودهم المبذولة عن عام ٢٠٠٩، لتحقيقهم خطة إنتاجية بلغت /٨٣٢٠٦٥٠/ كيس سيروم لأول مرة منذ إنشاء المعمل، أي بنسبة تنفيذ /١٣٩٪/ من الخطة المقررة.
- توزيع نسبة من أرباح المعمل على الإخوة العمال حسب الأنظمة والقوانين المختصة بذلك.
- تشميل أسر العمال بالطبابة المجانية.
- مطالبة الجهات الوصائية العليا من أجل إعطاء اختصاص لخريجي المعاهد، وكذلك طلاب الثانوية الصناعية.
- ضرورة إصدار الملاك العددي للعمال في المعمل.
- ضرورة إجراء الرقابة الصحية المستمرة على معامل الأدوية ومشافي القطاع الخاص من الجهات الوصائية المختصة بذلك.

• توفيق حسن (اللجنة النقابية لعمال شركة ألفا-قطاع خاص):

نأمل الاهتمام بقضايانا ومطالبنا الملحة والضرورية. لأنكم أملنا الوحيد في ظل هذه المتغيرات المحلية والعالمية، والهجوم الشرس على جميع مكاسب الطبقة العاملة، من تعديل قانون العمل بما يصب في مصلحة أرباب العمل ويزيد في طغيانهم، وذلك بمساعدة الفريق الاقتصادي الحكومي على حساب الملايين من العمال الفقراء الذين يسعون وراء قوت يومهم.

سؤالي من هو الأقوى الدولة أم القطاع الخاص؟ إن كانت الدولة هي الأقوى فلماذا لا يلتزم أرباب العمل بتطبيق القوانين والمراسيم الصادرة، سواءً من مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية فيما يتعلق بمصلحة العمال (الأجور والعقوبات)؟!! أي لماذا تسكت الدولة عن التعدي السافر على حقوق العمال ومخالفة جميع القوانين العمالية.

وفيما يلي نعرض إليكم أهم المطالب العمالية الملحة في القطاع الخاص:

- الالتزام بالقوانين العمالية سواءً فيما يتعلق بالعقوبات والمكافآت.
- إعطاء التعويض العائلي للمتزوجين في القطاع الخاص.
- إعطاء تعويض التدفئة في القطاع الخاص أسوةً بالقطاع العام.
- تقيد أرباب العمل بالترفيعات الدورية والزيادات، ومتابعة من لا يلتزم.
- منع تنفيذ مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين»، لأنه لا يوجد تكافؤ بين الطرفين، أي الغني والفقير، والإبقاء على لجان قضايا التسريح.
- تسجيل الأجور الفعلية للعمال لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
- ربط الأجور بالأسعار، وردم هذه الهوة بينهما، ودعم القدرة الشرائية للطبقةالعاملة.
- نطلب الدعم الحكومي للنقابات وللعمل النقابي، على غرار أرباب العمل وغرف الصناعة والتجارة.
- الحفاظ على المكاسب العمالية لا التخلي عنها، بل زيادتها، فهذا حق يجب عدم المساس به مهما كانت الظروف.
- حق الإضراب المطلبي في القطاع الخاص.
- تأمين الحماية القانونية للنقابيين في القطاع الخاص، وهي الحماية التي نص عليها القانون الجديد، بحيث يضمنون عدم تعرضهم للمضايقات والضغوط من أرباب العمل لكونهم نقابيين ويمارسون العمل النقابي.

باختصار.. لماذا ألغيت الوصفات الطبية؟؟

وصلت إلى مكتب قاسيون في طرطوس رسالة عمالية مقتضبة موجهة إلى السيد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش، ومذيّلة بتوقيع ستة عشر عاملاً وعاملة، هذا نصها:

«نحن عمال الهاتف الآلي في مركز طرطوس نعرض ما يلي: نريد أن نعلم ما سبب إلغاء الوصفات الطبية من بداية الشهر الخامس ٢٠٠٩، حتى تاريخ ٣٠\٣\٢٠١٠؟ إننا نطالب بإجراء تحقيق سريع وجدي في هذا الموضوع.. وشكرا».

قاسيون تضم صوتها إلى أصوات العمال، وتطالب المسؤولين في الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش بالمبادرة السريعة لفتح تحقيق في هذه القضية وكشف ملابساتها وإعادة الحقوق إلى أصحابها، كما تطالب الإدارة المعنية بالتراجع عن إجرائها غير المفهوم بإلغاء الوصفات الطبية.. فحال العمال لا تحتمل المزيد من انتقاص الحقوق..

في مؤتمر رابطة الثورة الفلاحية بالرقة

حزمة كبيرة من المطالب والحقوق الضائعة.. وإجابات مخيبة

◄ **متابعة: محمد الفياض**

هل الفلاح بخير، وبالتالي الوطن بخير، أم أن السياسة الزراعية المتبعة.. وواقع الحال ومعاناة الفلاح تقولان عكس ذلك؟!

عُقد مؤتمر رابطة الثورة الفلاحية وطرحت فيه حزمة كبيرة من المطالب التي قدمها الفلاحون، وهم بالرمق الأخير نتيجة ازدياد المعاناة والفقر الذي أصبح مدقعاً لدى الكثيرين منهم في السنوات الأخيرة، بسبب السياسة الاقتصادية التي يقودها الطاقم الاقتصادي عموما، والسياسة الزراعية خصوصاً التي باتت تهدد الأمن الغذائي والاجتماعي .. وبالتالي الأمن الوطني.



ومن أهم مداخلات المؤتمر التي تتناول الوضع الزراعي والوضع الاجتماعي، والقضايا التي تتعلق بالتنمية الزراعية في عموم الوطن، والمنطقة الشرقية خصوصاً :

● تأخُر الري : فأغلب الحقول لم تُرو بعد عملية الإنبات حتى انعقاد المؤتمر.. والسبب أنّ مؤسسة استصلاح الأراضي تأخرت جداً في صيانة الأقنية والمراوي، وهذا لا يُمكن اعتباره تقصيراً يمكن تجاوزه لأنه يهدد المحاصيل الزراعية، لذا تتحمل المؤسسة المسؤولية أمام الفلاحين والوطن !!

● لم يتم تعزيل المصارف والمراوي منذ ست سنوات، رغم وجود أسطول من الآليات، وتوفر اليد العاملة.. وهنا في قاسيون نطرح التساؤلات التالية : لماذا؟ ومن المسؤول؟ وكيف لم تتم المساءلة والمحاسبة طيلة هذه الفترة الطويلة؟!

● عدم استكمال تأهيل المراوي الترابية، علماً أن الخطة السنوية لا تتجاوز ٣٠ كم، أنجز منها فقط ٢٥ كم، وهذا يسبب في ضياع كميات كبيرة من المياه هدراً، وهي حتماً ستنعكس على العملية الزراعية ككل!!

● قلة مياه الري، وانخفاض مستوى المناسيب في الأقنية وضعف الإشراف على عمليات الري في الحقول والمزارع.

أما المطالب التي تمس المسألة الزراعية والثروة الحيوانية وحياة الفلاحين في المنطقة فهي كثيرة ويمكن تعميمها على الوطن، ونذكر منها :

● إجراء عمليات الصيانة قبل موعد الري.

● إعادة النظر بأسعار الأسمدة الزراعية.

● إلزام المؤسسة العامة للحبوب باستلام محصول الشعير واعتباره محصولاً استراتيجياً.

● إلزام المؤسسة العامة للأعلاف باستلام محصول الذرة الصفراء وفق خطط منتظمة تضعها الوزارة.

● إعفاء مربي الأغنام من الديون المستحقة عليهم بسبب الظروف التي عانوا منها، وإعطاؤهم دفعة مجانية من العلف للأغنام والأبقار.

● مساواة فوائد الديون المترتبة على الفلاحين والبالغة ٨٪ بفوائد المصارف البالغة ١٪ لتخفيف الأعباء عنهم.

● إلغاء رسوم الري التابعة للإدارة المحلية والبالغة ١٠٪

● صرف مبالغ الدعم للقطن والذرة، واعتبار قيمته وفق الخطة والواقع وليس وفق المردود الذي يضعه المسؤولون في الوحدات الإرشادية وهم جالسون في مكاتبهم.

● صرف تعويض المواسم للفلاحين الذين شملت أراضيهم في مشاريع الاستصلاح.

● زيادة أسعار المحاصيل الزراعية من القطن والقمح بما يتناسب مع التكاليف كونهما استراتيجيين، وتوزيع وتوفير بذار القطن من الصنف الجيد المناسب للبيئة حمايةً للمحصول ومنعاً لتهريب البذار التركية.

● الإسراع في إنجاز مشروع استصلاح الأراضي في منطقتي الرصافة والجرنية.

● زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالشوندر (وهنا ننوه على أهمية هذا المطلب لأنه سينعكس على الفلاح ويوفر الكميات اللازمة لتشغيل معامل السكر، وتوفير هذه المادة للمواطنين بدل تحكم التجار فيها).

● تحويل نهر الجلاب إلى وادي قره موخ، والعمل على ترخيص الآبار الجوفية في منطقة تل أبيض.

● إيجاد صندوق للكوارث البيئية، والإسراع بمكافحة الآفات الزراعية التي أصابت القمح مؤخراً، واعتبار مديرية الزراعة بالرقة مسؤولةً كونها لم تقم بأي عمل ونشاط لمعالجة هذا الموضوع!!

لا شك أن ما طرح ليس تعبيراً عن مصالح ذاتية وخاصة، بقدر ما يعبر عن إحساس وطني عال بمصلحة الشعب والوطن .. لكن ردود المسؤولين في مديرية استصلاح الأراضي ومديرية الزراعة بالرقة جاءت تبريرية ومخيبة لآمال الفلاحين.. كما أن لها دلالات أ أخرى!!

فالسيد مدير مؤسسة استصلاح الأراضي قال: «بحسب الإمكانات تتم تلبية مطالب العمل الزراعي» علماً أن الإمكانات من الآليات واليد العاملة متوفرة!!

أما مديرية الزراعة بالرقة فقد بررت بأن ليس لديها الإمكانات لمكافحة المن الذي لحق بالقمح، وهذا التبرير لا يتناسب أولاً مع إمكانات مديرية هذا من صلب عملها، بل وتملك الخبرات الكافيةً التي من المفترض أن تكون جاهزة، لكن الإهمال وعدم المتابعة هو الذي أدى إلى ما يحصل الآن لمحصول القمح، وخطورة ذلك ستنعكس على الفلاحين وعلى الإنتاج وعلى الوطن وقوته ومناعته.

أما المحافظ فقد اعتبر مطالب الفلاحين قرارات، وستشكل لجان بهذا الخصوص، وسيحاسب من سيُقصر، وأكد أنّ الوضع مزر في المحافظة من جميع النواحي، وستتم المحاسبة على الأصعدة كافة !!

وهنا تنتهي الحكاية، ونتمنى ألا تحتاج إلى ألف ليلة وليلة كحكايا شهرزاد، ونتمنى أيضاً للمحافَظ النجاح بعمله وتحقيق وعوده للفلاحين، إذا كان صادقاً في نواياه. ونؤكد أن ذلك سينعكس على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

الهجوم على شركة «بردى» مازال مستمراً

يبدو أن ضرب القطاع العام الصناعي أضحى من المهمات الأساسية لـ«الإصلاح» الاقتصادي الجاري في البلاد، فعلى الرغم من كل نداءات العاملين في مختلف مواقع القطاع العام الصناعي لإعطائهم فرصة لإيجاد حلول سريعة وإسعافية لقطاعهم، ذهبت تلك النداءات أدراج الرياح...

ولعل قرار المصرف التجاري السوري بالحجز على أموال شركة بردى كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، والتي فتحت في الوقت ذاته العيون كافة على الشركة للانقضاض عليها، بعد عقود من العمل وتقديم المنتج الأمثل والأفضل للمواطن، فتتالت الضربات عليها بقرار آخر صادر عن مجلس إدارة المؤسسة الهندسية يؤكد على الرفض التام لتقديم أي تمويل لخطة الشركة الإنتاجية المقرر لعام ٢٠١٠ !!

هذا القرار المفاجئ جاء مكملاً للقرارات السابقة التي أقرت النيل من الشركة وإخراجها كلياً من خارطة الصناعة السورية، في ظل التنافس اللامتكافئ مع القطاع الخاص الذي دخل على كل الخطوط. ويبدو أن زيارة وزير الصناعة للشركة قبل أسبوعين لم تثمر النتائج التي كان يتمناها العمال، بعد إلحاحهم على الزيارة وتقديمهم الضمانات باستمرار العمل في حال قدمت الوزارة الموارد الكافية، من خلال خطة عمل تكون تحت إشراف وزارة الصناعة الكامل، لكن كل هذا لم ينفع العمال وظلوا كما كانوا في الفترة الأخيرة من عمر الشركة تحت رحمة وزارة المالية، وكل من يقدم بعض السيولة اللازمة لإعطاء العمال مستحقاتهم.

إن العمال مازالوا مصرين على أن أفضل السبل لإنقاذ ما تبقى من شركات القطاع العام الصناعي هو الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أوصلت هذه الشركات إلى ما هي عليه الآن، خاصة وأن الجميع يتفق على أن هذه الشركات كانت من أهم موارد خزينة الدولة، وعلى الجميع الوقوف بكل مسؤولية وشجاعة وجرأة على تلك الأسباب، ومحاسبة الذات ولو لمرة واحدة في تاريخ إداراتنا.

في مؤتمر نقابات عمال طرطوس: لماذا تفتتون ما بنيناه بسواعدنا وعرقنا ودمائنا؟!

◄ **متابعة: محمد سلوم**

● **ناصر دلا (نقابة عمال الدولة والبلديات):**

تحدث عن دور القطاع العام وضرورة الحفاظ عليه، وتثقيف العمال وتثبيتهم، ورفع قيمة صرفيات الطبابة وخاصة للعمال المتعاملين مع المواد السامة والكيميائية.

وأثار قضية جرارات النظافة القديمة والمتهرئة، وأصبحت كتلاً معدنية خطيرة ومتحركة، وحول مشكلة مكب النفايات في وادي الهدة وخطورته على الصحة العامة، وتأمين مقر جديد لفوج إطفاء طرطوس لضيق المقر القديم، ومعالجة مخلفات معاصر الزيتون لتأثيرها على المياه الجوفية. وسأل المحافظ عن قانون الاستملاك : استملكت السياحة الأملاك على البحر في (أبو عفصة) بسعر زهيد، وما تبقى منها أخذوها للسكن الشبابي، هل من المعقول أن نأخذ ثمن الدونم بمئات الليرات وندفع لأمتار مربعة في بيت سكني بمئات الآلاف؟!!

● **علي شيحة (نقابة عمال التبغ):**

العمل على منح سقف الحوافز الإنتاجية لرفع الإنتاج وتقليل الهدر، إعطاء تعويض طبيعة العمل والوجبة الغذائية لعمال الفرز ومنحهم الحوافز الإنتاجية، معالجة تباطؤ الإدارات في استقبال العاطلين، إجراء الفحوص الدورية للعمال المعرضين للغازات السامة، وخاصة قسم التبريد، تعيين عمال بدل العمال المسرحين في القطاعات كافة.

● **جابر صالح (مرفأ طرطوس)**

يوجد/١٨٠٠/ عامل عرضي أو مؤازرة، وهم غير مثبتين ويمثلون عصب العمل الإنتاجي، يجب التأمين عليهم و مساواتهم ببقية العاملين، وطرطوس بؤرة لتلوث الفوسفات والمواد الكيميائية، ورغم ذلك لم تتوفر الوجبة الغذائية حتى الآن، وعائلات العمال تعاني من حوادث الوفاة التي تحدث في المرفأ، والأحكام القضائية بالمئات على الآليات، وينعكس ذلك سلبا على مئات العائلات.

● **عامر الجداري (نقابة قطاع النفط):**

منحت الوجبة الغذائية بحكم قضائي لعمال نفط بانياس، ونتمنى انتقال «العدوى» لبقية النقابات، وإلزام الجهات العامة لسد مكان المتسربين من العمال والسائقين والحراس.

ننتظر اللجنة المشكلة من رئاسة الوزراء، وأن تضعنا بصورة ما توصلت إليه من أجل تعويض الاختصاص وغيره.

● **حيدر حسن (النقل البري) :**

إن تعليمات وزارة النقل بنقل البضائع مناصفة بين الشاحنات الخاصة والاستثمارية، لا تنطبق وتعليمات الشركة الفيليبينية في المرفأ، حيث هناك ظلم حاصل على السيارات الخاصة رغم أن عددها يفوق عشرة أضعاف السيارات الاستثمارية. ويجب العمل على الحد من دور السماسرة في المرفأ، وأن يكون لدى صاحب البضاعة أو وكيله حرية طلب السيارات التي ينقل بها بضاعته، لأن بعض السائقين يعملون بأقل من سعر التكلفة، في حين قد تصل عمولة السمسار إلى /٤٠٠٠/ ليرة للحمل الواحد.

● **علي خضور (نقابة عمال الأسمنت):**

الدولة التي تخصخص صناعتها، تخصخص قوانينها وعدالتها وصحتها، من يؤمن فرصة العمل له الولاء والأمر والنهي. القطاع العام حاجة اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلى أين هم ذاهبون بالخصخصة؟ ولماذا تفتتون ما بنيناه بسواعدنا وعرقنا ودمائنا؟ وبعد الخصخصة من سيرفع هذه الشركات إلى مستوى التطوير والتحديث؟ أليس هم العمال أنفسهم؟ لماذا لم نهيئهم مسبقا لذلك؟

مداخلة الرفيق عبد العزيز شيخو في مؤتمر اتحاد عمال محافظة الحسكة:

ماذا يريد العمال من مؤتمراتهم النقابية؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه في الذكرى الثانية والسبعين لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال هو: كيف ينظر العمال إلى هذه المؤتمرات، من حيث تحقيقها لمطالبهم، ومن حيث دفاعها عن حقوقهم المكتسبة، وقدرتها على اتخاذ قرارات تلبي طموحاتهم بحياة كريمة؟!

إن المؤتمرات تطرح العديد من القضايا وهذا مهم، والأهم هو قناعة العمال بفعاليتها وتلبيتها لمطالب العمال، ونضالها من أجل تحقيقها لحل الأزمات التي يعيشها العمال، حيث يستمر مستوى المعيشة بالانخفاض بسبب تدني الأجور وارتفاع الأسعار، فلم يعد العامل يقيم اعتباراً لمشكلة اللباس والوجبة الوقائية، مع أهمية هذه الأمور، فاهتمامه الرئيس منصب على الدور الذي لابد أن تلعبه النقابات من أجل تحسين وضعه المعيشي بزيادة الأجور الدورية المتناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

لقد كان هذا المطلب يحتل مراتب متأخرة ضمن المطالب المطروحة في معظم المداخلات في المؤتمرات النقابية، رغم أنه يجب أن يكون المطلب الأول، والمطلب الثاني هو إصلاح القطاع العام وفقا للمصلحة الوطنية وليس وفقا لمصلحة المنظمات الدولية وممثليها المحليين الذين يطرحون الاستثمار والخصخصة والإيجار، ونحن نقول: لا للثلاثة. إن الركون لما يقال بأن الإمكانيات لا تسمح بتحقيق المطالب، والانطلاق من الممكن في تحقيق المطالب، ليس موقفاً صائباً، فالضرورة تقتضي تحسين الوضع المعاشي، والإمكانيات تسمح بذلك رغم ادعاءات الحكومة.

إن مهمة زيادة أجور للطبقة العاملة، واتخاذ موقف عملي لمواجهة التحديات على مختلف المستويات، واللجوء للعمل الميداني في الحقل النقابي لمواجهة أي طارئ يهدد مصالح العمال ومواقع العمل، والعمل على منح القطاع الخاص جميع التعويضات مثل التعويض العائلي والتدفئة والعطل الرسمية والإجازات والطبابة، وتشميلهم بمراسيم زيادة الأجور، وإيجاد آلية لتنفيذها، وضرورة تنفيذ الوعد بحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة، وتشغيل هؤلاء العمال الذين يسمون «الأجانب»، وعدم مطالبتهم ببطاقة العمل أسوة بالعمال السوريين... كل هذا هو الموقف الذي يجب أن تتخذه النقابات، فهل تفعل ذلك؟

نعيش اليوم حالة الصراع على تعديل قانون العمل، وعلى ممثلي العمال ألا يتواضعوا في هذه المواجهة، وألا يسلموا رقابهم للمجهول، بعد التجارب المريرة التي عاشوها في الماضي، ولابد لهم من الدفاع عن حقوق العمال والتمسك بحقهم في الإضراب السلمي الذي نصت عليه المواثيق العربية والدولية التي وقعت عليها سورية وحسب الدستور الدائم للبلاد، والسؤال هنا : هل نشهد انتقال القرار من سلطة الدولة إلى سلطة قلة من المستثمرين، فتمرير القانون يعتبر ضربة قاضية لحقوق الطبقة العاملة.

في مؤتمر الروابط الفلاحية بالحسكة:

مطالب بالجملة لتحريك عجلة التنمية

◄ **متابعة: جمعة خزيم**

لعل أهم ما تضمنته مطالب الفلاحين في المؤتمر السنوي للروابط الفلاحية في محافظة الحسكة، ضرورة إعادة المجلس الزراعي الأعلى، وزيادة نسبة المساحات المخططة لزراعة القطن، وإلزام مؤسستي الحبوب وإكثار البذار في المحافظة باستلام محصول الشعير، وخاصة أن أغلب المساحات المزروعة بمادة الشعير تتركز في المنطقة الجنوبية من المحافظة، ومنح التنظيم والترخيص الزراعي في الوقت المناسب. كما طالب أعضاء المجلس بضرورة منح الفلاحين قروضاً متوسطة الآجل للآبار التي تتعرض للردم، وإحداث محلج منشاري في رأس العين كون مقومات إحداثه جاهزة، وقبول كفالة الأرض لدى المصارف الزراعية لتسهيل عملية الإقراض للتحول إلى الري الحديث، وتأمين مستلزمات الإنتاج في وقتها المحدد تلافياً لعدم حدوث اختناقات، ورفع سعر العدس بما يتناسب وأسعار شراء البذار، والسماح بسقاية المزروعات وخاصة المزروعات الشتوية، وإنهاء المسألة الزراعية الخاصة بالتوزيع النهائي لأراضي الاستيلاء وأملاك الدولة التي يستثمرها الفلاحون منذ زمن طويل، والعمل لمعالجة فوائد المصرف الزراعي المرتفعة جداً، والإسراع بانجاز معاملات ترخيص الآبار، وعدم قيام المصارف الزراعية بتنظيم ضبوط حجز على الأراضي المدينة بشكل تخميني، إنما عن طريق معاينتها على أرض الواقع، والتوسع بالخدمات في الريف، وكذلك تعديل بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالزراعة.

ودعا الفلاحون إلى ضرورة الاهتمام والتوسع في إنشاء الطرق الزراعية في المحافظة، وتأهيل الطرق القائمة بالمجبول الزفتي، وإعادة النظر بقيمة اشتراك الكهرباء للمشاريع الزراعية، وعدم قطعها خلال الأيام الحالية عن المشاريع، كون أغلب المساحات الزراعية بحاجة إلى السقاية، وإحداث مصرف زراعي ودائرة زراعية ودائرة أعلاف في ناحية العريشة الواقعة جنوب المحافظة. كما أشاروا إلى ضرورة تضافر الجهود لمعرفة واقع المحصول الشتوي الذي يتعرض للذبول واليباس مما يهدد وضع المحصول بشكل عام.

يحدث في «المشرفة» حمص..

بعث المواطن علي محمد حمدان من سكان بلدة المشرفة التابعة لمحافظة حمص رسالةً إلى جريدة قاسيون معززة بالوثائق، يشرح فيها مأساته مع المجلس البلدي في المشرفة، الذي يرى حمدان بأنه «أصبح مكتباً عقارياً من ناحية، ومركزاً لفرض الإتاوات من ناحية أخرى، وأن على كل مواطن أن يتقدم بأوراق اعتماد مواطنيته على أراضي هذه البلدة التي عانت من الإقطاع، إلى المجلس البلدي الذي بيده الحق في إعطاء صفة المواطنية لمن يشاء»..

يقول حمدان في رسالته «إنني مواطن عربي سوري يعتز بهويته، ومنذ عام سكنت بلدة المشرفة، واشتريت بيتاً على الهيكل مرخصاً بشكل قانوني، إلا أنني اكتشفت فيما بعد مخالفات عديدة في البناء من حيث المواصفات من حديد وأسمنت، وعلى أساس ذلك تم إيقاف الترخيص للبناء من قبل رئيس البلدية بحجة أنه غير مطابق للمواصفات، وأكد على ضرورة حل الموضوع مع المتعهد بالتراضي». ثم يؤكد علي محمد حمدان أن المسؤولين في البلدية أقنعوه بأن جميع مشاكله سواء في الترخيص للبناء أو الكهرباء أو المياه لن تحل إلا بإرضاء المتعهد، علماً أن البلدية لا تقر شيئاً إلا بموافقة المتعهد نفسه، وهي العرّاب الحقيقي لكل مشاريعه ومخططاته وتجاوزاته.

ونتيجة إلحاح المواطن حمدان على حقه، نهره رئيس البلدية، قبل أن يطرده من مكتب البلدية، ويهدده بأنه سيخسر بيته أيضاً، عندها اضطر للجوء إلى القضاء، فرفع دعوى قضائية ضد المتعهد والبلدية، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢ برقم ١٩٨٥، لكن المفاجأة جاءت بعد شهرين من رفع الدعوى وبعد تخلف المدّعى عليهم عن حضور جلسات المحكمة، إذ قام المتعهد في الفترة نفسها بمتابعة العمل بالعقار نفسه الذي منعه رئيس البلدية من العمل فيه عند شرائه المنزل، وبالرخصة نفسها!!

وفي نهاية رسالته يتساءل علي محمد حمدان: كيف تغلق محلات بالشمع الأحمر وهي مرخصة وبعقد إيجار موقع من رئيس البلدية ومدفوعة الرسوم؟!

ثم يصرخ: أغيثوني من هذه الشرذمة التي تفعل ما تفعل في هذه البلدة التي تعاني من انقطاع الماء صيفاً (تقطع /٧/ أيام متواصلة) وسوء الشوارع وانعدام الخدمات، ولكم التحقق من هذا الواقع الذي أعاني منه مع كثير من الناس..

الرياضة السورية إذ تحتضر!



لاشك أنّ الفساد بشكليه المالي والاداري، الذي طال أغلب المفاصل الاقتصادية والاجتماعية، طال أيضاً الرياضة بدءاً من رأس الهرم فيها، الاتحاد الرياضي العام والمنتخبات واللجان التنفيذية في المحافظات، وصولاً إلى الأندية بكافة درجاتها، والألعاب بأنواعها المختلفة، وهذا ما انعكس على المستوى الفني للرياضة عموماً، ولعل العامل الأساس الذي ولد الفساد هو السياسة الرياضية التي اتبعت في السنوات الأخيرة اقتداءً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونخص في الرياضية الاحتراف بالمعنى المشوه، والذي يسميه كثير من الرياضيين الانحـراف.. انحراف عن الأهداف والقيم والأخلاق التي من المفترض أن تكون رياضية، وينحصر العامل الثاني والذي لا ينفصل عن الأول في ارتفاع الأسعار في كل شيء بدءاً من مستلزمات الرياضة البسيطة إلى إقامة المنشآت التي تسمح وتسهل ممارسة الألعاب، ثم يأتي الاهتمام بلعبة واحدة على حساب الأخريات، أما الفساد الإداريّ فأهمّ مظاهره استبعاد الرياضيين الموهوبين واعتماد الوساطة والمحسوبية والانتماءات المتنوعة على حساب القدرات الحقيقية والتخصص، حيث تحولت كثير من الأندية وخاصةً في الريف إلى إقطاعات شبه خاصة.. وآخر الكلام هو نقص التمويل وهدر المتوفر على الشكل أكثر من المضمون!!

هذا الواقع العام يجعلنا نتطرق إلى أهم مجال للرياضة وهو القاعدة الأساسية التي ترفد وتولد المستويات والإبداعات الرياضية وهي الأندية، ومنها أندية الريف التي تبرز إنجازاتها في الألعاب الفردية كألعاب القوى، أكثر بكثير من الألعاب الجماعية، ومع ذلك فإنها مهملة إهمالاً كبيراً كغيرها، سواء من الاتحاد العام أو من اللجان التنفيذية في المحافظات، ناهيك عن تدخلات ذوي النفوذ وغيرهم في عملها، ويمكننا أن نلخص واقع وهموم أندية الريف في محافظة دير الزور بالنقاط التالية:

أغلب أندية الريف تفتقد المقرات، وإن وجد مقر فهو لا يتجاوز غرفة واحدة لا أكثر.

أغلبها يفتقد إلى الملاعب والأدوات وأغلب مستلزمات الرياضة.

أغلب الإدارات غير مختصة وغير مؤهلة وغير متفرغة للنادي، وتفتقد الروح والأخلاق الرياضية، واختيارها تمّ شكلياً أو وفق توصيات ومراكز نفوذ متعددة الأشكال والانتماءات.

ضعف العلاقة بين الأندية والمركز، وضعف العلاقة بينها وبين الوسط المحيط حولها، وخاصة الرياضة المدرسية الرافد الأساس للأندية عموماً..

هدر الأموال على قلتها نتيجة قلة الخبرة وسوء التخطيط أو الفساد.

ومن خلال المتابعة لوضع بعض الأندية وحضورنا لمؤتمر الرياضيين، يمكننا أن نورد عشرات الأمثلة على ذلك سواء في المدينة أم في الريف، بل وصل الأمر أن قال أحد المداخلين بصراحة للمسؤولة الأساسية عن الرياضة: أنت لست أمينةً على المكتب الذي تقودينه!. وواقع الرياضة المتردي في الوطن عموماً ودير الزور خصوصاً لا يمكن لأحد أن ينكره، ونتائج منتخباتنا وواقع نادي الفتوة يؤكد ذلك، وقد مرت الأمور دون محاسبةٍ كالعادة، لكننا سنورد عينةً من الريف وهي حالةً كثرت الشكاوى حولها، بل وصلت الأمور أن البعض حاول حلّها (بمشية عرب)، ومنهم من المسؤولين السياسيين في المنطقة ولم تُحل، حيث تلعب القضية العشائرية دوراً مهماً فيها، وهو نادي الكشكية التابع لناحية هجين في منطقة البوكمال، وقد وردت لقاسيون عريضةً وقعها قسم من الأهالي تطالب بتنشيط النادي الذي يخيم عليه الخمول لأنّ رئيس النادي، وهو معلم مهيمن هو وأقاربه منذ سنوات، لا وقت عنده، فلديه مكرو يقوده ويقوم بنقل الطلاب إلى المدارس إضافةً إلى عمله، وبحقه العديد من الإجراءات القانونية التي تحول دون تكليفه بعمل إداري، ولم تتم انتخابات حقيقية لهيئة النادي. كما تبين الصور والوقائع التي شاهدناها أنّ مقر النادي عبارة عن أعمدة فقط، ويوجد جدار أقيم في العراء وكلف مبالغً ليست قليلة، وليس له أية فائدة، وقد ذهبت الأموال المهدورة عليه هباءً منثوراً، ورغم وجود خبرات متوفرة نسبياً إلاّ أنها مستبعدة!؟

وأخيراً نؤكد أنّ الرياضة نشاط اجتماعي له فوائده الجسدية والنفسية والاجتماعية وأهميتها لا تقل عن غيرها من البنى الفوقية كالتعليم والثقافة، تتأثر وتؤثر ديالكتيكياً، ويجب ألاّ تُترك لمن هبّ ودبّ، وأن توظف في تعميق الروابط الاجتماعية والكشف عن المواهب، وتحقيق إنجازات على مستوى الوطن والعالم.. وكثير من الرياضيين ساهموا في رفع راية الوطن عالياً بما حققوه من انجازات وبطولات.

في العموم، يقودنا الحديث عن الرياضة إلى قضايا عامة أكبر، أبرزها الزعم بـ«تنمية المنطقة الشرقية» التي يتحفنا بها المسؤولون من كل المستويات دائماً قولاً لا فعلاً، والرياضة منها. فمتى تتحول الشعارات إلى عمل جدي؟.

■ زهير مشعان

المعهد التقاني للمحاسبة والتمويل.. أهكذا يكون الصرح العلمي؟

من يدخل في تفاصيل المعاناة التي يقاسيها طلاب المعهد التقاني للمحاسبة والتمويل أثناء دوامهم في المعهد يدرك تماماً أن جيلاً من التقانيين لن يتخرج منه، فهو ليس أكثر من «خرابة» يلتقي فيها الطلاب في معرض بحثهم عن العلم. ومن المشاكل التي لم يبحث أحد عن حل لها:

١ـ دورات المياه لا تليق ولا تتناسب مع اسم ومهمة هذا الصرح العلمي، إذ يوجد في كل طابق من المعهد مرحاض للشباب وآخر للبنات ولكنها مغلقة لسبب غير معروف، ولا يوجد في الخدمة سوى مراحيض الطابق الأرضي وهي غير مخدمة، ويصطف الطلاب بين المحاضرات طابوراً طويلاً يستهلك الاستراحة كاملة. ووساخة صنابير المياه تجعل من المقرف شرب المياه منها.

٢ـ كل ما سبق حاصل الآذن لا يقوم بعمله المنوط به بل ببيع وثائق تأجيل الخدمة الإلزامية ووثائق الدوام، وهذا ليس من متطلبات عمله.

٣ـ يوجد بعض الأساتذة في الكادر التعليمي يختصون بتدريس مواد هامة جداً، ولا يجيدون التعامل مع الطلبة، حيث أن الطالب الذي يستفسر عن أي سؤال يبادرون للسخرية منه ومن مظهره، ما يؤدي إلى إحباطه والندم على السؤال، إضافة إلى أن أغلب الأساتذة يدرِّسون موادهم بشكل نظري بحت، أي أنه على الطالب حفظ المواد (بصم) ويكتبها حرفاً حرفاً دون الاهتمام لفهم مضمونها، وهذا يُخَرِّج طلاباً لا يفقهون شيئاً من اختصاصاتهم.

٤ـ يعاني الطلاب من البيروقراطية غير المبررة المتفشية في الكادر الإداري، من مماطلة لمعاملات الطلاب وتصعيب تخرج المكلفين والمستفدين حيث يطالبونهم بتقديم المواد كما كانت وقت استنفادهم، علماً أن بعضاً من المواد يصبح من المستحيل تحصيل كتبها ودراستها، وهناك أيضاً بعض الطلاب المستنفدين القدامى، قبل انتقال المعهد إلى البناء الجديد، يعانون من ضياع أوراقهم في المعهد خلال الانتقال، وحرموا من فرصة العودة إلى الدراسة.

٥ـ لا يوجد في المعهد مقصف يخدم الطلاب، علماً أن هناك مكاناً جاهزاً لإقامة المقصف، ولكن ليس هناك اهتمام بهذا الموضوع، فيضطر الطلاب لشراء حاجاتهم من سيارات خدمة تقف أمام باب المعهد، ويبقى الطلاب مشردين حول المعهد.

٦ـ من المعيب جداً منظر اهتراء وقدم إكساء المبنى من أبواب مخلوعة وقبضات منزوعة، يبقى الطلاب وقتاً طويلاً محاولين فتحها أو تسكيرها. بالإضافة إلى مكبرات الصوت العاطلة عن العمل والتي من الضروري استبدالها.

■■

المعجزات المصطنعة لنسب النمو المرتفعة

◄ ستيركوه ميقري

تكرر الحديث الحكومي في الآونة الأخيرة عن النتائج الإيجابية لثمار الخطة الخمسية العاشرة والتباهي بنسب النمو المحققة فيها، والتي بلغت حول ٥٪ سنوياً، ورأى البعض بأن نسب النمو المحققة قد انعكست على حياة المجتمع السوري بكافة شرائحه. وباعتبار أننا نعيش الآن في زمن باتت فيه فرص تحقيق المعجزات ضئيلة، فلنستعرض بسرعة هذه المعجزة وانعكاساتها على الوضع المعاشي للجماهير الشعبية باعتبارها المستهدف الأول من تطبيق شعار: اقتصاد السوق الاجتماعي.

١- يحق لنا أن نسأل: كيف ترافق النمو مع ازدياد نسبة البطالة إلى ١٤٪ بدل انخفاضها إلى ٨٪، وانخفاض نسبة مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي؟ حقيقة إنها معجزة لا يستطيع تحقيقها إلا الأنبياء!

لا نحتاج إلى متنبئين حتى يفكوا هذا الطلسم فـ/٨٠٪/ من الاستثمارات ذهبت للقطاعات الريعية كشراء الأراضي والعقارات وإنشاء المصارف والمضاربات المالية. وهذا هو الإنجاز الأول!!

٢- أدى هذا النمو إلى حصول عجز في الميزان التجاري في عام ٢٠٠٩ قدره ١٣٠ مليار ليرة، ذلك أن أرباب العمل وذوي الدخل غير المحدود شعروا بقوة بنسب النمو المحققة فانعكس ذلك على مستورداتهم المختلفة سواء بالسلع المعمرة والفارهة التي استوردوها خصيصا لحاجاتهم الشخصية أو بارتفاع مستورداتهم للآلات المستعملة التي سمحت الحكومة باستيرادها مهما كانت سنة الصنع على أساس أن يؤدي ذلك إلى تمكين المنتجين من استيراد التكنولوجيا، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني في الإنتاجية لهذه الآلات وارتفاع معدلات الهدر وارتفاع استهلاك قطع الغيار والصيانة وارتفاع معدلات التلوث البيئي وتدني الأمن الصناعي وتحول الصناعة إلى مقبرة للخردة، وهذا إنجاز ثان للنمو الحاصل.

٣- وباعتبار هؤلاء هم أول من شعروا بانعكاس معدل النمو المحقق فكان لابد للحكومة من محاباتهم لأنهم الفرسان الذين حملوا راية النمو، فغضت الطرف كلياً عن الوباء الذي أصابهم وهو التهرب الضريبي والتأميني كمكافأة على جهودهم هذه، وهذا إنجاز ثالث للنمو.

٤- وكان الفريق الاقتصادي أيضاً من أول من شعر بانعكاس النمو على المجتمع، وباعتبار أن المواطن شبع، وأضحى هانئاً بعيشه الرغيد، فلا بأس من رفع الدعم وخصوصاً على المازوت، وزيادة ما يدفعه من الضرائب غير المباشرة من جهة والمباشرة من جهة ثانية، كضريبة الضميمة على الأعلاف والأسمدة الزراعية ما أدى إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة ومربي الدواجن عن تربية الدواجن، وهذا إنجاز رابع للنمو الحاصل.

٥- الغريب أن النمو تحقق على الرغم من تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي معاً، فقفلت الأبواب في وجه القطاع العام لتخسيره تمهيدا لخصخصته، وفتحت الأبواب لاستثمارات الرأسمال الخاص المحلي والعربي والأجنبي، وهذا انجاز خامس للنمو الحاصل.

٦- لم تكن الجماهير الشعبية اقل شعورا بانعكاس النمو على مستوى حالتها المعاشية، بل إنها اكتفت وأصيبت بالتخمة من هول الإنجازات الاقتصادية ونسب النمو المحققة ولدرجة الغثيان أحياناً، فقد ملت الأحاديث المكررة عن هذه المنجزات وهي ترى في أول كل شهر كيف تمتلئ جيوبها من النقد الورقي، وباعتبار أن جيوبها مثقوبة فان راتبها لا يكفيها إلا للعشرة أيام الأولى، لتصوم الأيام الباقية انتظاراً للراتب المقبل، والحقيقة أن هذا النمو جعل ٣٠٪ من الناس يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، ونحو ٧٠٪ منها تحت الحد الأعلى له، وبدلاً من تحول الاستهلاك إلى رافعة للنمو أضحى كابحا له، وهذا إنجاز سادس للنمو الحاصل .

وهكذا فالنمو الحاصل شعرت به كل شرائح الشعب السوري، كل حسب موقعه من عملية الإنتاج، فازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، لأن الجهود المبذولة من الحكومة وفريقها الاقتصادي ذهبت سدى بفعل الفقر المعند والبطالة المعندة والجفاف المعند.. فإياكم أن تظلموا الفريق الاقتصادي!!.

«معيزيلة شامية» البوكمال.. والغربة في الوطن

خمسة وستون كيلومتراً هي المسافة التي تفصل مدينة البوكمال عن معيزيلة الشامية، وكأنها عند الجهات الحكومية ستة ملايين كم أو أنها تقع في كوكب آخر غير الأرض، عدد السكان لا يقل عن ٥٥٠٠ نسمة، يشكلون رافداً من روافد الاقتصاد الوطني الهام وخاصة من الناحية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، يبلغ القطيع المربى فيها ٥٠٠٠٠ رأساً من الأغنام بعد أن كان يوماً ٨٠٠٠٠ رأس، لكن سنوات القحط والجفاف التي مرت على المنطقة إضافة للأعمال الحكومية وعدم تأمين الأعلاف أدت إلى نفوق ٣٠٠٠٠ رأس، وكأن شيئاً لم يكن.

أما الشق النباتي فالمساحة المزروعة بالقمح تبلغ ٤٠٠٠٠٠ دونم، ورغم هذا العطاء من قبل فلاحي معيزيلة البوكمال، لا يوجد فيها وحدة إرشادية زراعية أو بيطرية. أما الخدمات الأخرى فالإهمال للحيوان والإنسان معاً، وهذا ضرب لأهم ثروتين وطنيتين.

ماتت فتاتان بلسعة أفعى ولم يستطع أحد من فعل شيء في ظل عدم وجود مركز صحي أو عيادة طبية رسمية، فكان الموت هو المصير الوحيد.

هذا التجمع معزول عن العالم لعدم وجود مقسم للهاتف، وعدم وجود تغطية للهاتف الجوال، علماً أنه تم تركيب برج للهاتف الأراضي منذ فترة طويلة لكنه لم يوضع بالخدمة لغايته.

إننا في قاسيون نطالب بالاهتمام بهذه المنطقة، وتوفير ما يلزمها من خدمات زراعية وصحية، وتأمين خدمات البنية التحتية تدعيماً للاقتصاد السوري، وبذلك تصان كرامة الوطن والمواطن.

■ البوكمال ـ تحسين الجهجاه

مابين إهمال زراعة مشتى الحلو و«دودة الجادوب».. غابة الصداقة البلغارية السورية إلى زوال

تعد غابة الصداقة السورية– البلغارية واحدة من أهم غابات سلسلة الجبال الغربية في منطقة مشتى الحلو بمحافظة طرطوس، وهي بقعة شديدة الخضرة تتوسط أربع بلدات وقرى: هي «البارقية»، و«دوير الملوعة» و«البساتين» و«بيت بارود».

فهذه الغابة ذات المساحة الشاسعة جداً، تحتوي على أروع الأشجار البرية من سنديان وسجريق وقطلب وبلوط وبطم ودلب وزعرور، ومساحات كبيرة من الريحان، وكذلك مساحات شاسعة من أشجار الأرز والصنوبر الجوي المثمر.

ما يجب التوقف عنده وعدم غض النظر عنه، هو أن هذه الغابة تتعرض منذ نحو ثلاثة أشهر إلى إبادة تكاد تكون منظمة، تقوم بها حشرة تسمى علمياً «دودة الجادوب»، والتي يؤدي نشاطها التدميري إلى يباس الأشجار، إذ تبدو وكأنها محروقة من فوق إلى تحت، وهو ما يحدث بسرعة كبيرة جداً..

من جهة ثانية فإن هذه الغابة جعلها البعض منذ زمن مكباً للنفايات الصناعية وبقايا محلات الفروج، حيث راحت الروائح الكريهة تصدر في جميع أرجائها، ولعل هذه الروائح أول ما يصدم الزائر أثناء تجواله فيها .

المؤسف حقاً أنه لم تنفع مراجعة بعض الغيورين مكاتب المسؤولين عن الغابات لإيقاف هذا التدهور المستمر، علما أن الإرشادية الزراعية ومخفر الأحراج يبعد /١/ كم فقط عن الغابة المذكورة!!

إننا نناشد الجهات المختصة بالتدخل السريع للعمل على إنقاذ هذه الغابة الرائعة لأنها ثروة وطنية لا تقدر بثمن.

■ مالك ديب

نوروز.. عيد الجمال والتجدد والكفاح من أجل الحرية

عيد الربيع، أو عيد النيروز«اليوم الجديد».. تتعدد التسميات والمعنى واحد، وتتعدد الروايات عن الواقعة التي كانت سبباً للاحتفال بهذا اليوم، ولكن ما هو في حكم المؤكد أنه عيد تحتفل به العديد من شعوب الشرق العظيم، تعكس النزوع الفطري لدى الإنسان إلى التجدد والجمال والبحث عن حياة أفضل. أضافت إليها بعض الشعوب وانطلاقا من تجربتها معاني جديدة، فهذا العيد لدى الشعب الكردي يرتبط بالكفاح ضد الظلم ومن أجل الحرية والانعتاق، بعد أن اقترن بأسطورة كاوا الحداد الذي استطاع الإطاحة بالطاغية«ازدهاك»أي«الأفعى الكبيرة»، ولا غرابة أن إشعال النار فوق قمة الجبل كانت إشارة بين الثوار للقضاء على الطاغية، فالنار هنا تعتبر رمز تطهير المجتمع من كل أشكال القهر، ومنذ ذلك الحين أصبح بمثابة عيد قومي للشعب الكردي. باختصار إنّ هذا العيد يعكس تلاقح ثقافات شعوب الشرق العظيم، ونظرة هذه الشعوب إلى الحياة والكون والطبيعة والمجتمع.



يحتفل الأكراد السوريون كل عام في ٢١ آذار بهذا العيد بالخروج إلى أحضان الطبيعة حيث تنعقد حلقات الرقص الشعبية، وتُشدى الأغاني الفلكلورية، ويمتزج الاحتفال بالعيد بتجدد الطبيعة، فتزدحم عشرات المواقع في البلاد بآلاف مؤلفة من البشر..

وقد حاولت قاسيون تسجيل انطباعات بعض المشاركين في هذه احتفالات هذا العام، وكانت اللقاءات التالية:

المواطن حسين علي، وقد التقيناه في احتفالات قرية«تبكه»يقول:

كان الاحتفال رائعاً، احتفل الجميع كل على طريقته، أتمنى أن تستمر هذه الروح دائماً، وألا تتكرر تجارب السنوات السابقة المؤسفة، حيث لم نلحظ تلك الممارسات المزعجة التي كان يقوم بها البعض من السلطة التنفيذية، وبدا حرص الجميع على استكمال اليوم بهدوء!

أبو يزن من قرية «جولبستان» الدرباسية، يقول: أنا مواطن عربي سوري، أشارك في احتفالات نوروز منذ أعوام، الملفت هذا العام مشاركة أعداد متزايدة من الشباب العرب، وهذا يدل على عمق العلاقات بين أبناء المحافظة. واسمحوا لي أن أهنئ أبناء هذا الجزء العزيز من النسيج الوطني بهذه المناسبة العزيزة. لي ملاحظة أتمنى أن يتسع لها صدر الجميع، وهي عن تعدد المنابر في الموقع الواحد للاحتفال، لماذا لا تكون هناك منصة واحدة؟ في العموم آمل أن يكون العيد مناسبة لتعزيز الوحدة واللحمة الوطنية.

هيلين علي من قرية «أبو راسين» تقول: إن هذا الاحتفال، عدا عن كونه يشكل طقساً تراثيا جلّ المحتفلين به من أبناء القومية الكردية، فإنه في الوقت نفسه يعكس حالة التنوع والغنى في المجتمع السوري، ومن هنا فإن تهيئة الأجواء المناسبة ليأخذ هذا العيد طابعاً وطنياً سورياً ينصب باتجاه تعميق الوحدة الوطنية، ويقطع الطريق على أصحاب عقلية الانعزال في الوسط الكردي والعقلية الشوفينية لدى البعض في جهاز الدولة.

جان محمد: من «علي فرو» يقول: جرت الاحتفالات هذا العام في أجواء أفضل نسبياً من الأعوام القليلة الماضية، حيث أن الجهات الرسمية كانت أكثر تفهما، وانعكس ذلك إيجابيا في الوسط الشعبي..

العيد عيدان

لقد تكامل فرح العيد مع كرم الطبيعة حيث الأمطار الغزيرة والحقول الخضر على مد النظر، ولكن الفرح كان يمتزج بشيء من القلق والإحساس بالحرمان لا سيما بعد توارد الأنباء عما حدث في محافظة الرقة من أحداث مؤسفة التي أثرت سلباً على بهجة العيد وصفاء القلوب، إذ كان من الضروري التحلي بالحكمة والمسؤولية بما يؤكد على معاني العيد ويعزز الانتماء الوطني، ومن هنا فإن ضرورة إنهاء كل أشكال التمييز على أساس قومي، واعتبار نورز عيدا وطنياً كما ذكرت العزيزة قاسيون في آذار ٢٠٠٩ (متى ننورز؟) يعبر عن المصلحة الوطنية.

سألنا رئيس دورية حفظ نظام: لماذا التفتيش؟! نتمنى أن تنقلب تلك الصورة التي ارتسمت في أذهان الناس تجاهكم؟! فردّ قائلاً: نحن هنا للحفاظ على سلامة الجميع وليس من أجل الإساءة لأحد، ونتمنى أن نجد تعاوناً من الجميع... نتمنى ذلك!

وبعد، بقي أن نقول: إن هذا العيد الذي يحتفل به جزء عزيز من النسيج الوطني السوري، يجب أن يكون عامل اندماج وتقوية للبنية المجتمعية السورية، وهذا من واجب الجميع، وعدا ذلك فإن أي سلوك معاكس يتم إما جهل أعمى أو إثارة للفتنة، ومن واجب جميع الوطنيين داخل جهاز الدولة وخارجه قطع دابر أي فعل يخالف الوحدة الوطنية أياً كان فاعله. ولكونه عيداً تحتفل به العديد من شعوب الشرق يجب أن يكون مناسبة للنضال من أجل الحرية والانعتاق، وضد مشاريع الفتن والفوضى الخلاقة، ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

الحسكة - مكتب قاسيون

لقطة من سورية

تتوقف سيارة ألمانية فارهة في عرض الطريق قبالة أحد أبواب فندق من فئة النجوم الخمس، ويترجل منها «رجل أعمال» شاب وهو يتذمر لأن سيارات نظرائه المستثمرين قد سبقته إلى التوقف بأماكن أقرب إلى باب الفندق.. وحين يهم بالدخول إلى بهوه للمشاركة في أحد مؤتمرات المستثمرين الجدد التي كثرت في الآونة الأخيرة دون أن تسفر عن جديد، اللهم إلا عن مزيد من المضاربات في القطاعات غير الإنتاجية، يسمع صوت صفارة شرطي«درويش» لا يدرك خطورة ما يفعل، تأمر بتحرك السيارة لكي لا تعطّل حركة السير.. عندها يستشيط المستثمر الشاب غضباً، وينهال على الشرطي الساذج بالشتائم، مهدداً إياه بالنقل إلى القامشلي أو البوكمال أو جهنم الحمراء بسبب قلة أدبه.. يتسمّر الشرطي في مكانه صامتاً ذاهلاً مصعوقاً، بينما يكمل الآخر سلسلة تقريعاته وتهديداته حتى يفرغ ما في جعبته ويفتر غضبه..

بعد قليل، يعدّل المستثمر من هيئته ويدخل إلى عالم النجوم الخمس أو السبع أو المائة، ويعود الشرطي إلى الصفير على سائقين لا يستطيعون سوى شتم الحكومة في سرّهم، والتوسل له لكي لا يخالفهم ويكتفي بدس أكبر قطعة نقدية سورية في جيبه..

نساء جرمانا يحتفلن بأعياد آذار

أقامت سيدات وشابات منظمة جرمانا بمناسبة أعياد آذار المتنوعة، احتفالاً نسوياً واسعاً حضرته أكثر من ٨٠ سيدة وصبية، وتم في الحفل تقديم فقرات غنية ومنوعة، ولعل أجمل ما كان هو دعوة الحاضرات للمشاركة وقراءة بعض الخواطر والأشعار، كما قدمت إحدى الرفيقات فقرة نوعية جديدة في مثل هذه الاحتفالات، وهي مناظرة بين سيدات (أمهات) وشابات (طالبات) تحت عنوان أو سؤال عريض: ما هي مآخذ كل (فريق) سلبية كانت أم إيجابية، على الفريق الآخر..



بعد ذلك ألقيت بعض القصائد الوطنية المعبرة عن الهموم الطبقية والإنسانية منها:

وأنت تعد فطورك فكر بغيرك، لا تنس قوت الحمام/.. وأنت تخوض حروبك فكر بغيرك، لا تنس من يطلبون السلام/.. وأنت تسدد فاتورة الماء فكر بغيرك، لا تنس من يرضعون الغمام/.. وأنت تعود إلى البيت، بيتك، فكر بغيرك، لا تنس شعب الخيام/.. وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك ثمة من لم يجد حيزاً للمنام/.. وأنت تحرر نفسك بالاستعارات، فكر بغيرك، من فقدوا حقهم في الكلام/.. وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك، قل: ليتني شمعة في الظلام.

ثم ألقيت كلمة المنظمة، وجاء فيها:

يتخذ يوم المرأة مكانة مميزة بين أيام السنة إذ يأتي بعد طول انتظار وطول تحضيرات.. طبعا إنه يوم خاص للسيدة الحرة.. يوم لها تتشارك فيه مع جميع نساء العالم بوقفة احترام لكل ما أنجزته وبتواضع وثقة بالنفس تتجاوز كل الإخفاقات. يوم تتشارك فيه مع جميع نساء العالم لتتذكر عاملات الخياطة اللاتي احترقن عام ١٩٠٨ يوم إضرابهن في مصانع نيويورك يطالبن بحقهن بتحديد ساعات العمل والأجر المتساوي وتحسين شروط عملهن. يوم لنتذكر مطلب جميع نساء العالم في أول مؤتمر عالمي للنساء لتحديد يوم الثامن من آذار يوماً عالمياً للمرأة... تدعو فيه جميع النساء لتوحيد الجهود والعمل على اختراق السقف الزجاجي للكثير من المناصب السياسية والاقتصادية والأكاديمية. يوماً تتذكر فيه المرأة المعاصرة نجاحها باختراقها عالم الأعمال الإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية والتعليمية بل سبقت الرجال في بعضها واستطاعت إثبات قدرتها على إدارة عملها وإدارة منزلها.. فالإنجاب لم يتوقف.. متابعة الأولاد والاهتمام بالتربية وتطوير المهارات أصبح أفضل إلى جانب عملها خارج المنزل واستطاعت سيدتنا الشرقية وضع العلاقات الاجتماعية في إطارها الصحيح بشكل يتناسب مع اهتماماتها والتي كانت تأخذ حيزا كبيرا من حياتها.

نحتفل اليوم مع نساء العالم فرحين بالانتصارات الحقيقية التي حصدتها المرأة العاملة وتدعوها لتتمسك بها وتكون قاعدة ارتكازها لكسب المزيد من المعرفة والوعي.

سنتوجه في احتفالنا هذا إلى الجدات والأمهات والشابات بهذه الوصايا لدعم نجاحاتهن..

الوصية الأولى، اكتساب الوعي: لا يكفي أن تعمل المرأة خارج المنزل لنقول إنها تحررت.. نعم هذا جيد، ولكن التحرر يأتي من داخلها، عندما تخرج من سلبياتها وتكون سيدة نفسها بامتياز.

الوصية الثانية، اكتساب الوعي: اجتاحت العولمة معظم تفاصيل حياتنا وانتقلت إلى عاداتنا وتقاليدنا.. فلا تكوني سلعة استهلاكية ولا مادة خصبة لترويج الإعلان والإشاعات السلبية، وأثبتي لنفسك وللآخرين أن الاتهام بالثرثرة المرتبط باسم المرأة غير صحيح.

وإذا كان دافعك هو التغيير والخروج من إطار النمطية، فلتكن الحصانة الشخصية أول مطالبك، ولتكن المعرفة والعلم أول أسلحتك، وليكن الذكاء والنشاط هو الأثر الأكيد الذي تخلقينه لكل من يصادفك. ليكن مطلبك هو التحرر الحقيقي للإنسانة التي بداخلك.

الوصية الثالثة، اكتساب الوعي: ونتوجه بها إلى الأمهات للإصغاء إلى وجهات نظر الشابات، وليتبادلن معاً فكرة الاستقلالية وترك مساحة للحرية الشخصية المبنية على الثقة المتبادلة، فالشعور بالأمان العائلي يصقل الشخصية ويدعم ثقة الشابة بنفسها، فيبعدها عن الوقوع في فخ الاستغلال.

نعم هناك يوم للمرأة ويوم للطفل ويوم للأم.. ونقول اليوم إننا بحاجة إلى فصل من فصول السنة للعائلة لأنها هي الحب والسلام والأمن الاجتماعي. هي الدفء الحقيقي، وهي المسؤول الأول عن بناء الصحة الأخلاقية، وبناء أهم ما في الإنسان هو تطوير قيمته كانسان.

الوصية الرابعة، اكتساب الوعي: الاحتفال بيوم المرأة ليس فقط دعوتها للعمل وتحمل المزيد من المسؤوليات، ونعرف أنها قادرة وبكل ما تحمله الكلمة من معنى على الاهتمام بقضاياها ومشاغلها اليومية، لذا ندعوها للاهتمام بأناقتها وأنوثتها المقدسة، فهذا يصبغ على عملها الترتيب والدقة، ونعتبر اهتمام المرأة بأناقتها جزءاً مكملاً لاهتمامها بعملها، ولا يقلل هذا من مكانتها الاجتماعية ويعطي صورة ايجابية عما تحمله من أفكار وقيم.

اليوم نحتفل معكن وبكن، ونجدد دعوتنا لك يا سيدتي لأن تكوني حاضرة دوماً. ليكن الخط الأمامي هو طلبك، والصف الأول هو موقعك، لتكوني الذكية المسؤولة الإنسانة الحقيقية الايجابية.. لتكوني فرح الحياة.

وكل عام وانتن بخير..

تزويج القاصرات
بين القانون والعادات الاجتماعية

◄ **نجوان عيسى**

تعد مكافحة الظواهر التي تؤثر سلباً على استقرار المجتمع وتطوره، وعلى سيادة القانون واحترامه، من أبرز أهداف القانون. ورغم إدراك السلطة التشريعية في سورية لهذه المهمة الأساسية، الذي يمكن تلمسه من خلال العقوبات القاسية المفروضة على جرائم التهريب، والجرائم الاقتصادية على سبيل المثال، فإن الكثير من الظواهر الاجتماعية المتخلفة لا تزال خارج سلطة القانون. والسؤال هنا، لماذا يصرُّ القانون السوري على محاباة بعض الظواهر الاجتماعية، المستندة إلى الأعراف والعادات البالية؟

في هذا الإطار، يعد تزويج القاصرات من أبرز الظواهر الاجتماعية التي ينطبق عليها التوصيف السابق، وتنتشر هذه الظاهرة في مناطق واسعة من سورية، حيث يقوم الآباء بتزويج بناتهم القاصرات لرجال يكبرونهن أحياناً بعشرات السنوات، مقابل مهور غالية يأخذها ذوو الفتاة، مما يجعل هذه الأمر يرقى إلى مصاف تجارة الرقيق الأبيض المستترة بعقود زواج يحميها القانون.

لقد حددت المادة السادسة عشرة من قانون الأحوال الشخصية السوري، سن اكتمال أهلية الزواج للفتى بتمام الثامنة عشرة، وللفتاة بتمام السابعة عشرة من العمر، ونبدأ من هذا النص الذي يفتقر إلى أي مبرر منطقي فيما يخص سن الزواج للفتاة، فإذا كان سن الرشد في سورية ثمانية عشر عاماً فيما يتعلق بكل المعاملات المدنية والتجارية، فما هو مبرر إنقاص سن اكتمال أهلية الزواج للفتاة إلى سبعة عشر عاماً؟

على أن المشكلة الفعلية تظهر بوضوح في نص المادة الثامنة عشرة من القانون المذكور، التي تنص على أنه «إذا ادعى المراهق البلوغ بعد إكماله الخامسة عشرة أو المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة وطلبا الزواج يأذن به القاضي إذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسميهما».. وهو نص ملتبس يترك الفتاة الصغيرة عرضة لضغط الأهل وإجبارها على الزواج، قبل أن تمتلك الأهلية الفعلية لفهم علاقة الزوجية ونتائجها، كما أنه لا يحدد المعايير التي يجب أن يعتمدها القضاء للتأكد من احتمال جسم الفتاة للزواج. والأهم أن هذا النص يتجاهل تعقيدات العلاقة الزوجية التي تزداد يوماً بعد يوم، والتي تتطلب استعداداً عقلياً ونفسياً لإنشاء أسرة وتحمل مسؤولية إنجاب أطفال قبل أن تتطلب استعداداً جسدياً. وفضلاً عن ذلك فإن موافقة مراهقة بهذا السن على عقد زواج، هي موافقة أهلها في الحقيقة، بل هي نتيجة ضغط الأهل في الأعم الغالب من الحالات، إذ لا تكون مراهقة في هذا العمر أهلاً للتعبير السليم عن إرادتها. وفضلاً عن ذلك فإن القانون الذي يعتبر فتاةً في الثالثة عشرة، أهلاً للتعبير عن إرادتها بالزواج، لا يمنحها حق فسخه قبل أن تتم الثامنة عشرة، وهذه ازدواجية وتناقض واضحان في فهم المشرع لأهلية التعبير عن الإرادة وما ينتج عنها.

يدافع الكثيرون عن هذا النص بحجة أن الشريعة الإسلامية لم تشترط اكتمال الأهلية للزواج، وإنما تطلبت الاستعداد الجسمي فقط. إلا أن هذا التفسير مشكوك في صحته، لأن الشريعة لم تحدد سناً للزواج، ولكنها لم تمنع تحديد سن له بنص صريح أيضاً. ومن ناحية أخرى فإن هذا التبرير لا يراعي التغير الهائل في متطلبات الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعية خلال أربعة عشر قرناً، والمعروف في الفقه أنه «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان».

إلا أن الواقع العملي يبدو أكثر مرارةً، لأن هناك من يزوج ابنته وهي دون السن القانونية، أي بعمر اثني عشر أو حتى أحد عشر عاماً، بعقد قران غير قانوني، وعندما تبلغ الفتاة الثالثة عشرة يتم تثبيت زواجها أمام المحكمة الشرعية، والمفجع في الأمر أن العقوبة تقتصر على دفع غرامة مالية بسبب إبرام زواج دون إتمام الإجراءات والمعاملات القانونية.

إذاً: يعود القانون السوري للاعتراف بزواج نشأ أصلاً قبل إتمام السن التي حددها القانون السوري نفسه كحد أدنى لإبرام زواج، دون أن يعتبر تزويج فتاة دون السن القانونية جريمة يعاقب عليها.

ليس التوصيف الصحيح لواقعة كهذه، أنها تزويج فتاة بعقد غير صحيح، ولكن التوصيف الصحيح أن هناك من يُسلم ابنته التي لم تبلغ سن الثالثة عشرة، لرجل كي يعاشرها معاشرة الأزواج. يسلمها دون أن يكون هناك من يقرر استعداد جسمها للزواج بالوصف القانوني، ودون أن تكتمل أهلية الزواج عندها بالوصف القانوني أيضاً. ولم يتحرك المشرع السوري لقمع هذه الظاهرة، بل إنه يترك الباب مفتوحاً لتحويل هذه العلاقة غير الشرعية التي ينطبق عليها وصف الاغتصاب، أكثر مما ينطبق عليها وصف الزواج، إلى زواج شرعي ملزم لا يحق للقاصر أن تعترض عليه أو تلغيه قبل أن تبلغ الثامنة عشر من العمر.

لتزويج القاصرات آثار سيئة على المجتمع وعملية التنمية، لأنه يؤدي إلى خروج القاصرات المتزوجات من العملية التعليمية، ويفتح الباب على مصراعيه لمعاملة الفتاة كسلعة، وتزويجها لمن يدفع أكثر، وهي في سن لا يسمح لها بالتعبير السليم عن إرادتها. وهنا يأتي دور القانون في مكافحة هذه الظاهرة من خلال فرض ضوابط أكثر صرامة على عملية تزويج القاصرات، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج تدريجياً، بالتوازي مع عملية تنمية شاملة، وصولاً إلى استئصال هذه الظاهرة من حياة المجتمع السوري.

مطبات

حرّاس العمل

ما زال مدخل باب الجابية تحت حراسة العمال القابعين على الرصيف ينتظرون من يستخدمهم.. ما زالت الفؤوس والرفوش والحديد الملفوف شعارات للبطالة، ومازال الانتظار لغة المنتظرين تحت جسر الميدان، حديقة الزاهرة الجديدة، باب المصلى، لغة مشمولة بالدعاء والرزق، وبسيارة تحمل العمال وشعاراتهم إلى مزرعة ما، هدم جدار، نقل تراب، أو حتى حمل أثاث فاخر ملّ السيد من رؤيته في البيت الكبير.

حتى إعلان الإقرار النهائي على قانون العمل الجديد، وموافقة مجلس الشعب عليه بعد نقاشات وأخذ ورد مع رئاسة الوزراء ومجلس الشعب، حتى هذه اللحظة التاريخية من حياة الطبقة الأوسع.. ما زالت النسوة يحملن إلى المزارع بلباس الرأس الذكري وبأجر لا يزيد عن مئتي ليرة لقاء استخدام خمس عشرة ساعة من الانحناء.

ما زالت المعامل مغلقة، والأبواب موصدة، والتأمينات الاجتماعية مجرد حكايات واهية عن الطبقة العاملة، ومفتشو التأمينات تسرد عنهم القصص، ويصرفون من الخدمة لقاء أزواج من الأحذية، والسيد المختال في معمله، بستانه، ورشته، بيته السري، يدعو الحكومة لتوافق على استعباده للعامل، وللعرق الذي بملحه تصير القصور والفلل والمسابح والمزارع.. والسهرات ذات النجوم اللامعة.

يقول أحد السادة، وهو عضو في غرفة التجارة: (أرغب في أن يكون العقد شريعة المتعاقدين وأن يكون محدود المدة، ويستطيع أي من الفريقين إنهاء العقد، أو تجديده بالتراضي بعد انتهاء مدة العقد)... وأن (العقود المعمول بها حالياً عقود مفتوحة، وفيها ظلم لرب العمل والعامل، وهذا العامل لعب دوراً أساسياً في تأخر الصناعة الوطنية).. معربا عن أمله أن (تكون العقود الجديدة مرنة، وفيها حرية للعامل ورب العمل)...

ما زالت اللغة المتعالية هي الطاغية، ومازال صوت رأس المال يذكرنا بالتاريخ الأسود لأصحاب الياقات.

في الصناعة التي حملها العمال على ظهورهم في القطاع الخاص العامر بالسادة، السادة المتلذذين باليد الجديدة المستثمرة، المفتوحة عيونهم على الملايين القادمة إلينا عبر قاطرة النمو، وصناعة الكماليات، وصناعة دعم الكماليات:(مشروع قانون العمل الجديد عندما يدخل حيز التطبيق سيلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات، حيث أن المستثمر أول ما يستكشف في حال رغبته الاستثمار في أي بلد قوانين العمل المعمول بها)...السيد لا يرى في القانون الجديد عاملاً محمياً ومستوراً على الأقل، بل أقل من دعاية عن بلد مفتوح على الاستثمارات.

في المقابل، تقل الأصوات المدافعة عن اللهاث لرجل تجاوز التقاعد، لامرأة تنتهك في مزرعة، أو تحت شمس محرقة، وينسحب المدافعون عن طبقة ارتزقوا من الدفاع عنها، ينسحب المذعورون من لكنة المواربة، والسوق الجديدة، ويبقى دون شك بعض الموقعين على انحيازهم. يقول نبيل مرزوق في حديث صحفي عن صيغة العقد شريعة المتعاقدين: (هذه الصيغة غير موجودة في الدول الرأسمالية الأكثر ليبرالية وغير مطبقة، مرجعاً هذا الأمر إلى وجود قوتين غير متوازنتين في سوق العمل هما: قوة العمل وقوة رأس المال، وأن واجب الدولة دائما هو أن تتدخل لتصحح الخلل في هذه المعادلة وإيجاد نوع من التوازن، وبالتالي وضع الضوابط والشروط لتحقيق نوع من التوازن بين طرفي سوق العمل، وقانون العمل الجديد، ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين، يلغي ضمانة الحقوق التي يتمتع بها العمال في سورية).

العامل في مقابل رب العمل، الضعيف في مواجهة القوي، المحتاج أمام من يملك سد الحاجة، البطالة وفرص العمل المقتنصة، الطموح في مواجهة الجشع، معادلة يريدها أصحاب العمل شريعة لعقد عادل ومنصف، وقانون يجيز التسريح مقابل التعويض.. يحيا السادة..

ملاحظة: المادة ٦٥ من مشروع قانون العمل تطلق يد رب العمل في تسريح العامل لقاء تعويض مادي، ولا تترك له أية حماية من أخطار التسريح، وهو ما يجعل القانون كله أعرج، وغير منصف، وغير متوازن.

■ عبد الرزاق دياب

مؤشر مستوى المعيشة اليومي في تراجع مستمر..

ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية بنسبة ١٠٠٪ رغم ثبات بعض الأسعار

◄ يوسف البني



مع أن أجواء الربيع طرقت مواسمنا مبكرة هذا العام، وهو ما يؤدي عادة لانتعاش أسواق الخضار لتنعمها بتوافر المنتجات الزراعية الموسمية، التي من الضروري أن تؤدي وفرتها إلى تراجع أسعارها، حسب قانون العرض والطلب، إلا أن ما يحدث عندنا هو أن قانون العرض والطلب المحكوم بطمع التجار والوسطاء بين المنتج والمستهلك، قد تحول إلى قانون التحكم بالحاجة، وفرض الأسعار الاستغلالية بعيداً عن مراقبة الدوائر التموينية المختصة، وبشكل يتجاوز كل مفاهيم العدل والرأفة والقناعة.

بين عامين

وفي مقارنة رقمية بين أسعار المواد التموينية والاستهلاكية في هذا الوقت من السنة مع ما يقابله من العام الماضي، نجد أن بعض المواد التموينية الطويلة المدى كالبرغل والعدس والفول والحمص وغيرها ما تزال ثابتة على أسعارها التي سجلتها في ربيع العام ٢٠٠٩ بعد أن زادت كثيراً عن أسعارها بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٨، وسجلت نسب ارتفاع وصلت إلى ١٠٠٪ في أغلب الأحيان. إلا أن استقرار أسعار هذه المواد، رافقَهُ هذا الموسم ارتفاع شديد في أسعار المواد الاستهلاكية الآنية، الأمر الذي استنزف من جديد القدرة الشرائية للمواطنين المستنزفة أصلاً، وبات يهدد بأزمات جديدة وأرقام فقر وعوز جديدة. ورغم الانخفاض الذي شهده الشهر الأخير لأسعار لحم الفروج ومشتقاته، عن أسعاره العالية التي سجلها في مطلع العام، والتي بلغت ما بين ٣٥٪ إلى ١٠٠٪، فما زالت أسعار هذه المادة تزيد عنها في مثل هذه الفترة من السنة الماضية بمعدل ٢٥٪ ـ ٣٠٪. كما انخفض سعر صحن البيض (٣٠ بيضة) بدوره بحدود ١٠ ليرات سورية، بعد أن سجل أسعاراً عالية مطلع العام الحالي وصلت إلى ١٤٠ ـ ١٥٠ ل.س، وهي أسعار تزيد عن الفترة نفسها من العام ٢٠٠٩ بمعدل ٣٥٪.

الأزمة الحقيقية تجلت في أسعار المواد الاستهلاكية اليومية ومستلزمات الطبخ من الخضار وأنواع الحشائش الغذائية كالبقدونس والنعنع والفجل والبصل الأخضر والجرجير والخس والسبانخ... إلخ، والتي تعد من مميزات الموسم الربيعي وتتوفر فيه بكثرة، قد سجلت ارتفاعاً في أسعارها وصل إلى ٣٠٠٪، ففي الموسم الماضي كان سعر الجرزة ٣,٥ ل.س وكل ثلاث بعشر ليرات، والآن يبلغ سعر الجرزة الواحدة ١٠ ل.س، وفي بعض محال الخضرة والفواكه تباع كل جزرتين بـ٢٥ ل.س.

ومن الدلائل الحقيقية على أزمة الكساد الاقتصادي، وتراجع القوة الشرائية للمواطن السوري، تَسابُق محلات الألبسة والأحذية لطرح بضائعها بحسومات تصل في غالبيتها إلى ٥٠٪ من سعرها المفترض، أملاً في تسويق البضائع وتحريك السوق، وبنظرة على واجهات المحال في كل أسواق دمشق، ستظهر إعلانات التخفيضات التي تشمل غالبية الأنواع والموديلات من الألبسة والأحذية وليس فقط الشتوية منها، ومع ذلك فهناك أحذية ذات تصنيف جيد وُضعت أسعارُها بشكل معلن على الواجهات، ووصلت بعد الحَسومات كما يلي: سعر الجزمة ذات الساق الطويل تتراوح بين ٣٦٠٠ إلى ٤٥٠٠ ل.س، أي بما يساوي الجزء المتبقي من راتب الشهر، بعد تسديد أقساط المصارف والجمعيات والمؤسسات الاستهلاكية. وسعر الجزمة بنصف ساق يتراوح بين ٣١٠٠ ـ ٣٥٠٠ ل.س، والأحذية العادية بين ١٨٠٠ ـ ٢٧٠٠ ل.س. وفي محلات أخرى تعرض الأحذية العادية بمختلف الموديلات بعد الحسم بسعر يتراوح بين ٦٥٠ ـ ٨٥٠ ل.س، والجزمة النسائية بين ٥٠٠ ـ ١١٠٠ ل.س.

جولة ميدانية

خلال جولة لـ«قاسيون» على الأسواق التقت عدداً من المواطنين واستطلعت آراءهم حول ارتفاع الأسعار وأسبابه وآليات إيقافه..

ـ المواطن حسن السعدي قال: «بعض المواد التموينية السنوية ثابتة على أسعارها من السنة الماضية، ولكن بعد ما طارت إلى مستويات قاتلة وتعوَّدنا عليها، ولكن الأزمة الحقيقية والمشكلة التي تتفاقم يومياً، هي أسعار المواد الاستهلاكية الآنية مثل مستلزمات الطبخ ومكمِّلاتها، فأسعارها مرتفعة عن السنة الماضية ثلاثة أضعاف، وبتصوري السبب يكمن في ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج على الفلاحين والمزارعين، وطمع التجار ووسطاء سوق الهال الذين يأكلون البيضة والتقشيرة، فلا المنتج يحصل على ما يعوِّض تعبه، ولا المستهلك يستطيع الحصول على المادة بالسعر المعقول».

السبب الرئيسي في الأزمات المعيشية وارتفاع الأسعار، هو رؤوس الفساد الموجودة في كل مفاصل القطاعات الاقتصادية، وهي بعيدة عن الرقابة والمحاسبة، وهي السبب في معاناة المواطن الفقير..

على الدولة أن تُخضع المواد الغذائية الأساسية التي تمثل قوت الناس اليومي، مثل الرز والسكر والزيت والسمن، لسيطرة مؤسسات الدولة فقط، بعيداً عن تحكم التجار ومصاصي دماء الشعب.

ـ المواطن سليمان شحادة قال: «هناك أزمة حقيقية بالبلد، هناك ركود اقتصادي سببه تدني القوة الشرائية للمواطن، الذي سبَّب كساداً، وهذا ما دعا أصحاب المحلات والبقاليات، لطرح أسعار تنافسية، أملاً في تصريف البضائع وتحريك الأسواق، ومع ذلك فواقع المعيشة اليومية ينذر بكارثة حقيقية، لأنني أظن أن حتى هذا الوضع هو لعبة تجار ومحتكرين يطرحون المواد الأساسية بسعر تَعوَّدنا عليه وقَبلنا به، ويتحكمون فيما بعد بالمواد الاستهلاكية اليومية التكميلية، ويفرضون أسعاراً أكثر من مضاعفة، والرقابة نائمة، وليس هناك من يوقف ظلم التاجر للمستهلك، ويضع حداً للطمع والجشع».

ـ المواطن (اسماعيل. ق)، موظف في هيئة اقتصادية حكومية، قال: «للأسف عندنا قرارات وقوانين لا يوجد مثلها في أية دولة من دول العالم، فالحكومة عندنا تتفنن في فرض الضرائب وتسميتها بأسماء غريبة عجيبة، مثل فرض الضميمة على المواد المستوردة، وخصوصاً الغذائية منها، وهذه الضريبة وحدها تبلغ ٢٢٪ من قيمة المادة المستوردة، التي تحدد سعرها الجهات التي فرضت الضميمة، وغالباً لا يكون هو السعر الحقيقي، ما يزيد من التكاليف التي ستنعكس على أسعار المواد في السوق الداخلية، التي يساهم في تفاقم أزماتها ثلاث ظواهر خطيرة، أولها طمع التجار والمستوردين مترافقاً مع تعرضهم للابتزاز والمحاصصة، ممن يسيرون لهم أمور دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية، والأمر الثاني هو غياب الرقابة التموينية وعدم الجدية في محاربة ارتفاع الأسعار، والأمر الثالث هو قوانين الاستيراد والتصدير التي تخدم قلة قليلة ممن يحتكرون ويختصون باستيراد بعض المواد التموينية الأساسية، كالرز والسكر والزيوت هذه القوانين التي تسمح لبعض الناس بالاستيراد، وتمنع غيرهم، في خطوة لمنع التنافس ومنع توفير المادة بالأسواق، للحفاظ على أسعارها العالية».

ـ المواطن أسعد.ع قال: «إن السبب الرئيسي في الأزمات المعيشية وارتفاع الأسعار، هو رؤوس الفساد الموجودة في كل مفاصل قطاعاتنا الاقتصادية، وهي بعيدة عن الرقابة والمحاسبة، وهي السبب في معاناة المواطن الفقير، وعلى الدولة أن تُخضع المواد الغذائية الأساسية التي تمثل قوت الناس اليومي، مثل الرز وَالسكر والزيت والسمن، لسيطرة مؤسسات الدولة فقط، بعيداً عن تحكم التجار ومصاصي دماء الشعب، لمنعهم من الإثراء من عرق الناس، والتحكم بقوتهم ومعيشتهم».

في الجدول يبين أن المواد التموينية التي تشكل حوالي ٦٥٪ من السلة الغذائية، قد حافظت على أسعارها بين الفترة الحالية ومثيلتها من العام الماضي، بينما المواد الاستهلاكية اليومية والتكميلية التي تشكل النسبة الباقية من السلة الغذائية، والتي تبلغ حوالي ٣٥٪ منها، والتي لا غنى عنها وتحكُمُها الضرورة الآنية، تزيد عن أسعارها لهذه الفترة بمعدلات تصل بين ٣٥٪ وحتى ٣٠٠٪. وفي حساب بسيط نجد أن متوسط مؤشر الاستهلاك قد ارتفع بمعدل ١٠٠٪ لهذه الفترة عن مثيلتها في السنة الماضية، الأمر الذي يدحض ادعاءات الحكومة بأرقام النمو الوهمية، والتغني بتحسُّن مستوى المعيشة عند عموم المواطنين، بينما تنهش الأزمات في عمق حياة المواطن، وتهدد أمنه واستقراره، وإحساسه بالانتماء لهذا الوطن الذي تُسرَق خيراته.

وماذا بعد؟!

هذا ما أوصلتنا إليه الخطة الخمسية العاشرة على صعيد مستوى المعيشة اليومية للمواطن، وهذه نتيجة السياسات الليبرالية التي انتهجتها الحكومة في السنوات الخمس الأخيرة، هجمة شرسة ضد لقمة عيش المواطنين أدت إلى تعميق شدة الفقر واتساع شرائحه، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بشكل لا سابق له، بعد أن رفعت الحكومة الدعم عن المواد الأساسية كالمحروقات والرز، والأسمدة اللازمة للزراعة، والأعلاف اللازمة لتربية المواشي...

فماذا بعد؟!! ماذا بقي للخطة الخمسية المقبلة؟! هل ستنتبه الحكومة إلى المخاطر التي تحيط بوطننا الحبيب سورية، وتهدده من الداخل والخارج؟! هل ستدرك مدى خطورة الأزمة المعيشية على وحدتنا الوطنية الداخلية؟! هذا ما ستبرهنه الأشهر القليلة القادمة التي تفصلنا عن الخطة الخمسية الحادية عشر، التي يجب أن تضمن فعلياً تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ففي ذلك حفظ لكرامة المواطن وسيادة الوطن!!

youssef@kassioun.org

وهذا جدول يبين الفرق في أسعار بعض المواد الاستهلاكية في الفترة بين شباط ٢٠٠٨ وآذار ٢٠١٠ بنسبة عامة مقدارها ٦٧ ٪:

المادة	شباط 2008	اذار2010	الفرق بين السعرين	التغيّر %	الوزن النوعي للمادة
برغل/ كغ	40	45	5	% 13	238
شعيرية/ كغ	50	55	5	% 10	250
رز حر/ كغ	40	80	40	% 100	226
حمص/ كغ	85	85	–	% 0	24
عدس/ كغ	70	80	10	% 14	24
لحم غنم بعظمة/ كغ	450	650	200	% 44	400
بيض/ صحن	145	185	40	% 28	400
فروج ني/ كغ	135	185	50	% 37	400
زيت زيتون/ كغ	275	325	50	% 18	200
سكر حر/ كغ	30	40	10	% 33	215
حلاوة طحينية/ كغ	140	180	40	% 29	170
حليب بقر/ كغ	30	30	–	% 0	400
جبنة بيضاء/ كغ	140	180	40	% 29	212
بندورة/ كغ	35	35	–	% 0	139
بطاطا/ كغ	30	35	5	% 17	250
بصل/ كغ	20	25	5	% 25	150
فاصولياء/ كغ	80	80	–	% 0	111
كوسا/ كغ	35	35	–	% 0	112
باذنجان/ كغ	15	35	20	% 133	100
موز/ كغ	60	60	–	% 0	110
برتقال/ كغ	50	50	–	% 0	100
حمراء طويلة	33	33	–	% 0	259
شاي/ كغ	300	300	–	% 0	200
بن نوع أول/ كغ	300	400	100	% 33	195
مازوت/ لتر	9	20	11	% 122	256
كهرباء/ ك.و.س	350	350	–	% 0	200
صابون	20	20	–	% 0	144
صابون غسيل/ كغ	140	180	40	% 29	100
معاينة طبية	400	500	100	% 25	200
أدوية	50	60	10	% 20	150
دفترمدرسي 100	17	20	3	% 18	170
قلم حبر جاف	10	15	5	% 50	100
أجور نقل عام	20	25	5	% 25	381
ألبسةداخلية	260	400	140	% 54	415
قميص رجالي	600	600	–	% 0	400
روب نسائي	2,500	2,500	–	% 0	400
أقمشةوطنية/متر	360	360	–	% 0	95
غاز 3 رؤوس	2,500	4,000	1,500	% 60	119
براد بردى 8قدم	11,000	30,000	19,000	% 173	114
غسالة عادية	10,000	16,000	6,000	% 60	100
أجور سكن	10,000	10,000	–	% 0	1771
	40,824	68,258	27,434		10000
					مجموع
				% 67	معدل الزيادة

هل انعكست أرقام النمو إيجاباً على المواطن السوري كما يزعم الزاعمون؟!

حسان منجه

هل انعكست أرقام النمو إيجاباً على المواطن السوري كما يزعم الفريق الاقتصادي الحكومي؟!! سؤال تتباين الإجابات عليه، ففي بعض الأوساط الحكومية هناك إصرار على انعكاس هذا النمو على المواطن السوري، لكن هذه الأوساط لا تحدد طبيعة هذا الانعكاس أهو إيجابي أم سلبي، لتترك للمتابعين الاجتهاد في تفسير ما تقصده. أما لدى الناس، ولدى العديد من الاقتصاديين فالإجابة واضحة: لا، لم ينعكس إيجاباً، ليتبع هذه الإجابة الصارمة تشكيك وتفنيد علمي لحقيقة أرقام النمو المعلنة أساساً، والتي تؤكد عدم انعكاسه إيجابياً على المواطن السوري العادي على الإطلاق.







◄ د. منير الحمش لـ «قاسيون»:

• النمو لم ينعكس إيجابياً لا على المواطن السوري ولا على الاقتصاد الوطني
• معدلات النمو انعكست سلباً على المستوى المعيشي للمواطن السوري

يؤكد د. منير الحمش أن معدلات النمو المعلنة لم تنعكس بشكل إيجابي أبداً على المستوى المعيشي للمواطن السوري، وإذا انعكست فبشكل سلبي، وذلك من خلال زيادة معدلات البطالة وتفاقم معاناة الناس، واتساع دائرة الفقر، موضحاً أن انعكاس معدلات النمو على مؤشرات التنمية البشرية (مستوى المعيشة، الفقر، البطالة، التعليم، الصحة) هو الأهم، مشيراً إلى أن الأرقام المعلنة للنمو غير دقيقة لافتقار الجهة الحيادية العلمية التي تقدمها، بالإضافة للتضارب الحاصل في الأرقام بين المؤسسات الدولية والمكتب المركزي للإحصاء من جهة والبيانات الحكومية من جهة أخرى، وبالتالي فإننا الآن نأخذ أرقام النمو – بافتراض صحتها – ونتحدث عن مدى انعكاسها على الناس.

د. الحمش يرى أن القضية الأساسية تتعلق بالسياسات الاقتصادية وجوهرها، المتوجهة نحو اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، هذه التوجهات التي لا تعطي أهمية لمسألة التنمية، وإنما تركز على النمو، بحجة أنه عندما يتحقق النمو الاقتصادي يمكن في المستقبل أن يكون هناك توسع لهذا النمو بحيث يطال مختلف الشرائح الاجتماعية، والمستندة لنظرية تساقط النمو للاقتصادي الأمريكي روستو، بمعنى أن النمو المتحقق تناله فئات اجتماعية معينة من السكان (الفئة الغنية)، وتعود هذه الفئات من جديد للاستثمار، وبالتالي يعم تدريجياً النمو على مختلف فئات الشعب، وهذه افتراضات ثبت عدم صحتها، لأنه عندما تتراكم الثروة لدى فئة معينة نجدها تزداد شراسة، وتسعى للمزيد من تراكم الثروة، وخاصة في بلدنا، حيث ثبت عملياً أن الفئة التي تستفيد من عوائد عملية النمو لا تقوم بعملية استثمار جدية في الداخل، بل تنحرف هذه الإيرادات باتجاه الاستهلاك التفاخري، وتهريب الأموال إلى الخارج، أو الاستثمار في قطاعات هامشية لا تخدم عملية التنمية.

وبيّن د. الحمش أن التنمية هي الأهم، بمعنى أنه يجب توسع عائدات النمو الاقتصادي لتشمل جميع فئات الشعب، وتعمل على النهوض في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا غير محقق في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة، وهذا بعكس مطالب البلدان المتقدمة في مجالات الزراعة والصناعة والحضارة، والتي يهمها دائماً زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وتساءل د. منير الحمش عن ماهية القطاعات الاقتصادية التي حققت النمو، مبيناً أن النمو الذي يحققه القطاع المالي والمصرفي والعقاري والسياحي لا تنعكس أثاره ونتائجه إلا على فئة معينة من السكان – وهذا شيء يتم لمسه يومياً –، في الوقت الذي يتراجع فيه دعم القطاعات الإنتاجية، حيث يتم سحب الدعم المقدم للصناعة، وتراجع دعم الزراعة، بينما تلجأ الدول الصناعية المتقدمة إلى دعم صناعتها، والدفاع عن منتجاتها الوطنية في وجه عمليات المنافسة غير المتكافئة مع منتجات البلدان الأخرى.

وأضاف د. الحمش قائلاً: إن الإجراءات الحكومية تتوجه نحو تفعيل اقتصاد السوق، وتحرير التجارة، والسوق المحلية والأسعار، تزامناً مع تراجع مهم عن دورها في مجال الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للمواطنين بشكل خاص.

وختم د. الحمش بالإشارة إلى أن أرقام النمو لم تنعكس لا على المواطن السوري ولا على الاقتصاد الوطني، فالميزان التجاري يواجه عجوزات كبيرة، وكذلك هو حال الموازنة العامة للدولة، وهذا واضح ومعترف به.

◄ د. نزار العبد الله لـ «قاسيون»:

• السياسات الاقتصادية تشل قوى الإنتاج... فكيف للنمو أن يتحقق؟!

أكد د. نزار العبد الله أن أرقام النمو – إذا ما حدثت – فإنها انعكست على شريحة محددة (كبار التجار، وجزء من المستثمرين)، لكن عموم الشعب السوري لم يستفد منها، فالدخل الحقيقي للمواطن السوري يتراجع عاماً بعد عام نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة التي تدمر الاقتصاد والمجتمع، المترافق مع سوء في توزيع الثروة والدخل، مشيراً أن السياسات الاقتصادية المتبعة أدت لحدوث شلل في قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية كافة بشكل عام، فالقطاع الزراعي بتراجع مستمر، والصناعي العام يحاصر، ويكبل بشتى القيود، ولا يسمح له بتجديد آلاته، والصناعي الخاص توضع العقبات في طريقة أيضاً، فكيف للنمو أن يتحقق إذاً؟! و أين كان هذا النمو؟!

وأوضح د. العبد الله أن قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة كانت في العام ٢٠٠٠ حوالي /٣٣٧/ مليار ليرة سورية، وأصبحت /٣٥١/ مليار ليرة في العام ٢٠٠٨، رغم الزيادة السكانية التي قاربت /٢٠٪/ خلال هذه الفترة، والتي أتت كنتيجة أولية لرفع أسعار المازوت والأسمدة بنسبة ٣٥٠٪، مما أدى لهجرة الفلاحين من مناطق الجزيرة والحسكة وغيرها بسبب تردي الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة لثبات أسعار المحاصيل الزراعية خلال عقد من الزمن على الرغم من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وذلك انطلاقاً من تخطيط أرباح منتجي القمح مثلاً خلال عقد من الزمن عند نسبة ٢٪ من قبل مديرية الإحصاء والتخطيط في وزارة الزراعة، فكيف يمكن للفلاح أن يرفع دخله في هذه الحالة؟! بينما سمحت السياسات الاقتصادية للتاجر وضع السعر الذي يريده شرط الإعلان عنه فقط، كما خسرت سورية حوالي /١٠٠/ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة خلال الخطة الخمسية العاشرة، لأن التوسع العمراني يتم حصراً على الأراضي الزراعية، وهذا لا يحصل إلا في سورية!!.

وبيَن د. عبد الله أن قوة العمل في سورية بقيت عند حدود /٥/ مليون طيلة عقد من الزمن، وهذا يفترض ارتفاع الإنتاجية لكي يرتفع النمو الاقتصادي، فكيف تحقق النمو بغياب زيادة الإنتاجية والاستثمارات الضخمة في مجال الزراعة والصناعة على حد سواء لتطوير وتحديث وسائل الإنتاج؟! كما أن البطالة طالت أكثر من /٥٠٪/ من القادرين على العمل، حيث دخل سوق العمل في السنوات الخمس الماضية /٢,٥/ مليون إنسان، فأين وجدوا عملاً؟! وارتفع أيضاً معدل الإعالة، كما تراجعت القيمة الشرائية للأجور، والتي كان من أهم أسبابها التضخم الناجم عن السياسات الاقتصادية، هذا التضخم الذي يأخذ من الفقراء ويعطي للأغنياء.. هكذا انعكس النمو المزعوم على المواطن السوري!!

وأشار د. عبد الله إلى أن الاقتصاد السوري يعاني من كساد كبير منذ قرابة عقد من السنين نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ينفذها الفريق الاقتصادي، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية لتساهم في إظهار أوسع لمواطن الخلل، فالأزمة أفلست كبرى المصارف العالمية، كما أنها تهدد النظام الرأسمالي برمته بالانهيار، وهذا الانهيار المتوقع سببه سوء توزع الثروة، والدخل الفاحش لمصلحة فئة صغيرة، والأهم بسبب ترك العمل على الغارب لاقتصاد السوق. هذا ما يقوله الآن العديد من الاقتصاديين في الغرب، فهل يختلف الوضع عندنا كثيراً؟!

◄ د. عابد فضلية لـ «قاسيون»: هناك انعكاس متفاوت للنمو يختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية

يرى د. عابد فضلية أن النمو الاقتصادي المحقق في سورية خلال السنوات الماضية لم ينعكس على المواطن العادي من زاوية الدخل المحدود، وعلى الأخص الشرائح الأفقر، لأن هذا النمو تحقق في القطاعات المالية والعقارية والتجارية وليس من خلال نمو القطاع الصناعي والزراعي – القادرين على تشغيل القسم الأعظم من اليد العاملة السورية – فإن ضعف نمو القطاع الصناعي والزراعي أدى لعدم انعكاسه على الشرائح الفقيرة. وأشار د. فضلية إلى أن عدم ارتفاع حجم كتلة الرواتب والأجور (عوائد عنصر العمل)، بنسبة زيادة الدخل القومي نفسها، يعد المؤشر الأساسي على ضعف انعكاس معدلات النمو الاقتصادي على المواطن السوري (القسم الأعظم من القوى العاملة)، في الوقت الذي ارتفعت فيه الفائدة (عوائد رأس المال)، والأرباح (عوائد المستحدث أو المنظم أو المستثمر).

وأوضح د. فضلية أن هناك علاقة جدلية بين مستوى الأجور والنشاط الاستثماري والنمو والبطالة والفقر، أي أنه لن يطرأ تحسن على المستوى المعيشي للشريحة الأكبر من اليد العاملة للعاملين بفعل ضعف النمو في القطاعات التي يعملون بها، وهذا يؤدي بدوره إلى انتشار البطالة لدى جزء من هذه القوى (اليد العاملة)، والوجه الآخر من البطالة هو الفقر، فعائد العملية الإنتاجية في القطاعات الخدمية المالية يكون لمصلحة رأس المال والربح بشكل أساسي، بينما العائد الأكبر في قطاعي الزراعة والصناعة يعود للقوى العاملة، وهذا يعني أن النمو لم ينعكس بشكل كاف على الرواتب والأجور، فالذي استفاد خلال الفترة الماضية هو الاقتصاد الوطني عموماً، إلا أن حصة الفوائد والأرباح من هذا النمو كانت نسبياً أكبر من حصة الرواتب والأجور مقابل العمل، أي أن القلة – أصحاب رأس المال والمستثمرين – حصلوا على الحجم الأكبر من عوائد النمو، بينما لم تحصل الأغلبية – العاملون بأجر والشريحة الأكبر في المجتمع – إلا على جزء صغير من عوائد هذا النمو، أي أن هناك انعكاساً متفاوتاً للنمو باختلاف الشرائح الاجتماعية.

وأشار د. فضلية إلى أن ارتفاع نسبة التضخم الحاصلة في الاقتصاد السوري خلال الفترة الماضية ساهمت في الحد من تأثير النمو على الشرائح الفقيرة، لأن التضخم ابتلع عوائد النمو من أيدي أصحاب الدخل المحدود، لأن آثاره بطبيعة الحال تكون موجعة لأصحاب الدخل المحدود أكثر بكثير مما هي عليه لأصحاب الدخول المرتفعة، أي أنه عندما يكون دخل الفرد شهرياً مليون ليرة سورية ويحدث التضخم بنسبة /١٠٪/ يمكن لصاحب هذا الدخل استهلاك /٩٠٠/ ألف وتكون كافية، ولكن عندما يكون الدخل /١٠/ ألاف – بالكاد يكفي أساساً – ويحدث هذا التضخم، فإن صاحب هذا الدخل يقع في عجز ونقص مالي.

واعتبر د. فضلية في ختام اللقاء أن فترة انتقال التي يعيشها الاقتصاد السوري حالياً بين اقتصاد المخطط واقتصاد السوق الاجتماعي عادة ما تكون مشوهة، ويحدث فيها خلل هيكلي، وهي التي ساهمت جزئياً في ضعف النمو، والتشوه في توزيع الدخل القومي، والأثر السلبي للبطالة والفقر، متمنياً أن يتجاوز الاقتصاد السوري هذا الخلل بصورة سريعة، وهذه من الآثار السلبية للمرحلة الانتقالية التي جرت خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة.

أبواق لصوص الماضي والحاضر.. والمستقبل

لطالما حذرت «قاسيون» من تطلعات رجال الأعمال إلى مناصب سياسية، أو كل السلطة السياسية إن أمكنهم ذلك، لتسيير أعمالهم وزيادة أرباحهم علىٍ حساب الأكثرية الساحقة في المجتمع، وكثيراً ما نبّهت من أن التغيرات البنيوية الجارية في الاقتصاد السوري تمهّد لانتقال مركز الثقل بالتدريج إلى أيدي قلة قليلة من «رجال الأعمال» ومن لف لفهم من كبار الفاسدين، ولكن.. لا حياة لمن تنادي!.

وهكذا ..لم تكن مفاجأةً أن يعلو صوت أحد أبواق رجال الأعمال ليطالب بمنحهم أوسمة الاحترام مكافأةً على نمو أعمالهم بما «يزيد رغبتهم في تنميتها وتأمين المزيد من فرص العمل»..، مع الاعتراف الصريح بأن القطاع الخاص- معقل رجال الأعمال- فرض عليه حسب قول البوق: «أن يكون طفيلياً يقتات على موائد القطاع العام.. وفرض عليه أن يتهرب من الضرائب لأن النسبة كانت مرتفعة جداً.. وفرض عليه التهريب لأن الاستيراد كان ممنوعاً.. وفرض عليه الاتجار بالمخصصات لأنها كانت منفذاً للربح السهل.. وفرض عليه التهرب من التأمينات الاجتماعية لأن تكاليفها عالية وإجراءاتها صعبة ولا رقابة حقيقية فاستسهل التهرب».. كل هذا فرض على القطاع الخاص حسب قوله «في ظل عقود من الاقتصاد المركز الحصري»؟!..

ولم يكتف كاتب بيان رجال الأعمال بإظهار محاسن معظمهم، بل وذكرهم واحداً واحداً بالاسم، مطالباً الحكومة بتبجيلهم وإطلاق أسمائهم على شوارع المدن الرئيسية، وصولاً إلى إدخال سيرهم الذاتية ضمن المناهج المدرسية وكأنهم أبطال الزمان.. فهم حسب عزفه النشاز: «ساهموا في إنقاذ الاقتصاد من الركود وأمنوا فرص العمل»!.

وفي مقال ترويجي آخر يعرض البوق نفسه فرضية مفادها أن: «نصف رجال الأعمال لصوص وأنهم سيسرقون (في حال تحرير الاقتصاد وسحب يد الدولة من السوق) ٥٠٪ على شكل ارتفاع أسعار وتهرب من الضرائب وغيره»، ولكن ما المانع حسب قوله، فـ«إذا نظرنا إلى النتيجة الإجمالية سنجد أن البلاد تطورت وبشكل فاق كل تصور»..

من المنطقي التساؤل هنا طبقاً لما جاء في افتتاحية «قاسيون» للعدد ٤٤٠: «إذا انتقل مركز ثقل الثروة إليهم (رجال الأعمال)، ماذا هم فاعلون؟ وهل يمكن الركون إليهم؟ هؤلاء الذين أوطانهم في جيوبهم وحيث حساباتهم البنكية التي يتكدّس معظمها في البنوك الأجنبية؟..كم هي صحيحة اليوم الحقيقة القديمة التي تقول إن الرأسمال لا وطن له؟.. فكيف بالرأسمال الكبير في ظل السوق الواحدة التي تسيطر عليها الإمبريالية العالمية وخاصةً الولايات المتحدة والصهيونية؟..أين هي مصالح هذا الرأسمال الكبير الذي يراعي البعض مشاعره ورغباته ضارباً عرض الحائط بمصالح الناس البسطاء الذين يكوّنون العمود الفقري للصمود والتصدي؟!»..

لقد بدأت النوايا التي ظل يضمرها الرأسماليون الجدد منذ بدايات ما يُعرف بـ«انفتاح» سورية على العالم، تتحول إلى أهداف معلنة وصريحة.. وأصبح من الضرورة القصوى إغلاق كل المنافذ التي قد توصلهم إلى مواقع أبعد وأخطر، وبدلاً من تكريس الانفتاح على سارقي قوت الناس والطامعين بما تبقى في البلاد من ثروات، فليجر الانفتاح على الناس الذين تردت أحوالهم بشكل لا سابق له بفضل استثمارات ومشاريع وأفكار هؤلاء الجنتلمانات اللصوص وامتداداتهم داخل جهاز الدولة.. وإلا فإن البلاد كلها ستصبح في المدى المجدي لسطوتهم ولجشعهم..

بـ«المشرمحي» إلى المدعو «جنبلاط»..

شوف يا أمير «الشوف»، بنعرف أنو بالسياسة «لا صديق مطلق ولاخصم مطلق»..!

وصحيح أنو من الضروري بالمصالح السياسية لملمة كل الأوراق الممكنة وخاصة مع التهديدات المستمرة ضد سورية، وقبلها لبنان، الشعب والمقاومة يللي نحنا كتير معهم، وأنت منهم براء..!

بس كتير صعب علينا أنو نهضم هادا يللي سميتو «اعتذار» أو إنك نبست «بألفاظ لم تكن لائقة وصدرت بلحظة غضب»..

إيه شو كنت مقضي السنوات الخمس الماضية كلها غضبان؟ وشو بيضمنلنا أنو بكرة ما ترجع «تغضب»، إذا ما تقلبت بمواقفك، كالعادة، حسب بورصة المصالح والأدوار؟

يعني بصراحة أنت شخص غير جدير بالثقة..! وبعتقد أنو هادا رأي كل السوريين من البوكمال وكسب... حتى درعا والسويداء..

لسنا حقودين، بس تذكر منيح شو عملت وشو حكيت؟ ولما كانت بيروت والضاحية عم تتقصف، مع مين كنت عم تتغدى، وبمين عم تستنجد «لإنقاذ لبنان»؟ مع «الآنسة» رايس، و«بالأستاذ» فيلتمان.. «على سبيل المثال، لا الحصر»..!

بنعرف أنو جيّتك ع الشام واستقبالك فيها هو كرم أخلاق من دمشق و«اعتراف» منك بالذنب، وبانكسار «المشروع» يللي كنت عم تراهن على نجاحو...

بس والله ما بتستاهل.. يعني باختصار أنت «شخص غير مرغوب فيه»، وإذا ما فهمتها بالعربي فباللاتيني «بيرسونا نن غراتا/ PNG»..!

مواطنة سورية

الأرض الفلسطينية في أيامها الخالدة



◄ **محمد العبد الله**

أحيا الفلسطينيون في الثلاثين من آذار/ مارس الذكرى الرابعة والثلاثين للهبة الشعبية الواسعة التي شهدتها الأراضي العربية الفلسطينية المنكوبة باحتلال عام ١٩٤٨ . في هذا اليوم الخالد في حياة أبناء الشعب والأمة، نستحضر جميعاً، العوامل التي شكلت على مدى عقود الاحتلال، التربة الخصبة التي نمت وترعرت فيها الأفكار الرافضة لوجود الكيان الاحتلالي/ الاجلائي. فسياسات القمع والتمييز ومصادرة الأراضي، التي أعقبت سنوات عديدة من الحكم العسكري، وفرت على مدى عقود من النضالات الوطنية والمطلبية، أسس المواجهة المنتظرة. ولهذا جاءت قرارات مصادرة أكثر ٢١٠٠٠ دونم من الأراضي التابعة للبلدات والقرى العربية (سخنين،عرابة البطوف، ديرحنا وعرب السواعد وغيرها) في «شباط/ فبراير١٩٧٦ » لتشكل صاعق التفجير للهبة الكبرى التي اشتبك خلالها الآلاف من المتظاهرين العرب مع قوات القمع الصهيونية، مما أدى لسقوط ستة شهداء ومئات الجرحى. لقد أنارت كوكبة من أبناء وبنات الشعب (الشهيد رجا أبو ريا، والشهيد خضر خلايلة، والشهيدة خديجة شواهنة وجميعهم من «سخنين» والشهيد خير أحمد حسن من «عرابة البطوف»، والشهيد محسن طه من «كفر كنا »، والشهيد رأفت علي زهدي من قرية «نور شمس» الذي سقط مضرجاً بدمائه في بلدة «الطيبة») درب الكفاح الوطني، وحددت بدقة ملامح النضال المستقبلي القادم.

على امتداد أرض فلسطين التاريخية، جدّد الفلسطينيون في هذا اليوم المجيد، الاحتفاء بأرضهم وشهدائهم. فمن بلدة «سخنين» في الجليل، إلى بلدات وقرى النقب «راهط والعراقيب»، توحدت القوى الشعبية في مواجهة مخططات تهويد الأرض وصهينتها، والسياسات العنصرية/ الاقصائية التي تستهدف المواطنين العرب. فماتشهده الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من تصعيد خطير في سياسة التمييز العنصري، والقمع، والحصار الجغرافي والاقتصادي، وتقليص الخدمات في مجالات الصحة، التعليم، البناء، التخطيط،، هدم البيوت، ومصادرة الأراضي، يشير إلى تنامي موجة العداء اللإنسانية، والتي تندرج تحت برنامج التطهير العرقي. وقد أشار التقرير السنوي الصادر قبل أسبوعين تقريباً في اليوم العالمي للنضال ضد العنصرية، على أن العام المنصرم قد شهد ارتفاع نسبة الأحداث العنصرية ضد الفلسطينيين بما نسبته ٢٨٪ عن عام ٢٠٠٨ . كما أن عام ٢٠٠٩ شكل علامة بارزة في العقد الأخير على تنامي موجة الحوادث العنصرية ضد العرب «٢٨٦ حادثاً »، ترافقت مع صدور ٢١ قانوناً عنصرياً وتمييزياً ضدهم. لقد نفذت حكومة العدو خلال العام الأخير، إجراءات هدم عشرات المنازل، وأصدرت العديد من أوامر الاخلاء بحق السكان العرب، بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي. وفي ظل الحديث الخطير والكارثي عن تبادل المناطق مع سلطة رام الله، قامت حكومة العدو بهدم عدد غير قليل من البيوت العربية في منطقة المثلث، المتاخمة لخط الحدود «الخط الأخضر».

وفي مواجهة تلك الممارسات العنصرية العدوانية، واجه المواطنون العرب جرافات الهدم العنصرية الصهيونية بإرادة وصمود عالين، تجلى في مدينة «أم الفحم» قبل بضعة أسابيع، حين أجبر السكان، من خلال وحدتهم وصمودهم، التراجع على قوات الأمن التي جاءت لتنفيذ اوامر الهدم في أحد احياء المدينة.

إن معركة التشبث بالأرض، ومواجهة القوانين التعسفية، تتطلب إعادة انتاج لسياسات المواجهة الجماهيرية الواسعة. ولهذا فإن الدعوة التي طرحتها بعض القوى السياسية لاعلان الإضراب العام في ذكرى يوم الأرض، كانت واحدة من تلك الأساليب الكفاحية التي تتلاءم مع المحاولات الجادة للارتقاء بنهج المواجهة لمرحلة جديدة .(إن أحد دروس يوم الأرض هو انه لا يكفي لإحقاق الحقوق ان تكون جماهير شعبنا ضحية الظلم والغبن التاريخي المتواصل، بل أن الأمر الحاسم هو أن تقوم الضحية بواجبها أيضاً في مقاومة الظلم وأن تكون مناضلة. لأنه لا حراك محلياً أو عالمياً دون هذه الركيزة ولأن الحقوق— حقوق الشعوب— تنتزع من الظالم وفقط بالنضال الشعبي) كما جاء في بيان «اتحاد الجمعيات العربية– اتجاه» الصادر في ذكرى يوم الأرض. إن المعارك التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة، من أجل تعزيز صمودهم وثباتهم على ارضهم، تتطلب المزيد من التلاحم والوعي في مواجهة سياسات حكومات الاحتلال والعنصرية. لأن قضية الأرض كما يقول «جمال زحالقة» القيادي في «التجمع الوطني الديمقراطي» (تبقى خط المواجهة الرئيس بيننا وبين الدولة، التي صادرت أكثر من ٨٠ في المئة من أرضنا ونقلتها باتجاه واحد من العرب إلى اليهود. مطلبنا ونضالنا اليوم هو ليس للدفاع عما تبقى لنا من أرض، بل لاستعادة الأرض التي سلبت منا بحكم قوانين صممت لاغتيال العدالة. سرقة الأرض هي قانون من صناعة «الديمقراطية الإسرائيلية»).

لقد أكدت المواجهات المفتوحة طوال أيام السنة، بين الشعب الفلسطيني وكيان العدو، على امتداد الوطن المحتل، في الجليل والنقب والمثلث ومدن الساحل والقدس، وغزة التي عمّدت هذه الذكرى بشهيد وعدة جرحى، على أن البقاء على الأرض والانغراس فيها، رغم وحشية العدوان العسكري، والفوسفور الأبيض، والقوانين النازية الجديدة التي وضعت أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية تحت سيطرة حكومة العدو، هي معركة حياة وعزة وكرامة. لأن على هذه الأرض مايستحق الحياة.

فضيحة «طوني غيت»: صفقات بلير النفطية في العراق



◄ **جين لين ستال**
ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد

هنا في الولايات المتحدة، عندما يذكر المرء حرف UI، يتصور معظمنا أن الأمر يتعلق بمسألة تأمين البطالة U-employment Insurance، لكن الموضوع ليس كذلك بالنسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني السابق: توني بلير..

أثارت صحيفة UK Daily Mail مؤخراً فضيحة كبيرة. على مدى ثلاث سنوات بعد خروجه من رئاسة الوزراء، جمع بلير أكثر من ثلاثين مليون دولار من الإيرادات النفطية في سياق تعاملاته وسمسرته السرية من الكونسورتيوم الكوري الجنوبي UI Energy Corporation. ورغم أنه بذل أفضل الجهود لإبقاء سمسرته للكونسورتيوم سراً، فالفضيحة أخذت بالانتشار كالنار في الهشيم على مستوى المملكة المتحدة..

قد يرى البعض أنه لم يعد في الحكومة، وعنده شركته الخاصة: بلير وشركاؤه Blair Associates.. إذاً: لماذا يهتم أي شخص بطبيعة عمل بلير أياً كان؟ جيد .. للعارفين، فإن بلير يعمل أصلاً مبعوثاً للغرب في الشرق الأوسط.. وهو محل اهتمام السياسيين البريطانيين أيضاً .. هل هذا هو رئيس الوزراء البريطاني السابق الذي صار كالحجارة الصامتة بشأن وضعه على قائمة رواتب شركة نفط دولية متخصصة في الاستكشافات النفطية في العراق، ويرى نفسه في وقت واحد في الجزء الصعب الآخر من الكرة الأرضية علاوة على «رباعيته» في الشرق الأوسط!؟

لكن هذا لا يدعو إلى الاستغراب عندما نعلم أن بلير ليس السياسي البارز الوحيد على قائمة رواتب UI. فهناك آخرون: رئيس الوزراء الاسترالي السابق بوب هاوك، كما يُقال، علاوة على سياسيين أمثال عضو الكونغرس جي سولارتز، وزير دفاع (إيطالي) سابق فرانك كارلوتشي، سفير سابق في مصر نيكولاس بيليتس، وقائد أمريكي سابق في الشرق الأوسط الجنرال جون أبي زيد ... وهذه مجرد بعض أسماء يتعاملون كسماسرة في مجال النفط..

مرشح للرئاسة لدورتين، روس بيرو، مدرج على قائمة UI حسب موقع الشركة على الانترنت وكجزء من عائلة المؤسسة النفطية.. للمرء أن يتساءل فيما إذا كان رؤساء أو مرشحو رئاسة آخرون ضمن عائلة الشركة الكورية الجنوبية.

الشركة التي دخلت هذا المجال منذ عشرين سنة فقط، لم تستغرق وقتاً طويلاً لتسريع عملياتها. في رسالة إلى موقعها، تقول المؤسسة النفطية إنها مهتمة بتطوير موارد ما وراء البحار مثل الشرق الأوسط وأفريقيا . وخاصة في العراق، حيث من المتوقع تطوير مجالات متعددة..

تعتبر UI من بين أكبر الجهات المستثمرة في شمال العراق الغني بالنفط بعد أن حصل على «الحكم الذاتي» بعد حرب احتلال العراق..

يجادل البعض أن بلير يحقق منافع ضخمة من ارتباطاته التي خلقها أثناء حرب العراق. ولكن قد يكون هناك طريق آخر.. إن قراره بالتعاون مع الولايات المتحدة في المغامرة العسكرية في العراق كان محسوباً باتجاه بناء ارتباطات (نفطية شرق أوسطية) من رئيسي البلدين كليهما ..

ووفق ما لحظته الصحيفة البريطانية فإن السرية هنا حالة شاذة لأن مؤسسة الطاقة UI مولعة بتبجحها وافتخارها بوجود سياسيين استشاريين عاملين لديها، «مَنْ غير هؤلاء يمكن أن يوجدوا في المؤسسة كمستشارين سياسيين سريين؟».

مسألة واحدة ذات أهمية لمؤسسة نفطية تقوم بـ«تطوير» الطاقة في العراق، ذلك عندما يكون المستشار مبعوثاً إلى الشرق الأوسط.. نعم، قد يكون ذلك تعبيراً عن مصالح متناقضة، لكن تضارب المصالح يتضاعف عندما يكون المستشار رئيساً للوزراء..

فضيحة بلير تسلط الضوء بشكل فاضح على الطبيعة الدقيقة للتحالف الذي قام بين رئيسي بلدين– قاما بهندسة حرب العراق– بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق وبوش، الرئيس الأمريكي السابق..

● **شبكة «أوروك»**

علاوي يتعهد «باحترام عقود النفط»..!



قال رئيس وزراء العراق الأسبق إياد علاوي إنه سيحترم صفقات النفط التي وقعها العراق مع شركات النفط العالمية في الأشهر الأخيرة وسيتحرك سريعاً باتجاه إقرار قانون جديد للنفط والغاز إذا شكلت كتلته الحكومة.

لكن إياد علاوي الذي فازت كتلة العراقية التي يقودها بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ آذار الجاري قال إن الصفقات قد تحتاج لبعض التعديلات الطفيفة وإنه يريد أن يرى «مزيداً من المنافسة في قطاع الطاقة العراقي».

وكان العراق منح عقوداً لشركات نفطية كبرى لتحديث حقوله النفطية المتقادمة بعد سنوات من الإهمال والحرب وذلك بهدف رفع الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يومياً خلال ست سنوات من مستواها الحالي البالغ ٢.٥ مليون برميل يومياً . وقد ترفع هذه العقود العراق إلى مصاف أكبر منتجي النفط العالميين.

من ناحية أخرى قال مسؤول حكومي إن العراق منح بالاشتراك مع شركة برتش بتروليوم بي بي وشريكتها شركة النفط الوطنية الصينية عقود حفر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في حقل الرميلة العملاق.

وقال مدير مكتب التراخيص بوزارة النفط العراقية عبد المهدي العميدي إن العراق منح عقودا لحفر ٤٩ بئراً جديدة تبلغ قيمة كل منها نحو عشرة ملايين دولار.

وتقدر احتياطيات حقل الرميلة بنحو ١٧ مليار برميل وينتج نحو نصف إجمالي إنتاج العراق. ومن المتوقع أن تزيد بيبي وشريكتها الصينية إنتاج الحقل إلى ٢.٨٥ مليون يومياً . ووقعت الشركتان العام الماضي عقد تطوير لحقل الرميلة مدته ٢٠ عاماً .

البرادعي .. إفراز لنخبة التكيف (١)

◄ **إبراهيم البدراوي - القاهرة**

وسط غضب عارم من كل الطبقات والفئات الشعبية ضد «مبارك» وسلطته وطبقته، ووسط أزمة لم يعرف لها الوطن مثيلاً، ومطالب بالتغيير، ورفض لتمديد رئاسة «مبارك» أو توريث السلطة لولده، هبط «البرادعي» من الخارج معلناً عن نيته الترشح للرئاسة.

تلقف قسم من النخبة البرجوازية خارج السلطة والطامحة لقضمة من «كعكة الوطن» هذا الأمر. وراح يستثمر الرفض الشعبي للسلطة ليشن حملة دعاية واسعة لتأييد البرادعي ويحوله إلى ظاهرة سياسية، في حين اشتد هياج القسم المهيمن على السلطة ليشن حملة شعواء ضده.

وإذا كان هذا المشهد يؤكد أن ما يحدث هو مجرد صراع داخل النخبة الطبقية— السياسية ذاتها، بينما تلعب أحزاب المعارضة بمختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية دور الكومبارس في انحياز ظاهر أو خفي للسلطة، كما اتخذ الأخوان المسلمون كعادتهم موقف «إمساك العصا من منتصفها » انتظاراً لما سيسفر عنه الموقف، فإن المفجع هو تورط بعض العناصر الوطنية من ماركسيين وناصريين ووطنيين في الاندفاع لتأييد البرادعي بحجج واهية، مثل استثمار هذا الأمر كحجر تم إلقاؤه في الماء الآسن، أو مناقشته في أمر توسيع الديمقراطية «السياسية» باعتبارها الطريق الوحيد، رغم الارتباط الوثيق والعلاقة الجدلية بين الطبقي والوطني والقومي والديمقراطي... الخ، أو تصور تغيير الطبيعة الطبقية والفكرية والتصورات والمواقف السياسية له عبر الحوار والإقناع... الخ. أي أنه نفس جوهر نهج السلطة الفلسطينية «المحتضرة» في تحرير الوطن بالحوار مع العدو!! والأنكى هو قيامهم بعمليات ابتزاز مبتذلة لتصوير أن كل من لا يؤيد «البرادعي» فهو يؤيد مبارك رغم أن الموقف الصحيح هو رفض كليهما من منطلقات طبقية ووطنية... الخ.

لكي يتم إزالة الغموض وإجلاء الأمر إزاء حال النخبة المصرية المعاصرة، وكشف الغفلة أو التضليل والخداع. فإنه ينبغي استعراض التطورات التي طرأت على هذه النخبة منذ بدايات العصر الحديث، والتبدلات التي جرت في طبيعتها وسلوكها السياسي منذ «محمد علي باشا » وحتى الآن. وأستعير «كعناوين» من المفكر أحمد عز الدين المصطلحات التي ابتكرها كتوصيف للنخبة المصرية في المراحل المختلفة.

مرت النخبة المصرية منذ محمد علي بمراحل «خمس» اكتسبت في كل منها سمات خاصة. وإن كانت هذه السمات ترجمة دقيقة لتوجهين اثنين عامين سوف يتضحان في النهاية ولا يفوتني التنبيه إلى أن المقصود تحديداً هو النخبة الطبقية والسياسية السائدة والمهيمنة في كل مرحلة.

● **يتبع..**

الغرب يهدد وإيران تتحدى.. والمعركة مستمرة!

◄ د. مصباح غيبة – خاص «قاسيون»



يتزايد الاهتمام بإيران وهي تتحدى الغرب وتصمد أمام تهديداته التي لن تتوقف إلا بإعادة إيران إلى ما كانت عليه في عهد نظام الشاه، دولة تابعة وثرواتها النفطية في قبضة الاحتكارات الغربية.

المبرر المعلن للتهديدات الغربية والصهيونية لإيران هو برنامجها النووي، والادعاء بأنها تسعى للحصول على السلاح النووي ولا يصعب لأي متابع موضوعي إدراك ضحالة هذا الادعاء وعدم استناده لأي برهان مقنع.

كان الخيار العسكري للإطاحة بالنظام الإيراني هو المرجح برأي غالبية المحللين بعد غزو أفغانستان والعراق، ولكن الإدارة الأمريكية بعد ذلك رجحت استبعاده واعتماد خيار آخر لأسباب عدة، أهمها:

١ ـ تنامي القدرة العسكرية الإيرانية.

٢ ـ غرق الإدارة الأمريكية والغربية في المستنقع الأفغاني والعراقي والتذمر الشعبي الأمريكي والأوربي الواسع من نتائج هذا الغرق خاصةً الخسائر البشرية والمادية الفادحة وطول مدته.

٣ ـ موقف دول الجوار الرافض للعمل العسكري بما في ذلك دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة، فهي لا تريد أن تكون أراضيها ومياهها الإقليمية مسرحاً للمعركة، وكذلك الموقف التركي الذي عبر عنه السيد أردوغان بقوله: «الحديث عن سعي إيران لامتلاك سلاح نووي هو عبارة عن إشاعة».

لهذه الأسباب رجحت الإدارة الأمريكية والغرب الإطاحة بالنظام الإيراني عن طريق تفجيره من الداخل كما فعلت بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية عام ١٩٥٣.

اندلعت الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه عام ١٩٧٩ في جو مشحون بالعداء للغرب والكيان الصهيوني، واقتصادياً سيطرت الدولة على الاقتصاد. بعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩ جرت تحولات جذرية في طبيعة السلطة، وذلك خلال الفترة التي ترأس فيها هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي الجمهورية لدورتين متتاليتين لكل منهما، أي بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠٥، فقد تشكلت مجموعة برئاسة رفسنجاني تضم محمد خاتمي ومهدي كروبي رئيس مجلس الشورى وحسين موسوي رئيساً سابقاً للوزراء، هدفت لتحويل سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى الاقتصاد الحر وتحويل العداء للغرب إلى التقارب والوفاق معه، فقام رفسنجاني بتنفيذ برامج خصخصة واسعة وإضعاف القطاع العام، وفتح محمد خاتمي السوق الإيرانية للبنوك الغربية وجمد البرنامج النووي، وقزم برنامج التطور العسكري، ومد كل منهما يده للغرب للتقارب والاتفاق معه.

لذلك شكل نجاح محمود أحمدي نجاد في انتخابات ٢٠٠٥ حدثاً مفصلياً مفاجئاً شديد الأهمية فقد أدركت الجماهير الشعبية بحسها الطبقي من هو حليفها ومن يمثل مصالحها فمنحته أصواتها رغم تاريخها السياسي المحدود. وخذلت الجماهير رفسنجاني ذا التاريخ السياسي العريق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام وأحد أغنى أغنياء إيران.

اتبعت حكومة نجاد توجهاً معاكساً لتوجه الحكومة السابقة وحققت نجاحات هامة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتقنية والاجتماعية. فأعادت سيطرة الدولة على الاقتصاد وطبقت خطة تنمية واسعة وأنعشت البرنامج النووي وطورت البرنامج العسكري إلى درجة عالية، وأطلقت قمراً صناعياً وصاروخاً فضائياً.. واهتم الرئيس نجاد بأحوال الفقراء خاصةً في الريف..

من الناحية السياسية، فلا تقارب مع الغرب الاستعماري المتعالي، و«إسرائيل» كيان عدائي آيل للزوال، وجرى تعميق التحالف الاستراتيجي مع دول وقوى الصمود والمقاومة، وعالمياً دخلت إيران في تحالف مع الدول المناضلة ضد الإمبريالية العالمية خاصةً في أمريكا اللاتينية.

نتيجة لما تقدم توضح وجود اتجاهين يمثلان الصراع الطبقي في إيران: الأول برئاسة هاشمي رفسنجاني يهدف لتطبيق النظام الرأسمالي الحر والوفاق مع الغرب والانخراط في المخطط الرأسمالي العالمي؛ والثاني يمثله أحمدي نجاد ذو توجه وطني معاد للإمبريالية والصهيونية وينادي بإعادة العدالة الاجتماعية محلياً وعالمياً، وبذلك وجدت قوى الغرب والصهيونية مدخلاً لتفجير النظام الإيراني عن طريق دعم التوجه الأول والتحالف معه وشن حملة عدائية واسعة على التوجه الثاني، خاصةً على الرئيس أحمدي نجاد.

بدأت الإمبريالية الغربية والصهيونية بالتعاون مع مجموعة رفسنجاني خططاً مخابراتية وإعلامية واسعة لإثارة العداء ضد أحمدي نجاد للحيلولة دون وصوله للرئاسة ثانيةً. كانت المعركة الانتخابية شديدة تجلى فيها صراع طبقي عنيف غير قابل للمهادنة، يوضح ذلك الشعارات والتصريحات التي أطلقت أثناء المعركة وخاصةً في المناظرات التلفزيونية.

بعد الانتخابات ونجاح أحمدي نجاد سارعت القوى الغربية واليمينية المحلية إلى تطبيق خطة معدة مسبقاً فقد رفض الخاسرون نتائج الانتخابات ودفعوا بمجموعات شغب نزلت إلى الشارع وقامت بأعمال تخريب وتدمير وحرق واعتداء على الناس.

ودعمت هذه الحركات من رؤساء غربيين ووسائل إعلامهم على أوسع نطاق واصفين إياها بالحركات الديمقراطية.. ومن المهم هنا أن نذكر بتصريح الرئيس أوباما الذي قال فيه: «لقد نجح خطابي في القاهرة بإرسال الرياح إلى إيران فحركت الأوضاع، ومن الممكن أن تأتي بنتائج أكثر إيجابية كما حدث في لبنان». لقد فضح أوباما بهذا التصريح هدفه من التقرب للإسلام والمسلمين في خطابه بالقاهرة الذي وقّته في ٤ حزيران، أي قبل الانتخابات اللبنانية بثلاثة أيام، وقبل الانتخابات الإيرانية بثمانية أيام.

كان هدف الإمبريالية من هذه الأعمال التخريبية هو إشاعة جو من الفوضى تستمر لأطول فترة ممكنة تضعف النظام وتؤهل لسقوطه.

لكن الدولة وقواها الأمنية تمكنت من الإحاطة بالفتنة والقضاء عليها، وهنا صرح الرئيس أحمدي نجاد قائلاً: «الآن أصبح بالإمكان السير قدماً لتنقية وتطهير جسم النظام من المتعاونين أو المهادنين للغرب، والسير نحو ثورة شعبية شاملة ضد من يعرقل هذه المسيرة من الداخل أو من الخارج».. ورغم محاولة رفسنجاني وأنصاره الاستمرار بأعمال الشغب والطلب إلى مؤيديهم النزول إلى الشارع في بعض المناسبات، إلاّ أن الاستجابة لهم تضاءلت لدرجة الانعدام تقريباً وأصبحوا في وضع صعب تلاحقهم الاتهامات بالتآمر مع العدو والفساد نتيجة اعترافات المتهمين في المحاكم التي تنقل مباشرةً على التلفزيون.

ازدادت قوة التوجه الذي يمثله أحمدي نجاد، ويدل على ذلك ما جاء في خطابه في الذكرى ٣١ للثورة ثم خطابه بعد أيام في خراسان الذي هدد فيه الغرب بقطع يد كل من يحاول الاعتداء على إيران في أي مكان كان. وهدد «إسرائيل» بالقضاء عليها إذا أعادت خطأها السابق، وكان لقمة دمشق بين الرئيسين الأسد وأحمدي نجاد اللذين انضم إليهما السيد حسن نصر اللّه وقيادات المقاومة الفلسطينية أهمية كبيرة في سياق مواجهة الإمبريالية والصهيونية، فكان أحد أهم ما تمخضت عنه هو «المشاركة في المقاومة ضد أي اعتداء إمبريالي- صهيوني»، إنها جبهة ردع جديدة وقوية.

ماذا بعد؟

إن الإدارة الأمريكية والغرب في حالة تخبط ولن يستطيعوا حالياً اتخاذ أي إجراء عدائي ضد إيران، وستبقى الحال على ما هي عليه الآن ولعلهم يأملون بحدوث تغير ما في الانتخابات القادمة. ولكن الشعب الإيراني الذي أنتخب نجاد يعرف مصلحته ويعرف من سينتخب! أما شعوب المنطقة فقد أدارت ظهرها للافتراءات والمغالطات والحديث عن العدو الوهمي، فهي تدرك تماماً من هو عدوها ومن هو صديقها، ومن هو خصمها ومن هو حليفها، وستتصرف على هذا الأساس.

استعصاء العراق بانتظار تبلور «قوته الثالثة» للحل..

◄ عبادة بوظو



القاعدة التي كان يرددها جوزيف ستالين تقول: «لا يهم من يصوّت، بل من يعدّ الأصوات».. ويبدو أن هذا العدّاد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في عراق ما تحت الاحتلال، سواء أكان «اللجنة الانتخابية المركزية» أم غيرها، أراد عبرها، «لغاية في نفس يعقوب» أن تكون نتيجة الاقتراع توازناً هشاً، وحالة من «الأكثرية» النسبية، لا الكبيرة ولا المطلقة، ، بين قائمة «العراقية» برئاسة من يوصف في العراق بعميل الاستخبارات المركزية الأمريكية، إياد علاوي، وقائمة «دولة القانون»، برئاسة نوري المالكي، المحسوب على إيران والذي ظل رغم ذلك، يشن حملات شعواء على دمشق، كلما كانت تتفجر في العراق قنبلة أو شاحنة مفخخة تودي بحياة عشرات أو مئات الأبرياء من أبناء الشعب العراقي، من دون الاعتراف بالفشل الأمني الذي تتحمل مسؤوليته قوات الاحتلال بالدرجة الأولى.

الطامة الكبرى في الانتخابات العراقية ليس أنها تجري في كنف الاحتلال فحسب، بل في أن الاستعصاء القائم حالياً في العراق لبلورة نتائج «المعركة الانتخابية»، التي تضمنت أصوات اقتراع إقليمية و«صراعاً مخفياً شبه ثانوي» حتى بين الحلفاء في المنطقة، والتي تعبر عنها تصريحات المتنافسين على «كرسي رئاسة الحكومة» و«حق تشكيلها»، يجري مرة أخرى ما بعد الاحتلال، بين كتلتين عراقيتين، ليس على أساس ولاء وطني بل على أساس تفعيل مكونات ماقبل الدولة الوطنية، بمعنى أنه استعصاء يُراد له أمريكياً التوجه نحو التفجير والحرب الأهلية، وصولاً إلى التقسيم على الطريقة «البلقانية»، على أن تبقى قوات الاحتلال في موقف المتفرج. ويبدو أن ذلك للأسف، سيكون ضمن معطيات «تمترس» القوى والكتل العراقية الحالية ممراً إجبارياً، تختلف أبعاده، باختلاف وتفاعل المعطيات الإقليمية والدولية.

أما الداخل العراقي، أي الشعب، فسيكون عرضة مرة أخرى لابتزاز «ثنائية وهمية» جديدة: إما «البعث الجديد» أو «التبعية لطهران»، والكاسب الوحيد، كما في فترة ما قبل الغزو في ٢٠٠٣، هي واشنطن، لأن من يرفض «البعث العراقي» سيتحالف معها، شأنه في ذلك شأن من يرفض «التبعية لإيران»، ودائماً يجري تسويق ذلك ليس على أساس وطني، وإنما على أساس طائفي وعشائري مقيت.

عندما سيطرت قوات الغزو الانغلوأمريكي على بغداد قبل سبع سنوات تقريباً، كان أول اختراقين كبيرين قامت بهما: أولاً، تفكيك بنية الدولة العراقية وأجهزتها التي ترعى مصالح المواطنين بغية دفعهم للبحث عن مظلات أضيق، دينية وطائفية وعرقية وعشائرية، وثانياً، نهب المتاحف الوطنية، أي تبديد الذاكرة الجمعية المشتركة لدى العراقيين كبعد وطني حضاري.

وعليه، فإن معالم الحل الاستراتيجي للمحنة العراقية تتمثل في سلسلة معاكسة أولها خروج المحتل، وإعادة بناء الدولة وأجهزتها، وإعادة الاعتبار للولاء على أساس المواطنة وليس ما دونها، بما يبرز القوى الوطنية غير المنضوية في الثنائيات الوهمية، ومن ثم إجراء انتخابات يقول فيها الشعب العراقي كلمته الحقة في وحدته واستقلاله ووحدة ترابه الوطني، وإلغاء كل الاتفاقيات التي فرضت في زمن الاحتلال نهباً للعراق وثروات أجياله الحالية واللاحقة. ومن دون ذلك لن يكون بالإمكان تفادي تفجر العراق وتقسيمه، مع ما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة مجدداً على المنطقة وأمن دولها.

غير أن الشرط الأساس في ذلك كله هو إظهار وتقوية وبلورة الخط المغيب في العراق، البعيد نسبياً عن لعبة الولاءات ما دون الوطنية، أي قوى المقاومة العسكرية والأهلية الوطنية المبعثرة، في وجه المحتل الأمريكي، والتي يقع على كاهلها أيضاً، إزاحة كل الطبقة السياسية التي خرجت من رحم الاحتلال، وتقديم وجوهها الوطنية الصرفة فوق كل اعتبار.

o.bozo@kassioun.org

وثيقة سرية من إعداد إسبانيا:
خطة أوربية لتمتين الروابط مع «إسرائيل»

◄ ديفيد كرونين

وضع الاتحاد الأوربي خطة جديدة لتمتين الروابط مع «إسرائيل» رغم توسعها في بناء المستعمرات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. وترد الخطة في وثيقة سرية أعدتها إسبانيا، رئيسة الاتحاد الحالية، حرصاً منها على التعجيل برفع مستوى العلاقات السياسية والتجارية مع «إسرائيل»، رسمياً، في الشهور القليلة المقبلة.

فقد اتفق الاتحاد الأوربي و«إسرائيل» في عام ٢٠٠٨ على اتخاذ الخطوات الهادفة لدمج «إسرائيل» في اقتصاديات الاتحاد الأوربي. لكن الحرب الإسرائيلية على غزة أدت إلى توقف هذا المسار جزئياً.

بيد أن وثيقة سرية أعدها مسؤولون أسبان اقترحت إنعاش المباحثات بين الاتحاد الأوربي و«إسرائيل» بغية تحريك هذا الملف في وقت قريب.

وتحمل هذه الوثيقة تاريخ التاسع من آذار هذا العام، أي اليوم نفسه الذي وقعت فيه «إسرائيل» موضع انتقادات دولية لاستغلالها زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بادين للإعلان عن بناء ١.٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة رمات شلومو في القدس الشرقية.

وكانت وزارة «الدفاع» الإسرائيلية قد أعلنت في اليوم السابق، الثامن من آذار، عن بناء ١١٢ وحدة سكنية جديدة في مستعمرة بيتار ايليت في الضفة الغربية المحتلة، بالقرب من مدينة القدس.

وكانت الوثيقة السرية معدة أصلاً للموافقة عليها في اجتماع رسمي بين وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي في ٢٣ آذار. لكنه تقرر إلغاء هذا الاجتماع قبل موعده بقليل. وسعي المسؤولون في المفوضية الأوربية إلى التقليل من أهمية إلغاء الاجتماع بالقول إنه سيعقد في نيسان الجاري. وذكر مصدر مقرب من مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي كاثرين أشتون، أنها التقت ليبرمان أثناء جولتها في الشرق الأوسط مؤخراً.

وشرح المصدر «نحن لا نريد ازدواجاً في المباحثات». وشدد على أن إلغاء الاجتماع المذكور «لم يكن بمثابة رد فعل دبلوماسي» على توسيع المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن أشتون وصفت المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية بأنها «غير قانونية»، إلا أن الوثيقة التي أعدتها إسبانيا تشير إليها بأنها «لا تساعد»، وذلك ترديداً للهجة الناعمة التي استخدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في بعض المناسبات.

كما تأخذ الوثيقة علماً «إيجابياً» بقيام «إسرائيل» بالتحقيق في تصرفات قواتها خلال هجومها على غزة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩. لكن العديد من المنظمات الحقوقية اشتكت في أن هذه التحقيقات لا تفي بنصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام الماضي.

ولقد طالبت الجمعية العامة بأن تكون التحقيقات الخاصة بهذه الحرب التي قضت على حياة أكثر من ١.٤٠٠ فلسطيني، مستقلة وقابلة للمصداقية. لكن «إسرائيل» حاكمت جندياً واحداً بتهمة سرقة بطاقة ائتمان.

كذلك فقد خلصت «محكمة راسل» المكونة من تحالف من ناشطين سياسيين، في بداية آذار، إلى أن الاتحاد الأوربي لم يف بالتزاماته بموجب القانون الدولي لمحاسبة «إسرائيل» على الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قواتها في غزة. وصرح فرانك بارات المنسق بالمحكمة، أن التحريات الإسرائيلية كانت مجرد تمويه للتبرئة.

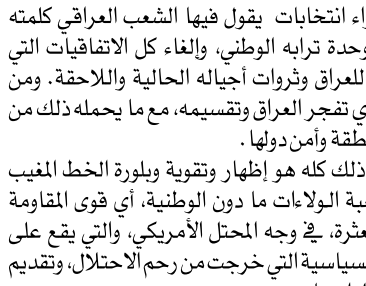
وشدد على أن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و«إسرائيل» التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٠، تشترط على الطرفين احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد رفض الاتحاد الأوربي وقف العمل بالاتفاقية أو المعاملة التجارية التفضيلية الممنوحة لإسرائيل رغم الفظائع التي ارتكبتها قواتها ضد الفلسطينيين. وأكد بارات أن «الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل مثيرة للحيرة».

بدورها صرحت ميساء زعرب المتحدثة باسم المنظمة الحقوقية الفلسطينية «الحق»، أن رغبة إسبانيا في الموافقة على التحقيقات الإسرائيلية في الحرب على غزة «خطيرة جداً بالنسبة لمصداقية الاتحاد الأوربي والتزامه بحقوق الإنسان».

وأضافت أن «إسبانيا حريصة جداً على إعادة طرح عملية رفع المستوى (في العلاقات بين الاتحاد الأوربي وإسرائيل). فلماذا كل هذا الحرص الإسباني وهو أمر غير مفهوم، وأعجز عن تصور ما يمكن أن يكون وراءه؟!».

● نشرة «آي بي إس»

أوباما وساركوزي يصعّدان:
عقوبات على إيران خلال أسابيع



اتفقت الولايات المتحدة وفرنسا على تبنّي «سياسة أكثر تشدداً» تجاه إيران، ودعتا إلى ضرورة الانتهاء من إعداد نظام صارم للعقوبات على طهران خلال أسابيع.

وقال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي، في البيت الأبيض، «لقد قلنا إنه سيكون هناك سقف زمني للحوار مع إيران، وفي حال عدم إحراز تقدم مع نهاية العام الماضي، فسيحين الوقت للتقدم بمسار العقوبات. وآمل أننا سنقرّ العقوبات خلال الربيع الحالي، لذا فأنا لن أنتظر شهوراً لفرض نظام العقوبات، بل أريد فرض العقوبات خلال أسابيع».

وأضاف أن إدارته حشدت «المجتمع الدولي»، ومنهم حلفاء أبدوا تردداً في السابق إزاء اتخاذ موقف حاسم من البرنامج النووي الإيراني، مثل روسيا، محذّراً من أن اندلاع صراع في المنطقة بسبب «تصرفات إيران» يمكن أن يزعزع أركان الاقتصاد العالمي كله.

وأشار أوباما إلى أن الغرب في وضع أقوى الآن من العام الماضي لفرض عقوبات قوية، موضحاً أن الأمر لا يزال صعباً، لأن إيران دولة منتجة للنفط، وأن هناك العديد من الدول حول العالم «تعتقد» أن مصالحها التجارية أهم كثيراً من «المصالح الجيوسياسية بعيدة المدى». وشدد على ضرورة مواصلة ممارسة الضغوط، ليس فقط على إيران، بل أيضاً التأكد من إيصال الرسالة بوضوح...!

من جانبه، أكد ساركوزي أن الوقت حان لاتخاذ قرارات بشأن إيران التي لا يمكنها أن تواصل هذا السباق «المجنون»، معرباً عن رضاه عن إستراتيجية أوباما المزدوجة. وقال إنه أبلغ الأخير أنه والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، سيبذلون الجهود الضرورية للتأكد من إشراك أوربا كلها في نظام العقوبات.

الأزمة اليونانية.. العاملون بأجر والفقراء يرفضون دفع أثمان أزمة الرأسمالية

باسكال فرانشيه❖ - ترجمة قاسيون

الاتحاد الأوروبي في إفلاس سياسي.. مع عملة مشتركة لكن مع تنافس ضريبي واجتماعي بين دوله الأعضاء، مع سوقه المشتركة، لكن دون أية آلية نقل للموارد من الأغنياء نحو الفقراء، مع عقيدته النيوليبرالية التي تسحق الشعوب، هو عاجزٌ عن تقديم ردٍّ على الأزمة لشعوبه.

في المقابل، تبدأ الشعوب بتنظيم الرد وتتحرك: إضرابان عامان كبيران ومتتاليان في اليونان، مظاهرات هائلة في معظم المدن الكبيرة؛ رفض الإيسلنديون تسديد الديون الخاصة الذي ينص عليها قانون إيسيف؛ تظاهرات هائلة في البرتغال؛ تظاهرات أيضاً يوم ٢٣ آذار، تعيّن بداية الدورة الاجتماعية الثالثة في فرنسا. تهبّ الرياح في أرجاء أوروبا وتحمل رفض العاملين بأجر والمتقاعدين والفقراء دفع أثمان الأزمة.

ما ينقص التحركات، علاوةً على القطيعة مع انعزال النضالات، هو مآلٌ يقيم الصلة بين الاجتماعي وبين الرد السياسي. في أرجاء أوروبا كافة، تحتاج الحركات الاجتماعية حمل عناصر لبرنامج بديل استجابةً للأزمة، مختارةً بين الدفاع وبين توسيع الحقوق الجماعية ضدّ منطق زيادة رأس المال.

١) اليونان.. دين غير قابلٍ للسداد

ثمة دولة تتموّت بسبب الفساد والترتيبات الصغيرة بين الأصدقاء، ويبدو ثابتاً اليوم أنّ بنك غولدمان ساكس الأمريكي، وعبر تركيبات معقدة (تأمينات وعملات صعبة) ومشتقات، قد سمح للحكومة اليونانية بتقليص دينها العام وهمياً بأكثر من ٢ مليار يورو بوساطة قرض لامرئي، ما سمح لليونان بالدخول في منطقة اليورو. كما ثبت أنّ الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠١ قد أغلقت عينيها عن هذا التقليص للدين العام.

لكنّها ليست الوحيدة وتستخدم بلدان منطقة اليورو النفاق في هذا الصدد، ففي العام ١٩٩٦، لجأت إيطاليا إلى التأمينات مع مصرف جي بي مورغان لتقليص عجزها تقليصاً مصطنعاً. منذ ذلك الحين، تنازل برلوسكوني مقابل ١٠ مليار يورو عن حقوق دخول المتاحف الوطنية لشركة مالية تتلقى بالمقابل ١,٥ مليار يورو سنوياً لمدة عشر سنوات. أمّا فرنسا، فقد أصدرت في العام ٢٠٠٠ قروضاً وسجّلت تسديد الفوائد في نهاية حقبة من ١٤ عاماً. في العام ٢٠٠٤، قام مصرف غولدمان ساكسً ودويتش بنك بتركيبة مالية لمصلحة ألمانيا. على هذا النحو، اقترضت ألمانيا بأسعار فائدة أعلى بكثيرٍ من أسعار السوق، وذلك فقط تجنباً لظهور الدين في الحسابات العامة.

إذاً: تعاني اليونان من عجز يبلغ ١٢,٧ بالمائة لا ٦ بالمائة مثلما أعلنت الحكومة السابقة، ومن دين عام يبلغ ١١٥ بالمائة. لكن مقارنةً مع بلدان أخرى، ليس هنالكَ ما يستدعي العواء مع الذئاب. بلغت كلفة خدمة الديون ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٣، لكنّها تبلغ الآن ٦ بالمائة! صحيحٌ أنّ وضع حسابات الدولة بعيدٌ عن التوازن، لكنّه أقل تدهوراً بالمقارنة مع بلدان أخرى من الشمال.

منذ العام ٢٠٠١، لم يكن بمقدور المفوضية الأوروبية أن تجهل قلة موثوقية الحسابات التي تقدمها اليونان. كان يكفيها أن تنظر في حسابات الإدارات المركزية في ذلك البلد لقياس العجز الدائم في ميزانية الدولة اليونانية، يكفيها أن ترى تعدد طلبات التسلح، أن تقدّر كلفة الألعاب الأولمبية للعام ٢٠٠٤ وتقارنها بالإمكانيات المتصلة بالميزانية وبالاحتياطيات التي يمتلكها البنك المركزي اليوناني لتفهم أنّ الدين الرسمي (الذي جُعل قابلاً للتقديم لدخول منطقة اليورو) لم يكن ذلك الدين المعلن. لم يكن بوسعها أن تجهل ذلك، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن تريد فضحه.

كان دخول اليونان في منطقة اليورو ضرورياً لها لأسبابٍ سياسية وجيوستراتيجية.

الجدول ١: حالة الدين العام في بلدان منطقة اليورو الرئيسية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩❖	٢٠١٠❖❖	الزيادة منذ العام ٢٠٠٧
النمسا	٪ ٥٩,٤	٪ ٦٢,٥	٪ ٧٠,٤	٪ ٧٥,٢	٪ ٢٦,٦
بلجيكا	٪ ٨٤	٪ ٨٩,٦	٪ ٩٥٧	٪ ١٠٠,٩	٪ ٢٠,١
فنلندا	–	٪ ٣٣,٤	٪ ٣٩,٧	٪ ٤٥,٧	٪ ٣٦,٨
فرنسا	٪ ٦٣,٨	٪ ٦٨	٪ ٧٥,٢	٪ ٨١,٥	٪ ٢٧,٧
ألمانيا	٪ ٦٥,١	٪ ٦٥,٩	٪ ٧٣,٤	٪ ٧٨,٧	٪ ٢٠,٩
اليونان	٪ ٩٤,٨	٪ ٩٧,٦	٪ ١٠٣,٤	٪ ١١٥	٪ ٢١,٣
إيرلندا	٪ ٢٥	٪ ٤٣,٢	٪ ٦١,٢	٪ ٧٩,٧	٪ ٢١,٨
إيطاليا	٪ ١٠٣,٥	٪ ١٠٥,٨	٪ ١١٣	٪ ١١٦	٪ ١٢,٢
هولندا	٪ ٤٥,٦	٪ ٥٨,٢	٪ ٥٧	٪ ٦٣,١	٪ ٣٨,٤
البرتغال	٪ ٦٣,٥	٪ ٦٦,٤	٪ ٧٥,٤	٪ ٨١,٥	٪ ٢٨,٣
إسبانيا	٪ ٣٦,٢	٪ ٣٩,٥	٪ ٥٠,٨	٪ ٦٢,٣	٪ ٧٢,١
منطقة اليورو	٪ ٦٦	٪ ٦٩,٣	٪ ٧٧,٧	٪ ٨٣,٦	٪ ٢٦,٠

❖ التقدير ❖❖ التوقع. المصدر: المكتب الأوروبي للإحصاء

الجدول ٢: مقارنة السياسات الضريبية في اليونان والاتحاد الأوروبي ٢٧

	العوائد الضريبية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		المعدل الأقصى القانوني للضريبة على الدخل		معدل الضريبة على الشركات	
	اليونان	الوسطي الأوروبي ٢٧	اليونان	الوسطي الأوروبي ٢٧	اليونان	الوسطي الأوروبي ٢٧
٢٠٠٠	٪ ٣٤,٦	٪ ٤٠,٦	٪ ٤٥	٪ ٤٤,٧	٪ ٤٠	٪ ٣١,٩
٢٠٠٦	٪ ٣١,٣	٪ ٣٩,٧	٪ ٤٠	٪ ٣٩,١	٪ ٢٥	٪ ٢٣,٦
٢٠٠٧	٪ ٣٢,١	٪ ٣٩,٨	٪ ٤٠	٪ ٣٧,٨	٪ ٢٥	٪ ٢٣,٥
التبدل ٢٠٠٧/٢٠٠٠	–٢,٥	–٠,٨	–٥	–٦,٩	–١٥	–٨,٤

المصدر: المكتب الأوروبي للإحصاء ٦/٢٠٠٩

الجدول ٣: الرصيد العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
اليونان	–٣,٧	–٤,٥	–٤,٨	–٥,٦	–٧,٥	–٥,٢	–٢,٩	–٣,٩	–٧,٧	–١٢,٧
منطقة اليورو	٠	–١,٨	–٢,٥	–٣,٥	–٢,٩	–٢,٥	–١,٣	–٠,٦	–٢	لامعلومات

المصدر: المكتب الأوروبي للإحصاء، استخلاص بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٠

الجدول ٤: الدين العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
اليونان	١٠٣,٤	١٠٣,٧	١٠١,٧	٩٧,٤	٩٨,٦	١٠٠	٩٧,١	٩٥,٦	٩٩,٢	١١٣,٤

بالنسبة لوكالات التأشير فلها موثوقيةٌ تخضع للمساءلة، فقد كانت تضع لمصرف ليمان براذرز مؤشراً بالغ الارتفاع قبل ثلاثة أيام من إفلاسه وكذلك فعلت بالنسبة للقروض العقارية المحولة إلى سندات!

لكنّ هذه الوكالات «الصاحية تماماً» نفسها هي التي تصوغ الأسواق المالية، بما في ذلك الأسواق غير الخاضعة للقواعد والمسماة OTC (التوافقية) من قبيل سوق المنتجات السامة أو تلك المسماة CDS (تأمينات ضد مخاطر عدم التسديد). وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصارف الأنغلوسكسونية (ولاسيما غولدن ساكس وسيتي بنك). هذه الوكالات لا تعمل على أساس التنجيم، بل على أساس معطيات يقدمها مصدر القرض المعتبر أو وضع هذا المنتج أو ذلك في السوق. في الحالة التي تشغلنا، لم تخفض علامة قروض الدولة إلاّ بعد أن قدّمت الحكومة اليونانية نفسها معطياتٍ جديدة بعد تغير الأغلبية.

٢) على حافة التوقف عن التسديد

تمّ التفاوض على اقتراض اليونان بنسبة ٦,٤٠ بالمائة، أي ضعف ما كان يمكن لمقرض أن يأمل بالحصول عليه في هذا الصدد. يشار إلى أنّ هذا الاقتراض بقيمة ٥ مليار يورو قد تلقى حين تمّت الدعوة للعروض ثلاثة أضعاف العرض الأولي. إنه تكذيبٌ جميلٌ يقوم به الماليون بالنسبة لبلدٍ يعدّ «على حافة التوقف عن التسديد».

تميل الإيديولوجيا المهيمنة إلى مقارنة وضع ميزانية الدولة مع ميزانية أسرة أو شركة، وهذا أمرٌ عديم المعنى. فعلى العكس من أسرة أو شركة، تتوافر لدى دولة على الدوام إمكانية زيادة مواردها عبر الضريبة. إنّه أمرٌ احتمال حياته أطول بكثير، وهو يمثّل فارقاً أساسياً والسبب الذي يجعل تلك المقارنة سخيفة. توجد الدولة الأمريكية منذ ٢٢١ عاماً وهي تراكم ديوناً منذ العام ١٩٣٧

السبب الثاني في وجود هذا الخطاب المنذر هو تحضير الرأي العام لقبول علاج تراجع اجتماعي وتقشف. كما يتوافر لدى الحكومة اليونانية كل مناخ القيام بإصلاح ضريبيٍّ عميق لإلغاء الهدايا الضريبية والاجتماعية الممنوحة للطبقات الميسورة والشركات، وفرض ضرائب على مداخيل رؤوس الأموال والإيرادات، أي باختصار لزيادة عوائدها الضريبية لإلغاء عجز ميزانيتها. إنها حقاً مسألة خيار سياسي يختار الحزب الاشتراكي في اليونان (باسوك) ألاّ يمارسه لأنّه موافقٌ على الجوهري في النيوليبرالية: العالم اليوناني هو ضمن اقتصاد سوق نيوليبرالي، وينبغي أن يظلّ كذلك!

لقد زادت السياسات التي تنتهجها الحكومات المتتالية منذ عدة عشرات من السنين العجز الحكومي ورصيد الدين العام. ولم يؤدّ الانضمام إلى منطقة اليورو (٢٠٠١) إلاّ إلى تضخيم هذه الظاهرة.

٣) الاتحاد الأوروبي يتعاطف ولكن..

في حين أقرض البنك المركزي الأوروبي مبالغ كبيرة للمصارف الخاصة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لإنقاذها من الإفلاس، من غير المسموح له بالقيام بالأمر ذاته تجاه السلطات الحكومية في الدول الأعضاء. إنها الطامة الكبرى.

ينبغي القول بأنّ المادة ١٢٣ من معاهدة لشبونة تنص على منع البنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية في الدول الأعضاء من القيام بـ«الاستحواذ المباشر من [السلطات العامة أو الهيئات الأخرى أو الشركات العامة في الدول الأعضاء] على أدوات ديونها».

إذن، لا استحواذ «مباشراً» (ولا مساعدةً للدول)، لكن يتم منح قروض تفضيلية للمصارف التي تودع ضمانةً... سندات وصكوكاً حكومية (ومن بينها تلك الخاصة بالدولة اليونانية!). فيا له من نفاقٍ جميل، هذه الآلية التي تسمح بها معاهدة لشبونة.

ألا يستطيع بنك الاستثمار الأوروبي، الذي نعرف عدم أخلاقيته في البلدان النامية تمويل العجز اليوناني؟ على الورق، هذا صحيح. لكن في «الحياة الحقيقية»، هو يمول حقاً مشاريع استثمار قابلة للنقاش تعمّق العجز الحكومي وتزيد الدين الحكومي من قبيل الألعاب الأولمبية للعام ٢٠٠٤ التي لم تعرف كلفتها الحقيقية بعد (تقدر ما بين ٢٠ و٣٠ مليار يورو).

٤) يتوجب اتخاذ إجراءات تقشف

إلى هنا يريد الوصول مناصرو الرأسمالية الاقتصادية والمالية! تتذرع الحكومة بدين حكومي يعدّ «غير قابل للاحتمال»، تفرض الحكومة على شعبها، باسم تطهير الميزانية، علاجاً تقشفياً غير مسبوق: إنهاء إجراءات الإنعاش، تجميد أجور الموظفين في العام ٢٠١٠، خفض العلاوات في الوظائف الحكومية بنسبة ١٠ بالمائة والساعات الإضافية بنسبة ٣٠ بالمائة، خفض النفقات العامة بنسبة ١٠ بالمائة، من بينها ١٠٠ مليون يورو أقل للتعليم، تقليص نفقات الاستشفاء، زيادة سن التقاعد عامين بحيث يصبح ٦٣ عاماً، تجميد التوظيف، تقليص الـ CDD في الوظائف الحكومية، زيادة الضرائب على المحروقات والتبغ والهاتف المحمول وزيادة الضريبة المضافة بمقدار نقطتين...

ويريد الاتحاد الأوروبي أكثر من ذلك! إنه يطالب بإصلاحات هيكلية تخصّ مجمل الإدارات، ولبرلة سوق السلع، وجعلَ العمل مرناً، وإصلاحات عميقة في نظامي التقاعد والرعاية الصحية...

في الحد الأدنى، هذا يعني على الأقل أنّ ما ينتظر الشعب اليوناني على المدى القصير هو وصول نسبة البطالة إلى ١٥ بالمائة وتقليص للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٥ بالمائة، وفق تقديرات دويتش بنك.

يبلغ الوفر المتوقع مع خطة التقشف ٥ مليار يورو. لكن هنالك خيارات أخرى ممكنة! فاليونان هو أكثر بلدان الاتحاد الأوروبي إنفاقاً على التسلح من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغت نفقات التسلح ٩,٦٤٢ مليار يورو في العام ٢٠٠٦. وفي العام ٢٠٠٨، احتلت اليونان الصف الأوروبي الأول مع ٢,٨ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي المكرس للتسلح، ولا يشتمل هذا الرقم مجمل النفقات العسكرية. وأول المستفيدين من هذه الكلفة المعتبرة على ميزانية الدولة هي صناعات التسلح الأمريكية والأوروبية.

كما أنّ اليونان تحتلّ المرتبة الأولى في امتلاك الأساطيل التجارية، بأكثر من ٤٠٠٠ سفينة تستنزف كل عام الدولة اليونانية بنحو ٦ مليار يورو من ضريبة القيمة المضافة بفضل آليات تفضيلية.

لقد حوّل معظم كبار أصحاب العمل أصولهم إلى شركات قبرصية خارج البلاد (حيث لا يدفعون إلاّ ١٠ بالمائة كضريبة). كما أنّ الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية معفاةٌ من الضريبة، على الرغم من احتلالها المرتبة الأولى في حيازة العقارات.

تلقت المصارف اليونانية ٢٨ مليار يورو من الأموال العامة تحت بند خطط إنقاذ دون أي مقابل، وهي الآن تضارب على الدين العام دونما عقاب. هنالك إذن وسائل للعمل بأسلوبٍ مغاير!

إنها تفترض إصلاحاً عميقاً للنظام الضريبي، لكنّ حكومة الباسوك، التي تعمل في خدمة الرأسماليين، اختارت ترك الأمور على حالها لتجعل الفقراء يدفعون من أجل البقاء في منطقة اليورو، على الرغم من أنّ هذا البقاء هو مصدر إلغاء التنظيم وخسارة السيادة الوطنية، وذلك باسم «المنافسة الحرة وغير المزيفة».

٥) البلدان المتطورة.. خطط تقشف

في جميع البلدان المتطورة، يعيد الحكّام ووسائل الإعلام إنتاج الرسالة نفسها. أكان الأمر في البرتغال حيث شرعت الحكومة في تنفيذ خطة خصخصة واسعة للخدمات العامة؛ وفي إسبانيا، المرتبكة بسبب الأزمة العقارية والتي تشهد نسبة بطالة تدور حول ٢٠ بالمائة؛ وفي إيرلندا التي يقارب عجز ميزانيتها مثيله في اليونان؛ وفي إيطاليا التي تضرب الرقم القياسي في الاتحاد الأوروبي بدين عام يبلغ ١٢٧ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي؛ وكذلك في المملكة المتحدة التي أصبح عجزها يتجاوز ١٤,٥ بالمائة.

ينبغي أن تتوقع البلدان الأوروبية الأخرى أن تنتقل إلى مطحنة خطط التقشف. وقد باتت مشاريع إصلاح أنظمة التقاعد وصندوق الأنظمة الصحية والضمان الاجتماعي قيد التطبيق في كافة أرجاء أوروبا.

هنالك أمرٌ أكيد: لن تذهب الأموال العامة، التي تنالها كبرى المصارف الخاصة من البنك المركزي الأوروبي بأسعار فائدة شديدة الانخفاض، إلى الأسر ولا إلى الشركات. لقد تقلّصت القروض القائمة في العام ٢٠٠٩ تقلصاً كبيراً في كافة أرجاء أوروبا. هذه الأموال تذهب وستذهب مجدداً للمضاربة على «خطر السيادة»، الدين العام. اليوم اليونان، وغداً البرتغال وإسبانيا وإيطاليا وإيرلندا. وبعد غد بلجيكا وفرنسا... لقد تشظّت منطقة اليورو تشظياً تاماً وها هي تكشف عن وجهها الحقيقي: إنها نظامٌ تم بناؤه من أجل الاقتصادات الأكثر ثراءً على حساب الاقتصادات الأكثر فقراً.

خلاصات مؤقتة وستّة اقتراحات

تتضمن المسألة المركزية التي تطرحها «الأزمات - الذرائع» للديون العامة في الشمال توزيعاً مغايراً للثروات.

لتحقيق ذلك، ينبغي التحضّر لأمرين: زيادة الأجور عبر اقتطاع الأموال من أرباح الأسهم وتطبيق إصلاحٍ ضريبيٍّ واسع.

ستؤدي زيادة الأجور إلى إنهاء مديونية الأسر وتفتح المجال أمام إنتاج السلع والخدمات.

ينبغي أيضاً إجراء تخفيض جذري في زمن العمل مع الإبقاء على الأجور وعلى الاستخدام التعويضي. وسوف يسمح ذلك بالرد على مشكلة البطالة ومشكلة تمويل الضمان الاجتماعي (بفضل زيادة عدد المشاركين) وعدم كفاية وسائل التسلية للعاملين في آن معاً.

إنّ الإصلاح الضريبي المنسّق على المستوى الأوروبي سيسمح بإلغاء الفراديس الضريبية العديدة وباستعادة نظام ضريبي تدريجي على كل العوائد (ضرائب على الدخل وضريبة على الشركات) وبتقليص أو إلغاء الضرائب غير المباشرة التي تمسّ الأشخاص الأكثر فقراً بصورة خاصة (الضريبة المضافة، الضرائب على المنتجات النفطية)، وبإقامة ضريبة استثنائية على العوائد المالية وعلى ذمم الدائنين، دون أنْ ننسى فرض ضريبة على عوائد رأس المال الأخرى وعلى العوائد العقارية.

كما سيؤدي تصحيح سياسة الميزانية من وجهة نظرنا إلى إلغاء الإعفاءات العديدة للمساهمات الاجتماعية التي تقدمها الشركات، وزيادة مساهمات أرباب العملٍ، وكذلك ضمان تطوير الحماية الاجتماعية للجميع ومستوىً صحيح للتقاعد وتعويض المأكل والمسكن.

أخيراً، لقد برهن النظام المالي على ضرره الاجتماعي. ينبغي مصادرة المصارف والهيئات المالية الأخرى وتحويلها إلى المجال العام ووضعها تحت سيطرة المواطنين.

إنها أيضاً ضرورة القيام بتدقيق مواطني للديون العامة، وقياس شرعيتها أو عدم شرعيتها (هل هي ممولة؟).

فلنضع هذه الاقتراحات موضع نقاش لتحديد قائمة مطالب.

❖باسكال فرانشيه: نائب رئيس لجنة إلغاء ديون العالم الثالث

يكتب عن الهجران والسجون والحرب

عارف حمزة: أحسد أولئك الذين ينسون

◄ حوار: رائد وحش

اشتقّ عارف حمزة طريقاً جانبية في قصيدة التسعينيات السورية، وراح يعبّد طريقه هذه بنصوص غالباً ما أخذت شكل المراثي، حتى أن مدونته الشعرية صارت فرصة لنطل على عذاباتنا كبشر وحيدين ومتروكين.. من جانب آخر اهتمت قصيدته التي نمت بأناة بلغتها الهامسة وكثافتها.. مؤخراً صدرت له مجموعة «الكناري الميّت منذ يومين».. حول هذه التجربة يدور هذه الحوار..

• كيف جئت إلى الشعر؟؟ ولماذا الشعر؟؟

في الوقت الذي كنتُ فيه غارقاً في قراءة الروايات، خاصة المترجمة منها، وقراءة النصوص المسرحية، التي كانت تزداد في مكتبة البيت من قبل أخويّ الكبيرين، والتمثيل في فرقة المدرسة الابتدائيّة ثم المسرح الجامعي حتى عام ٢٠٠٤ تقريباً..كتبتُ الشعر وليس الرواية أو المسرح؛ رغم أنّني كنتُ أرغب أن أكون روائيّاً وليس شاعراً.

لا أدري إن كان أحدنا، في بداية كتابته، يذهب لكتابة معيّنة بقرار منه. الشعر لم يكن عملي الذي أحلم به، خاصّة أنّني لا أحبّ قراءة الشعر مقارنةً بالرواية والمسرح؛ وحتى مقارنة بقراءة السير الذاتية للكتّاب... ولكن بعد نشر مجموعتين شعريتين، مع وجود مخطوطة شعريّة لم أنشرها وأخرى ضاعت في إحدى حافلات النقل، أصبح الشعر عملي الكتابيّ الذي أريدُ أو أمارسه بإتقان. أصبح الشعر صنعتي الوحيدة.. وربما ذلك قد يبرر مسحة الحزن والألم الكبيرة التي تُغلّف كتابتي الشعريّة بسبب انحرافي عن طريق الكتابة الروائيّة التي كنتُ أريد. ولكن، بدرجة أو بأخرى، استفدتُ من تقنيات الرواية والمسرح في كتابتي لنصيّ الشعريّ.

• لديك عناوين شعرية بامتياز، عناوين لا يستطيع القارئ مقاومة إغرائها كـ«كنت صغيراً على الهجران»، و«كيديّ محتاج»، و«الكناري الميت منذ يومين»، كيف جعلت العناوين تلعب هذا الدور، مع أنك لا توليها كثيراً من الاهتمام داخل القصائد؟؟

العنوان، بالنسبة لي، هو مدخل جيّد لاستدراج ذائقتي كقارئ للنص فيما بعد. عنوان المجموعة هو آخر عمل أقوم به بعد الانتهاء من كتابة نصوص الكتاب. لذلك قد يأتي العنوان كجملة وردت في إحدى القصائد؛ كما حصل مع مجموعتي «حياة مكشوفة للقنص» و «قدم مبتورة»، أو كعنوان لقصيدة داخل الكتاب؛ كما حصل مع مجموعتي «كيديّ محتاج» و«الكناري الميّت منذ يومين». ليس من السهل اختيار عناوين الكتب؛ بعد نشر كلّ تلك الكتب على مدار عشرات السنين، بالمقارنة مع سهولة اختيار عناوين القصائد. كنتُ أريدُ أن تكون القصائد من دون عناوين كما كُتبت في الأصل لحظة الكتابة؛ لأنّني لا أكتب عنوان القصيدة وأكتب القصيدة من أجلها. بينما وضع عنوان للكتاب هو أمر لا بدّ منه في جمع كل تلك الأصوات وذلك الكلام في فم واحد.

• الألم عنوان بارز في تجربتك عارف من أين لك كل هذا؟؟ ما الذي يدفعك إلى أن تقول: «نموتُ موتاً بطيئاً في الطبعة الشعبية للحياة»؟؟

هذا الألم لم يكن ألماً شخصيّاً صرفاً. هناك الكثير من الأصوات والشخصيات التي تعيش في داخلي. وأنا أكتب عن تلك الشخصيّات. فأنا كتبتُ عن التعذيب في السجون ولم أدخل السجن سوى لنزهة ليوم واحد؛ وذلك اليوم لم يكن سوى نزهة قصيرة لشاب في الخامسة عشر من عمره، وكتبتُ عن الحروب مع العلم بأنّني وُلدتُ بعد انتهاء آخر حرب في هذا المكان. حتى أنّني لم أذهب للجيش كخدمة للعلم لأسباب صحيّة.

وكان يجعلني كلام النقّاد أشعر بالغرور وربما السعادة عندما يصف أحدهم تلك الكتابات بأنها «تجربة شخصيّة للشاعر». مع استمرار تدويني لعذابات وآلام تلك الشخصيّات تحوّل الأمر، من دون تدخّل مني، إلى ألم شخصيّ. كنتُ أريدُ أن أكتب تلك الآلام وتلك التجارب والأصوات كي أتخلّص من الشخصيّات الغريبة التي ورثتها من شخص غامض وقصص غامضة والتي ما زالت تعيش في داخلي. كي أصل إلى صوتي الحقيقي الخاص بي. كي أرى بعيني، بعد تخلّصي من كلّ أولئك الناس والأقوام والآلام والحروب والعذابات والأصوات، ذلك السور العالي الذي صنعتهُ تلك الشخصيّات بيني وبين الحياة.

من جهة أخرى فإنّ الألم، وكذلك العذاب، موجود في كلّ مكان، ليس في السجون والحروب فحسب، بل في المستشفيات، كوني كنتُ المرافق الأبديّ للمرضى ثمّ مريضاً فيما بعد، والأسواق والشوارع وأماكن العمل والتلفزيون. لأنّ الألم هو أكثر شيء يمكن مشاهدته ولمسه بالأيدي وتذوّقه بكلّ الأعضاء ومنها اللّسان. كنتُ أتفاجأ بالذين يتألّمون بسبب الحبّ، أو الفقدان أو الانتظار أو الغربة أو سوء التفاهم مع المحيط والآخر أو العنوسة أو الترمّل.. إلى أن وقعتُ فيه. أنا شخص سعيد. أضحك كثيراً وأسافر ولي أصدقاء قليلون. لكنّ الشعر هو شيء آخر. الشعر، ربما، هو الكتابة عن الآخر الذي نجهله ونفتقده ونتوق إليه، وعندما نحصل عليه نريد لو نفقده من جديد.



• بينك وبين بسام حجار خطوط لقاء كبيرة النبرة الرثائية، الهدوء، استنهاض الصمت، العالم الشخصي الصغير.. ما قولك؟

لا أدري إن كنتُ أُقلّد الشاعر الراحل بسّام حجّار. لأنني بالتأكيد متأثّر به؛ كما بقيّة الكتابات القليلة التي أحبّها في الشعر. كما أنّني لا أستطيع القول بأنّني أكمل تجربة الكتابة لديه فهو شاعر كبير. كان بسام حجّار صديقاً عزيزاً ومخلصاً. وكلّما كنتُ أزوره في بيروت أو أهديه كتاباً صدر لي كان يقرؤه مباشرة. كنتُ أشعر بالتوتر كلّما فعل ذلك. كنتُ أريدُ أن أهرب أو يحدث زلزال مثلاً ونهرب كلانا من المكان كي يتغيّر الموضوع والموقف الصعب الذي وضعتُ نفسي فيه. كان يتحدث عن الشعر وتقنيات الكتابة كأنّه يتحدث عن أقرباء له. الإخلاص هو أكثر شيء يفتقدهُ أحدنا في الحياة ولكن في الشعر لا.

ربما تلك الأشياء التي ذكرتها في سؤالك جاءت من كرهي للأمل. أنا لا أحب الأمل ولا أنتظره. وأعيش كما لو أنّني أموتُ غداً. ولا يهمّني بقيّة القول في أن أعيش أبد الدهر. ودائماً «الحياة هي في مكان آخر»؛ كما كتبها كونديرا على غلاف روايته، وبأنّ «الماضي لم يمت. حتى أنّه لم يمض» كما قال يوماً وليم فوكنر.

كان بسّام حجار من أهمّ الشعراء الذين كتبوا قصيدة النثر. حتى أنّه، من دون أن يدري، قدّم في كتاباته خصائصها؛ وتقنياتها إذا فكّر يوماً من النقّاد الكسالى بدراسة قصيدة النثر. ومن السهل التأثّر بشاعر له صوته الخاص مثله. ولكنّ من الصعب أيضاً الكتابة مثله لأنّه كتب الخاص والمهمل؛ لأنّه كتب الحياة، بمفردات وقاموس قليل وضيّق، ولطالما أحيا تلك الكلمات من جديد كي يلعب بها في نصوص لاحقة. كان يكتب الشعر لأنّه شاعر وليس شخصاً آخر.

• القصيدة التي تكتبها قصيرة ومكثفة كأنك تكتب نصاً طويلاً وكل تجربة جديدة هي حركة، مقطع، فقرة. إلى أي حد ترى هذا صحيحاً؟

المسألة ليست مسألة نص طويل نكتبه طوال حياتنا في الكتابة. لأنّ هذا الأمر محسوم بالنسبة لي. أنا مازلتُ أكتب في مكان آخر وأحبّه. أكتب في ثلاثة أمكنة، هي الهجران، كأحد لوازم الحب، والسجون، كتشريح للكرة الأرضيّة المقيتة، والحرب، كإطلالة على النفايات التي يصنعها البشر والتي تصنعها الأحقاد والتاريخ التافه. ولكن هذا الكلام أتى فيما بعد. أي فيما بعد الكتابة. أنا لا أكتب في ما أفكر فيه. بل ربّما فيما لم عدتُ أفكّر فيه. أنا لا أكتب الموضوع ثم أشرحه بقصائد. أنا أكتب الشعر فحسب. وإذا كان هناك إحساس بأنّها حركة أو قطعة ضمن نصّ طويل فهذا جيّد. فأحدنا يريد لو يكتب نصّه الخاص والطويل. وهذا مستحيل بالطبع، الذي سيودي به إلى الكآبة والتجهّم في النهاية. أنا غزير في الكتابة؛ وقد أكتب بشكل يومي، ولكنّني أتعرّض لمشكلة عدم النسيان. أحسد أولئك الذين ينسون وكذلك أولئك الذين يركلون بأقدامهم الأبواب ويمضون من غير رجعة إلى حياتهم السابقة. بقرارات جسورة. وقلوب من حديد. أنا لا أملك قلباً يفعل ذلك. لذلك أنا مرتاح في المقاطع والحركات، لأنّني أخاف وأريد لهذه الحياة التي في الخارج أن تمضي بسرعة بينما أحيا في الداخل بشكل بطيء، ولا يهمّني إذا كان النصّ الطويل سيمرّ بجوار المكان أم لا. ■

ربما ..!

المصريون يهزون الهلال يا سيد درويش

تحولت الذكرى السنوية للفنان الخالد سيد درويش(١٨٩٢ ـ ١٩٢٣) في مكان ولادته بحي «كوم الدكة» في الإسكندرية إلى مهرجان فني سنوي، يقام في ١٧ آذار يوم مولد «فنان الشعب» ويحمل اسم «زوروني كل سنة مرة»، حيث تردد أغانيه و تعزف موسيقاه. لكن هذا المهرجان حمل أبعاداً سياسية هذه السنة، حيث ذهبت عدة وسائل إعلامية إلى الربط بين الاحتفالية وبين واقع المصريين اليوم الذي يشهد تردياً لا مثيل له.

لم يكن سيد درويش في أغانيه وموسيقاه ومسرحياته الغنائية بعيداً عن السياسة على الإطلاق، فهو أولاً محرر الموسيقى العربية من الاحتلال التركي، ومكرس فكرة أن هدف الغناء ليس التطريب وحسب، كما كان سائداً قبله، فمعه أصبح الهدف الأول هو الجهاد الوطني والنهوض الاجتماعي، هكذا كانت أغلب أعماله تتناول أحلام الشعب «الغلبان» ومنغصات العيش من غلاء في الأسعار وعسف ومحاولات إذلال..

واليوم إذا يرى الأعلام أن هذا المهرجان سياسي فليكن، وليقل أهل مصر، وسواهم أيضاً، اليوم وغداً، اعتراضهم على الواقع المعيشي القائم، من خلال ما سبق وقاله درويش في تحفه الغنائية العظيمة كـ«طلعت يا محلى نورها» و«أهو ده اللي صار» و«هز الهلال يا سيد»، أو نشيد «بلادي.. لك حبي وفؤادي».. وسواها.

إحدى وثلاثون سنة فقط هي ما عاشه درويش، لكنه في حياته الخاطفة والسريعة فعل ما لم يفعل من عاشوا قرناً، ولعل دروسه المستفادة من هذه التجربة الكبيرة تأخذ عدة تمثيلات أهمها: ألا يدير الفنان ظهره للشعب، التفكير الدائم بالنهضة عبر الفن لأن الفن قادر على المستحيل، تقديم ما يساهم في تقوية روح الإنسان والارتقاء بالوجدان.

■ ر.و

raedwahash@kassioun.org

أريد عريساً..

◄ نور الحلبي



أرادتها القبيلة؟؟ حسناً لها ما تريد.. هذه الذات لن تنفع معها إبرة تهديد مهدئة، أو مسمار وعيد يُدق في إصبعها.. ولكن إن لزم الأمر أن أتزوج «للتناسل» على الأقل، فسأفعل، وهنا أضمن إنجاب ذرية مثلي وتكون «براقش» قد جنت على قومها.. ومع وقفة تأمل عميقة حول موقف خطير أطلقته جدتي في إحدى السهرات: «اليوم تتدللين وتختارين، وغداً تتمنين زبالاً»... مع احترامي وإجلالي لصنّاع النظافة في زمن النفايات المستوردة على جميع الأصعدة. وبما أنني بلغت سن اليأس، أي منتصف العشرينات ولم أتزوج بعد، وبما أن الأمر يثير حفيظة العائلة والجيران والأقارب والصديقات (دون الأصدقاء)!! ونظراً لهذا التآزر الكبير فيما بينهم ضد قراري بالحرية المؤقتة، ريثما أصادق على وثيقة «استيطاني» المجمّد حالياً..

وحيث أن لسلسلة هذه المواقف تفوح منها رائحة مؤامرة من الغرب المستعمر والساعي للانقضاض على خيراتنا ونهب ثرواتنا وغزونا في الحضيض الفكري والتفلت الأخلاقي.. (إلى آخر الموشح)، ولأنني لن أستطيع مقارعة الزمن وحدي (كوني ضلعاً قاصراً)، قررت أخيراً أن أتأهل، وأغيظ «عازبة» تلك التي قهرتني طويلاً في خانة الحالة الاجتماعية على بطاقتي الشخصية، كما نويت أن أخلع باب الصمت وأكشف نواياي المبيتة وأعلن شروط قبولي بزوج المستقبل الذي سيشاركني حياتي في الضراء فقط، فالسراء غالباً لا تخرج بيت الزوجية.

وتالياً على من يرغب بالزواج مني أن يحوز رزمة الشروط الآتية:

. أن يكون ابن عائلة حسن التربية ومحافظاً على عذريته (مش بايس تمو غير أمو).

.أن يكون منقباً لا يظهر منه إلا الكفين كي يرى الجميع خاتم الزواج في إصبعه: فأنا أغار ولا أحب أن يكشف زوجي على الغريبات (والغرباء أيضاً بسبب تزايد هذه الحالة مؤخراً).

.أن يكون رجل بيت له فم يأكل، وليس له فم يحكي، فأنا امرأة أعود من عملي متعبة وأحتاج إلى الهدوء والراحة.

.أن يكون صبوراً غير متطلب، وعلى دراية بالأزمة الاقتصادية التي تهزّ العالم مما يتسبب بارتدادات بالغة الخطورة على واقعنا اليومي والحياتي ولا سيما الزوجي.

.أن يتفرغ لواجباته البيتية وتربية الأولاد، فأنا بشكل عام لا أحب الرجل العامل لأنه يوجع الرأس، وقد يشبّ عن طوقي ويغرقني في شعارات الاستقلالية والمساواة وما شابه . (الباب الي بيجيك منو الريح سدوا واستريح).

.أن يكون متعلماً ومثقفاً ومدافعاً شرساً عن حقوق المرأة، فأنا لا أحتمل الرجل الجاهل أو السطحي أو (الدقة القديمة)، بل أريده من حملة الشهادات العليا كي أتباهى به أمام صديقاتي وزميلاتي.

.أن يكون مُشرقاً يعتني بجماله وعطوره بشكل دائم، والا زاغ نظري والتفتُّ لسواه (امرأة واستحلت)..!

. أن يكون طريفاً خفيف الظل وصاحب نكتة (مفرفش يعني)، حتى في أحلك الظروف وأسوأ المناسبات، فأنا لا أطيق الرجل العبوس وقد أبحث عن السعادة المفقودة خارج البيت الزوجي.

.أن يأكل بإذني، وينام بإذني، ويتنفس بإذني، وإن لزم الأمر أن يموت فبإذني أيضاً، فأنا لستُ «رجل كرسي»..!

. الخروج بطلب رسمي يقدّم قبل أسبوع كي أنظر فيه وأدرسه بهدوء، نظراً لكثرة انشغالاتي ومواعيدي واجتماعاتي وسهراتي وعشاءات «العمل» خارج البيت.

. ألا يتكلم بصوت عال في حضوري، وألا يجادلني فيما أرتئيه صواباً، وألا يتذاكى كثيراً عليّ فأنا صاحبة تجارب وخبرات وبطولات وفتوحات، أعرف ما يجهله وخضت فيما لم يخضه، فإن قلت البحر أخضر يعني أخضر وكفى..!!

.أن يمارس واجباته الزوجية بإتقان ومهارة عالية، وأن يمتثل لرغباتي شاء ذلك أم أبى، وإلا .. وإلا بحثت عن الحب وعوّضت حرماني خارج قفّ الزوجية!

.أن يمتثل لقراري في «تأديبه» حين يشذّ عن القواعد والأعراف المعمول بها في قبيلتنا، لأن منظومتنا و«منظورنا» هو الأصح كما أثبتت التجربة..!!

.أن يغفر خياناتي المتكررة وتجاربي ونزواتي ولحظات ضعفي وطيشي و«جهالتي» في الثلاثين والأربعين والسبعين.. وأن يصون بيتي وشرفي وعرضي في غيابي.

.أن يدعي أنه تزحلق بـ«سائل التنظيف أثناء مسح البيت، أو أنه ارتطم بالباب عندما تزرق عينه أو يتورّم خده بسبب «تأديبي» البهيمي له..!

.«الحَرَد» عند أهله ممنوع منعاً باتاً، وإن ركب رأسه وفعلها فإما أن يعود صاغراً، أو أبعث له وثيقة الطلاق حيث يكون (ما عنا رجال تنام برا البيت).

.أن يبرر ارتكابي لجريمة شرف لو اشتبهت بخيانته! فأنا شرقية دمي حامي، ولست بوارد أن أوصم «بالطرطرة» طوال عمري أمام بنات قبيلتي..!

والأهم من كل ذلك ذريته المؤنثة، أي ألا ينجب إلا إناثاً يحملن رايتي، ويستكملن مشواري ويدخلنني الجنة.. وقد أعذر من أنذر..!

هذا بعض ما تتضمنه سلة شروطي للدخول في مفاوضات الزواج، أو يمكن القول إن هي خارطة الطريق إلى قلبي، بعد أن رفضت أغلب مبادرات الزواج العائلي التي تنطوي في أغلبها على تدخلات سافرة من الخارج مما يشكك في مدى براءتها.. فهل أجد في هذا الشرق «أبو شهاب» عصري يرى أبعد من شاربه، ولا يذكرني دائماً أنه وحده فقط «من يضع الأمور في نصابها».

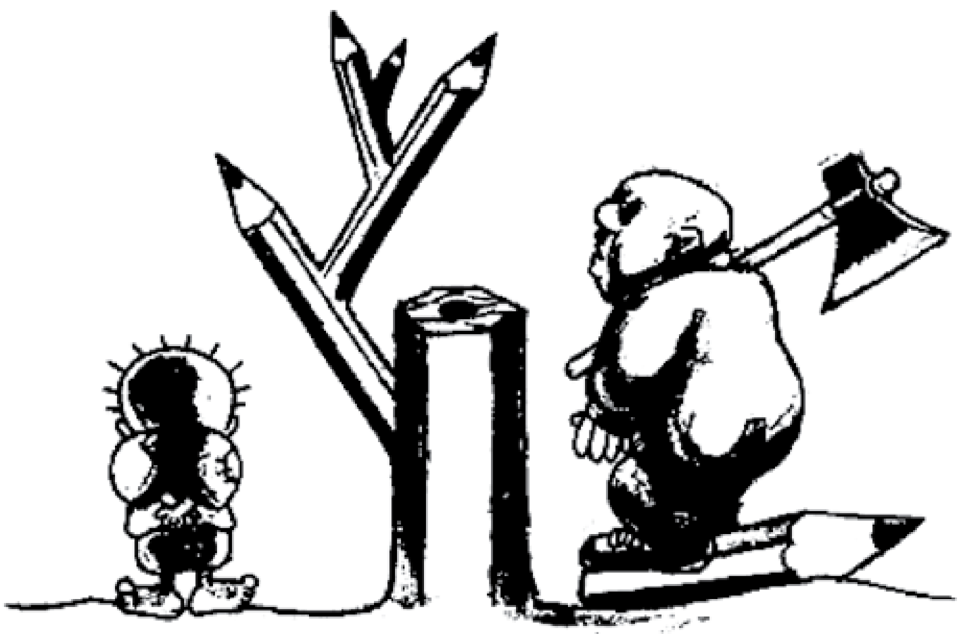
■ (كاتبة سورية مقيمة في لبنان)

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/3/31) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

إعلام «رجال الأعمال»..

◄ جهاد أسعد محمد

أكثر من يقدّر أهمية الإعلامٍ وجدواه وتأثيره، هم أولئك الذين يعرفون تماما ماذا يريدون من وسائل الإعلام، ويدركون مدى فاعليتها وما الذي يمكنها أن تقدمه لهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة المخطط لها بِدقة ورويّـة.. فهؤلاء لا شيء مجانياً أو عشوائياً عندهم، وكل كلمة أو صورة أو إعلان أو خبر أو تحقيق أو تعليق أو تغافل عن حدث... له منطلق وسبب وتوقيت وأمل بجدوى..



هنا، في الخريطة الإعلامية السورية (في الداخل) الآن، وبعد سنوات طويلة من سيادة أحادية الإعلام بكل ما أنتجه ذلك من سذاجة إعلامية وإعراض شعبي عن وسائل الإعلام الرسمي وعن خِطابه المتخلف شكلاً ومضمونا، وبعد الانفتاح النسبي إعلامياً المشوب عمداً بغياب قانون إعلام محدّث وشامل، والذي أفرز مناخات مفتوحة للتضليل الممنهج، لا ينطبق الكلام الاحترافي - الوارد أعلاه- بحرفيته إلا على وسائل إعلام محددة، تجذب الناس بمستوى عال من السيمياء المتطورة وتعطي ظهرها لهم.. ونعني هنا الدوريات الورقية والمواقع الإلكترونية التي يرعاها ما باتوا يُعرفون باسم «رجال الأعمال»، وهو الاسم المخفف والعصري والأقل تنفيرا لـ«الرأسماليين» بشقيهم، الكلاسيكيين الذين هربوا بما تيسر لهم من أموال منهوبة تاريخيا أيام التأميم والإصلاح الزراعي وعادوا مع رساميلهم مع هبوب رياحهم مجددا، ومحدثي الثروة من الثوريين «السابقين» وأبنائهم وأحفادهم وأقربائهم وأصدقائهم الذين سطوا على المال العام، وحلبوا الشركات والمؤسسات والمشاريع العامة وأملاك الدولة حتى جففوا ضروعها..

«إعلام رجال الأعمال» هذا ذو النفوذ الواسع في الأوساط الحكومية، وخاصة الاقتصادية منها، قد يكون الوحيد المحدد الأهداف الذي يسخّر كامل منظومته لخدمة مآربه، إلا إذا استثنينا منبراً أو منبرين يقفان في الخندق المواجه بمنظومة متكاملة أيضا، وقد دخل إلى الملعب الإعلامي الشاغر تقريبا للسير نحو طموحاته الكبرى وهو يمتلك إمكانات مالية كبيرة جدا، فاقتنى أفضل التجهيزات والمعدات والوسائل التقنية، ووظّف عنده عددا كبيرا من المحررين والفنيين والمراسلين الشباب الباحثين عن عمل أينما كان، بالإضافة لاستعانته بأسماء «لامعة» من الإعلاميين «المخضرمين» الذين تربوا في حضن الصحافة الرسمية عندما لم يكن على الساحة سواها، وساهموا كثيراً في إنتاج الرداءة الإعلامية لسنوات طويلة، قبل أن يخلعوا ثوبهم «القومي اليساري» ويلتحقوا بإعلام المال ليقفوا «أيمن» يمينه بعد أن أجروا على أنفسهم ما يلزم من «تحسينات» جذرية طالت أشكالهم ولغتهم وإيديولوجيتهم..

وبينما ظلت معظم وسائل الإعلام الرسمية وصحف الجبهة ودوريات المنظمات الشعبية تتخبط في أدائها، وتعمل بشكل ارتجالي كما في سنوات الأحادية، وتصب خلاصة نتاجها غير المنسجم أو المتناغم في خدمة سواها جهلاً أو اختراقا، راح إعلام «رجال الأعمال» يمضي بخطوات مدروسة نحو غاياته، وراح صوته يعلو شيئاً فشيئاً وهوامشه تتسع باطراد، مستفيدا من موجة النيوليبرالية التي عمّت، وما تزال تعم البلاد رغم الكوارث الناتجة عنها، ومن أخطاء فادحة في السياسة الإعلامية الرسمية السائدة..

في البداية، بكى إعلاميو المال على البرجوازية «الوطنية» التي ذبحتها أفكار وإجراءات «التطور اللارأسمالي» التي بدأت في أواسط القرن الماضي، مصورين برجوازيي ذلك الزمان بوصفهم ملائكة آذاهم ظلم الرعاع والشياطين واللصوص، بعدها راحوا يهللون للانفتاح والتحرير والخصخصة والشراكات وعودة المستثمرين «الوطنيين» الذين تسحقهم البيروقراطية وتعيق استثماراتهم وتضطرهم للتهرب الضريبي والتهرب من التأمينات الاجتماعية والإتجار بالمخصصات، ثم شرعوا بالترويج لأسماء ومشاريع وأفكار لن يحصد منها الناس سوى المزيد من الجوع والفقر والألم، ليصلوا اليوم، وقد سمحت الظروف باعتقادهم، إلى حد المطالبة بمنح «رجال الأعمال» أوسمة، وتسمية الشوارع والساحات بأسمائهم، وتوجيه ما يشبه الإيعاز للوزراء بشكرهم والاعتراف بأفضالهم العظيمة..

السؤال هنا: هل أصبح قريباً ذلك اليوم الذي سينادي به هذا الإعلام بفتح الطريق أمام «رجال الأعمال» لتولّي السلطة السياسية بعد أن استطاعوا فعليا أن يبسطوا هيمنتهم شبه المطلقة على الاقتصاد الوطني؟

إذا كان إعلاميو المال يعتقدون أن ذلك بات وشيكاً فإنهم موعودون بخازوق سوف يخرج من قحف رؤوسهم، لأن المجتمع بقواه الحية لن يبقى حينها واقفا يتفرج..

mjihad@kassiou.org

احتفالية اليوم العالمي للمسرح:

المنصة المهجورة

◄ جهاد أبو غياضة



قال أحدهم ذات مرة: «أعطني خبزاً ومسرحاً أعطيك شعباً عظيماً». رغم إغراق وجوده في التاريخ (القرن الخامس قبل الميلاد) إلا أن المسرح بشكله الحالي ككيان تفاعلي بقي حتى الأربعينيات من القرن الماضي دون إطار هيكلي مشترك يتيح التعرف على نتاج الآخر وتبادل الخبرات، حتى تم تأسيس المركز العالمي للمسرح بمبادرة من «اليونسيكو»، وبقي الأمر كذلك حتى اجتمع عدد من المسرحيين العالميين في فيينا عام ١٩٦١ وحددوا يوماً للاحتفال بيوم المسرح العالمي، وكان أن وقع اختيارهم على تاريخ ٢٧ آذار، وهو موعد افتتاح مسرح الممثلة الفرنسية (سارة برنارد) التي عرفت بملكة مسرح التراجيديا، التابع للأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ تشهد مسارح العالم احتفالات بهذه المناسبة التي تستهل بكلمة يوم المسرح العالمي التي غالباً ما يكتبها أحد الوجوه البارزة في عالم المسرح.

وكما في كل عام نظمت مديرية المسارح والموسيقى التابعة لوزارة الثقافة، بالتعاون مع المعهد العالي للفنون المسرحية احتفالها السنوي بيوم المسرح العالمي على خشبة مسرح الحمراء في دمشق بتاريخ ٢٧/٣/٢٠١٠، بحضور لفيف من المسرحيين، وعدد من الوجوه البارزة في دنيا الفن والثقافة، وتضمن احتفال هذا العام الذي اشرف فنياً عليه المخرج «مانويل جيجي»، ومدير المسارح والموسيقا «عماد جلول»، وعميد المعهد العالي للفنون المسرحية «الدكتور عجاج سليم»، ودام ثلاث ساعات متواصلة، مجموعة من المشاهد الدرامية والاسكتشات (الغنائية والرقص الإيمائي لطلاب المعهد)، وكما تم تكريم الأساتذة الرواد في المعهد ومديرية المسارح، وهم أسعد فضة، نعمان جود، إلياس طبرة، هبة البيروتي وإستيلا خليل.

كما تضمن الحفل كلمة لمدير المعهد العالي للفنون المسرحية، وقراءة الرسالة السنوية بمناسبة يوم المسرح التي كتبتها لهذا العام الممثلة البريطانية «جودي دينش» وتتحدث فيها عن المسرح الذي يشكل مصدراً للمتعة والإلهام، ويمتلك القدرة على توحيد الثقافات والأمم في مختلف بقاع الأرض، فالعروض المسرحية يمكن أن نشاهدها في أبعد قرية أفريقية صغيرة، أو أماكن فيما وراء أحد جبال أرمينيا، أو حتى في إحدى الجزر الصغيرة في مياه المحيط الهادي، لأن كل ما يحتاج إليه المسرح هو فضاء ضيق يوجد فيه جمهور من الناس.. وألقاها الفنان «مصطفى الخاني» ومن ثم كلمة وزير الثقافة الذي شكر القيمين على الاحتفال، مشيراً إلى اعتماد المسرح كل يوم دون اقتصاره على يوم واحد، لتحقيق نهضة مسرحية تصل إلى مصاف الدراما السورية.

ولكن وفي محراب الذكرى تتنازع الخواطر جملة من الأسئلة التي لابد من أن توجه للقائمين على بنى مشروعنا الثقافي ومؤسساته فنحن سليلو عملاق المسرح العربي أبي خليل القباني وتجربته المؤسسة هل نملك أن نقول إن هناك منجزا مسرحيا وحالته بألف خير ومعافى، فبتتبع بسيط سيظهر العكس جلياً ومراً باستثناء بعض التجارب الشابة التي تكافح بعد أن هجر الأهل مسرحهم لصالح الدراما المتنامية، وبات الحديث عن المسرح لا يعدو كونه عملاً موسمياً واحتفاءً كرنفالياً كلما اقتربت الذكرى.. هل بعض الفرق التي تشكلها المديريات الثقافية في المحافظات والمسرح القومي قد غدت هي الحامل الأساسي لوجود المسرح وحالتنا المسرحية في سورية.

■■

بين قوسين



السلة المبخوشة!

◄ خليل صويلح

هذه المرة سألتقي سائق تاكسي أتى من الجزيرة السورية للعمل في دمشق، بعد أن فقد الأمل تماماً في مواجهة البطالة. سأتعرف عليه من لهجته أولاً، ثم من ذكريات مشتركة عن حي عشوائي كنت أقطنه أثناء الدراسة الإعدادية. يروي بأسى كيف فقد مهنته الأساسية كعتّال في مخازن الحبوب، بعد أن تراجعت مواسم الحنطة وعمّ الجفاف المنطقة، ثم سيروي لي ذكرياته السعيدة حين كان سائقا لميكروباص على أحد خطوط الضواحي، ولأجل حظه العاثر تم إلغاء الخط، فاضطر للعمل كسائق تاكسي، فتراجع دخله إلى أقل من النصف، وسيذهب نصف الدخل مقابل غرفة في الدحاديل، أما ما وفره من نقود شحيحة من عمله على الميكروباص، فقد اضطر إلى صرفه لشراء طقم أسنان لوالدته في زيارتها الأولى للعاصمة. كنت أتساءل وأنا أدله على المكان الذي ينبغي أن أذهب إليه، هل سوء الطالع وحده قاد هذا الرجل إلى هذا المصير البائس، أم أنه ضحية غياب الخطط الحكومية الإستراتيجية في تنمية المنطقة الشرقية؟ عبارة «تنمية المنطقة الشرقية» تتردد كثيراً في وسائل الإعلام خلال السنوات الأخيرة، وإذا بالمقصود فعليا بالتنمية هي مجموعة اجتماعات لخبراء في غرف مبرّدة، لا تجد طريقها إلى الأرض، أو إنها تتجسد على شكل هجرات إضافية لقرى كاملة إلى عشوائيات العاصمة ومدن الجنوب السوري في مخيمات وسط العراء. هكذا نكتشف أن سلة الغذاء السوري «مبخوشة» لمئة سبب وسبب، ليس جفاف نهر الخابور وحده من صنع هذا الواقع البائس، كما يتردد في وسائل الإعلام، بل الإهمال وعدم الجدية في تنفيذ الخطط. هناك عشرات القرى العطشى التي كانت يوماً ما شريطاً دائم الخضرة، وإذا بها تتحول إلى هدف للعجاج، بعد أن استولى من استولى على البادية وأضحت من دون مصدات طبيعية للرياح. منذ سنوات أفكر بزيارة الجزيرة، لكنني كلما أقابل صديقا من هذه المنطقة المنكوبة، أقنع نفسي بتأجيل هذه الزيارة، لسبب عاطفي صرف: لا أريد أن أقف أمام نهر الخابور وقد تحوّل إلى ساقية جافة. الخابور الذي كنا نخشى الغرق في مياهه الهادرة، وشاطئه الكثيف بالزل. الخابور الذي شهد طفولتنا البعيدة وذكرياتنا البهيجة. اليوم لا شيء يدعو إلى البهجة!

khalil.s@scs-net.org

الملصق فناً من فنون الحاضر

يقيم المركز الثقافي الفرنسي بدمشق معرضاً لأعمال العالميين فيليب آبلوا ورضا عابديني، حيث تقدم مجموعة من الملصقات الفريدة التي صمّمها هذان الفنانان.

تتنوع تجربة فيليب آبلوا ورضا عابديني بين الغرافيك والتيبوغرافيا، حيث يقدما «شكلاً من فنّ الحاضر» كما يصفه آبلوا، إذ تصبح الحروف بالنسبة لهما مادةً للإبداع. أحدهما في باريس والآخر في طهران، يعملان على ابتكار تصاميم غرافيك حداثية بامتياز. كما تكشف مقارباتهما الشخصية للغاية أنّ التيبوغرافيا اللاتينية أو العربية هي مصدرٌ لا ينضب للابتكارات المعبّرة والأصيلة. وقد أضافت التقنيات الجديدة ثراءً جلياً إلى فنّهما الذي يمزج التقليد مع الحداثة. يبدع فيليب أبلوا ورضا عابديني بالكلمات والصور بهدف الترويج لأحداث ثقافية: مهرجانات، معارض، أعمالً أدبية أو مسرحية أو سينمائية.